الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل -
كلية الآداب واللغات

قسم : اللغة والأدب العربي

مذكرة بعنوان:

البيئة الأندلسية ودورها في التجديد النحوي لدى ابن مضاء القرطبي" كتاب الرد على النحاة" أنموذجا

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب ا لعربي

تخصص: علوم اللسان العربي

إعداد الطالبتين:
- أسماء غضبان
- وردة بزاق

إشراف الأستاذ :
عبد العزيز شويط

لجنة المناقشة:

1. أ.مسعودة شكور .....رئيسا
2. أ.عبد العزيز شويط .....مشرفا
3. أ. هشام بن السنوسي .....ممتحنا

السنة الجامعية:

2017/2016م الموافق لـ 1338/1337هـ

مقدمة

مقدمـــــــــــة:

يعد النحو من أهم فروع اللغة ،فقد كان الشغل الشاغل لعلمائها وباحثيها خاصة في المشرق ،وذلك لكونه الأداة التي تحمي اللغة العربية من الخطأ ،فبعد تسرب الخطأ إلى القران الكريم حاول العلماء وضع قواعد وضوابط لتمنع تسرب اللحن والخطأ إليه،وبذلك يكون النحو قواعد وقوانين تقتضيه الحاجة خاصة بعد انتشار الإسلام عبر الفتوحات التي شملت مختلف الأقطار،هنا أينما برزت ضرورة الأخذ بهذه الحاجة،الأمر الذي دفع بعلماء العربية إلى وضع هاته القواعد والقوانين ،لصون وحماية لغة القران الكريم من هذا اللحن والخطأ،ولإبقاء أصالة لغة الذكر الحكيم .

وعند فتح الأندلس ودخول الإسلام إليها انتقل ذلك الخوف من تفشي اللحن في النص القرآني إليهم ،واخذ اهتمامهم بالنحو يزيد يوما بعد يوم ،وخلال سعيهم وراء النحو ودراسته كانوا متأثرين بالمشرقي منه،حيث كانت آراء نحاة الأندلس نابعة من التأثر الواضح بنحاة المشارقة،فحاولوا دراسته بما استطاعوا واجتهدوا في ذلك ،هذا في بادئ الأمر لكن مع مرور الزمن ومع تطور عصور الأندلس ،أصبح النحو الأندلسي يسعى إلى مساواة نحو المشارقة ، بل حتى مجاوزتهم في ذلك حين ما وجدوا في نحوهم ودراستهم ثقلا وصعوبة عسرت عليهم فهمه،وقطعت الطريق أمامهم للوصول إلى أعماقه .

فكانت السمة المميزة للنحو الأندلسي هو الجنوح إلى تيسير النحو والتخفيف من أثقاله ،وبهذا يكون الدرس النحوي الأندلسي دخل مرحلةالتطور خاصة مع القرن السادس هجري ،على أيدي كبار علمائه ومفكريه ،خاصة وأنهم قاموا بثورة ضد المشرق سعوا فيها إلى تغيير القديم ،حيث أنهم يعيشون حالة تبعية مقلدين لهم فقط،وقد حملت هذه الثورة على عاتقها تيسير النحو وتوضيحه ،بعيدا عن التكفل والتعقيد،معتمدين في ذلك على مزج النحو بأمور الفقه والمذهب الظاهري .

ومن بين هؤلاء العظام نجد ابن مضاء القرطبي الذي كتب اسمه بحروف من ذهب في التاريخ الأندلسي،والذي عاش خلال عصرين من أرقى عصور الأندلس وهما عصر المرابطين والموحدين ،هذا الأخير الذي شهد ازدهارا كبيرا في مختلف المجالات الفكرية خاصة الدينية والفلسفية والتي كان تأثيرها واضح فيما ذهب إليه ابن مضاء القرطبي حين ثار على النحو المشرقي من خلال كتابه "الرد على النحاة " والتي عالج فيها عدة قضايا من إلغاء للعامل، وإلغائه كذلك للعلل الثواني والثوالث وإسقاط للتمارين .هذا مادفعنا إلى طرح الإشكالية المحورية التالية:

_ كيف أثرت البيئة الأندلسية الحضارية (الدينية والفلسفية) على نحو ابن مضاء القرطبي؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية المحورية عدة تساؤلات ثاوية وهي كالأتي:

_كيف كان تأثيرها في ردود ابن مضاء القرطبي النحوية على النحويين على المشارقة؟

_ما هي أهم القضايا التي رد فيها ابن مضاء القرطبي على النحويين المشارقة؟

_هل كان للمذاهب الدينية والفلسفية نصيب من هذا التأثير؟

_هل لاقت هاته الثورة المبتغى الذي أراده ابن مضاء؟.

ولكل بحث منهج متبع ،وقد كان منهجنا في هذه الدراسة مزيجا بين المنهج الوصفي والتحليلي،إذ أن موضوعنا يحتاج إلى وصف البيئة الأندلسية وعصر الموحدين الذي عاش فيه بن مضاء القرطبي وتحليل في قضايا كتاب الرد على النحاة.

ومن الدوافع التي حفزتنا على اختيار موضوع بحثنا انه اقتراح من الأستاذ المشرف،وأنه موضوع قليل التطرق إليه فأردنا تسليط الضوء على جزء من هذا التراث العربي العظيم.وللإجابة عن الإشكاليات المطروحة سابقا اتبعنا مخططا يوصلنا إلى مبتغانا ،فبدأنا بحثنا بمقدمة ثم بالفصل الأول باعتباره نظري والذي تناولنا فيه الحركات العلمية

والفكرية في الأندلس وحركة التأليف النحوي النحوي مع أهم نحاة القرن السادس هجري،والحركة الدينية والفلسفية في عصر ابن مضاء القرطبي ،أما الفصل الثاني كان تطبيقيا فأدرجنا فيه تعريفا لابن مضاء القرطبي والقضايا التي رد فيها على المشارقة في كتابه ،وما مدى تأثير البيئة الأندلسية خاصة الدينية والفلسفية على هاته الآراء ،ثم آراء القدامى والمحدثين من هذه الثورة،لنختمها بخاتمة كانت عبارة عن تلخيص لأهم النتائج التي توصلنا إليها.

أما الصعوبات التي واجهتنا في انجاز بحثنا هذا قلة المصادر والمراجع التي تخدم الموضوع ،وقد اعتمدنا في انجاز بحثنا هذا مجموعة من المصادر والمراجع أهمها:

_كتاب" الرد على النحاة" لابن مضاء القرطبي.

_كتاب "المدارس النحوية "لشوقي ضيف.

_كتاب "أصول النحو العربي" لبكري عبد الكريم.

ونأمل أن نوفق في بحثنا هذا والله المستعان .

الفصل الأول:

الحركات العلمية والفكرية في الأندلس

المبحث الأول: الحركة العلمية في الأندلس من عصر الولاة إلى عصر الموحدين:

شهدت الحركة العلمية في الأندلس تباينا عبر مختلف عصورها ،بين الركود والازدهار ،حيث نجد أنه لكل عصر سمة خاصة به،وهذا ماسوف نأتي على ذكره:

1)_عصر الولاة (95 –138 هـ):

قد كان هذا العصر غير مستقر سياسيا وذلك بسبب الحروب والمنازعات القبلية ، فكان بذلك مجتمعا غير مستقر في ذلك العصر ، فقد كان أغلب الداخلين إلى الأندلس جنودا وحكاما اهتموا بالأمور السياسية والعسكرية بالدرجة الأولى .

ومع ذلك وبالرغم من هذا التشتت وعدم الاستقرار إلا أن هذا العصر شهد نوعا من الثقافة ،كانت اللبنة الأولى لبناء صرح حضارة العرب فيها ، «فقد دخل الأندلس في فترة الولاة مجموعة من الصحابة والتابعين رافقوا عمليات الفتح أو بعدها ، وكان واجبهم الأول بعد الجهاد تفقيه الناس بأمور الدين واللغة أولا »[1].

فنجد أن« الفصحى لم تنهزم أمام المنافسة القوية ولا ريب في أن للناحية السياسية و الدينية أثرهما في احتفاظها بقوتها»[2] ، فكان بدلك للدين دور في حفظ العربية وإرساء دعائمها في هذا العصر.

كما نجد أيضا عبد الرحمان ابن خلدون يحدثنا عن الأندلسيين أنهم يجعلون القرآن أصلا في التعليم ويخلطون ذلك بقوانين العربية وحفظها وتجويد الخط «إلى أن يخرج الولد من عمر البلوغ إلى الشبيبة وقد شد بعض الشيء في العربية والشعر والبصر بها » [3] .

فيتضح لنا بأن هذا العصر لم يخل من إرهاصات التفكير وبذرات العلم والتفكير ،فقد ظهرت فيه البوادر الأولى للأدب العربي المتمثل في الشعر والنثر والخطابة؛حيث كان الشعر جزء من إرهاصات هذا التفكير الأولى: فقد نجد أن بعض المصادر حفظت لنا بعض الشعراء في عصر الولاة، ونماذج من شعرهم ويأتي في مقدمتهم : أبو الأجرب جعونة بن الصمة ، بكر الكنائي ، وقد سأل أبو نواس عباس بن ناصح عندما التقى به في العراق عن هذين الشاعرين وعن نمادج من شعرهما"[4].

---

[1] خليل إبراهيم السامرائي و عبد الواحد دنون طه وناطق صالح مطلوب ، تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس ، دار الكتاب الجديدة المتحدة بيروت لبنان ، ط1 ، سنة 2000 . ص 313 .

[2] يوسف عيد ،النشاط المعجمي في الأندلس ،دار الجبل ،بيروت ، ط1 سنة 1412 هـ – 192 م ص 31

[3] المرجع نفسه، ص 32.

[4] – ينظر ، خليل إبراهيم السامرائي و آخرون، تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس ، 314

أما من ناحية فن الخطابة فتجدر الإشارة بأنه :« إن ظروف العصر توجب وجود الخطب الحماسية في الحروب والجهاد أولا ، وفي الخطب الدينية التي يلقيها دعاة الإسلام في الأندلس ثانيا»[1].

كما أنه يمكن القول بأن النثر الأندلسي قد اكتسى حلة من خصائص النثر المشرقي وأخد منه وصيغ بصيغته ، وهذا ماتجدر الإشارة إليه من خلال هذا القول :«وقد كانت الخصائص الفنية للنثر ، هي خصائص النثر المشرقي نفسه ،الذي كان معروفا في عصر بني أمية ، فهو يميل إلى الإيجاز ، ويعنى بقوة العبارة أكثر من عنايته بتحميلها ثم خلوه من المقدمات الطويلة»[2].

من خلال ما سبق ذكره نستطيع القول أن ظروف الأندلس السياسية في عصر الولاة ، أوجدت فيها جوا لا يلائم أي تقدم في مضمار الثقافة ، وذلك لانكباب واهتمام الناس بالمنازعات الكثيرة ،فأنتصر اقتباس الأندلسيين من الثقافة في هذا العصر على ما هو ضروري من المشرق العربي لتمشية أمور الحياة وفق أحكام الدين الإسلامي .

2_عصر الإمارة(138_300):

عند دخول عبد الرحمان بن معاوية سنة 138 هـ ، انقد الحكم الأندلسي من الانهيار والسقوط، فقد أقام الدولة الأموية والتي من خلالها أسس لبناء صرح متين القوى للأندلس ، وعمل على استقرار الأوضاع الاجتماعية والثقافية ، والانكباب على لغة الدين وهذا ما أشير إليه في قول خديجة الحديثي: «وفي عهده بدأ اتصال أهل البلاد بالثقافة الإسلامية اتصالا منظما واهتم أهل البلاد باللغة لغة الدين والدولة »[3].

كما قد حضي العلماء والفقهاء والأدباء تشجيع من الخلفاء والأمراء ،وكان لهم الحظ الأوفر في ذلك ،وتقول خديجة الحديثي في كتاب المدارس النحوية:«شجع الخليفة الثاني هشام بن عبد الرحمان (172 – 180 هـ) الفقهاء والمؤدبين ،وفي زمانه دخل مذهب "مالك" الأندلس وثبت فيها... وجاء بعده هشام بن عبد المالك المعروف بالربضي (180 – 206 هـ) فشجع العلماء وطور الثقافة العربية الأندلسية التي

[1] – المرجع نفسه،ص 315

[2] – المرجع نفسه ،ن ص.

[3] – خديجة الحديثي ، المدارس النحوية ، دار الأمل للنشر والتوزيع ،الأردن ، ط 3 ،سنة 1422 هـ ـ 2001 م ، ص 306

بلغت أوج نشاطها في زمن خليفته عبد الرحمان الثاني (206 -238 هـ) الذي أدخل إلى بلاطه الأدباء والشعراء وأهتم خلفاؤه بأن يكون لقصورهم مجد أدبي وثقافي »[1].

وفي فترة الاستقرار والازدهار من عصر الإمارة،نجد أن الأندلس فيها بصمة من التأثر بالإنتاج العراقي، والأخد من الأدب ومختلف الحركات العلمية الموجودة في العراق ، وكان هذا الازدهار والتقدم في هذه الفترة وليد عوامل عدة هناك وهذا ما نجد فيه إشارة صريحة من خلال قول السامرائي: «في فترة الاستقرار والازدهار من عصر الإمارة (206 – 273 هـ) هبت رياح التأثر العراقي الذي ازدهر في هذه الفترة لعوامل كثيرة على الأندلس ، وفي الوقت نفسه توفرت في الأندلس عوامل جذب لهذه الحضارة»[2]. كما يشير إلى هذا أيضا من خلال قوله في موضع آخر : « وقد شهدت فترة الازدهار من عصر الإمارة دخول النتاج العربي العراقي من علوم اللغة والنحو...

وبذلك لا يمكن إنكار الدور الحضاري الشرقي في تطوير حضارة العرب في الأندلس إبتداءا من فترة الازدهار في عصر الإمارة ، وماتلاها من عصور »[3].

وكان للتطور الحضاري نصيب من الزيادة والكبر ،من حجم ظاهرة الاستعراب في الأندلس وهذا ما نجده في القول الآتي : «كما أن التطور الحضاري في الأندلس خلال هذه الفترة زاد وكبر من حجم ظاهرة الاستعراب في الأندلس أي إقبال الأسبان على تعلم اللغة العربية وآدابها ،وتقليد العرب في عاداتهم الاجتماعية »[4].

[1] – خديجة الحديثي ، المدارس النحوية، ص306

[2] – خليل إبراهيم السامرائي وآخرون، تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس ،ص320

[3] – المرجع نفسه ص 321، .324

[4] – خليل إبراهيم السامرائي وآخرون، تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس، ص 325 .

وعلى الرغم ما اجتاح الأدب في هذه الفترة من منازعات وفتن في عصر الحروب إلا أنها شهدت تقدما وتطورا في الأدب الأندلسي « وعلى الرغم من سوء الأحوال السياسية الداخلية للأندلس التي عجت بالفتن والمنازعات في عصر الحروب الأهلية (273 – 300 هـ) ، إلا أن هذه الفترة شهدت تقدما ملحوظا في الأدب الأندلسي »[1] وبالأخص الشعر والنثر والذي قيل فيهما : «وبخاصة الشعر الذي ظهرت فيه اتجاهات مختلفة الاتجاه القومي العربي الشعر الذي وصف المعارك ،والاتجاه الآخر في الشعر هو نشأة الموشحات في عهد الأمير عبد الله ... كما نجد فن النثر في هذه الفترة وكثر عدد الأدباء المشتغلين به ،فكان للأمير عبد الله الكاتب موسى بن زياد وعبد الله الزجالي»[2] .نلاحظ أن هناك تطور في الأدب الأندلسي خلال هذه الفترة.

3) **عصر الخلافة (300 –422 هـ)**: فهو عصر النضوج للعلوم والفكر الأندلس ،وقد انقسم هذا العصر إلى ثلاثة أقسام :

_ **فترة الخلافة (300 – 366 هـ)** : شهدت الحركة العلمية في هذه الفترة نهضة شاملة في شتى المجالات وفي مختلف العلوم ، وذلك كان تشجيعا من قبل الناصر وابنه الحكم للعلماء المشارقة واهتمامهم بالكتب القيمة والتأليف فقد شجع الناصر وابنه الحكم العلماء المشارقة القادمين وهذا ماأكده يوسف رزين في قوله:«وقد استفادت الحياة الثقافية من هذا الخليفة الذي كان له الفضل في ازدهارها»[3] .

ويدل هذا على أن الأدب في هذه الفترة شهد نهضة كبيرة ، ساعد عليها ما كان من رقي سياسي ونهوض وتفوق اجتماعي .وقد ظهر في هذه النهضة عدة مظاهر منها ،ظهور بعض الاتجاهات الجديدة في الشعر كما كان هناك بروز لأنواع جديدة في النثر النثر التأليفي والذي هو الآخر يتألف من فرعين الأول يسمى "التاريخ الأدبي " أما الفرع الثاني التأليف الأدبي »[4] وبذلك تكون هذه النهضة وضعت لمستها في هذه الفترة .

[1] خليل إبراهيم السامرائي وآخرون، تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس، ص 325.
[2] المرجع نفسه، ص 327.
[3] يوسف رزين،لمحة عن الحيلة العلمية في الأندلس في عصر الناصر والمستنصر والمنصور،الحوار المتمدن،العدد:14،36:01،2012.
[4] ينظر، خليل إبراهيم السامرائي وآخرون، تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس، ص 331.

_ فترة الحجابة (366 – 399 هـ):

ووصف هذا العصر بأنه عصر القوة التي تمثل الضعف، وذلك لان الأدب في هاته الفترة بقي حبيس قوة الدفع لفترة الخلافة ،وهذا ما يتضح جليا من خلال هذا القول :«سارت الثقافة الأندلسية في فترة الحجابة بقوة الدفع الذي ينطوي على الهزيمة التي كانت سائدة في عصر الخلافة ،فيلاحظ على هذا العصر أنه لم يرى أي تقدم ملحوظ وجد في أي ميدان من ميادين المعرفة ولا نرى أعلاما بارزين في أي فرع من فروع الثقافة إلا البقية من أعلام فترة الخلافة ... وربما من عوامل استمرار الدفع للثقافة الأندلسية في هذه الفترة هو أن الحاجب المنصور كان على صلة قديمة بالثقافة وقد ارتبط بها مند نشأته وأنه كان مصاحبا للعلماء»[1] .

وان قلنا أن الأدب في هذه الفترة كان استمرار لقوة الدفع لفترة الحجابة لا يمنع القول بأن هناك ظواهر أدبية ظهرت حقا في هذه الفترة وقيل في هذا الصدد :«إن بعض الظواهر الأدبية الجديدة التي أينعت في فترة الخلافة قد اختفت في فترة الحجابة ،وكان ذلك بسبب تأثر الأدب بالظروف السياسية الاستبدادية والأوضاع الثقافية المقيدة ؛وأهم أنواع الشعر التي نالت حظا كبيرا في هذه الفترة هو شعر المجون ،المديح شعر الاستعطاف وشعر النقد السياسي»[2] .

أما النثر فقد تنوع النثر التأليفي واستمر النثر الخالص ،وكان أهم ما يميز هذا النثر هي طريقة ابن العميد الذي أدخل فيها كلا من الأطباق ،السجع ، الجناس وهذا ما نجده في القول : «أهم ما يلاحظ على أسلوب النثر في هذه الفترة ،ظهور طريقة ابن العميد (ت 360 هـ) ،تلك الطريقة التي تميل إلى الأطناب وتعتمد على السجع والجناس مع ذكر بعض الأمثال أو الإشارات التاريخية ،مع تدعيم النثر بالشعر ،وليس من شك في أن حياة الترف ومظاهر الفخامة في فترة الحجابة كانت من أسباب الاستجابة لهذه الطريقة»[3].وهو مايدعم المقولة التي ترى بأن أسلوب النثر الفني ظهر مع عبد الحميد وازدهر مع ابن العميد.

[1] خليل إبراهيم السامرائي وآخرون، تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس، ص 332.
[2] المرجع نفسه، ص 334.
[3] – خليل إبراهيم السامرائي وآخرون ،تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس ص334

3) فترة الفتنة (399 –422 هـ) :

هي فترة التفكك والانحلال والتي أدت إلى سقوط الخلافة الأندلسية ،حيث تولدت عن هذه الفتنة توقف الإنتاج الأدبي ، وأشير إلى هذا الصدد في قول السامرائي«وكان من نتائج هذه الفتنة ، إن تعطل النشاط الثقافي وبخاصة في قرطبة ، فأغلقت المدارس وانحلت حلقات الدرس ، وقتل بعض العلماء»[1] .

وعلى الرغم من كل ذلك ،وبالرغم من الفتنة لم تخمد أنفاس الحركة العلمية في الأندلس خلال هذه الفترة ،فقد كان هناك بقية من العلماء الأندلسيين الذين أدركوا الازدهار في فترة الخلافة ، وانتفعوا بقوة الدفع في فترة الحجابة فحفظوا للأندلس كثيرا من علمها وثرائها .على الرغم مما كان فيه من فتنة مبيرة كما يقال .ومن أشهر العلماء : " أبو عمر احمد بن محمد بن الجسور "كما كان هناك بعض العلماء ممن وفدوا إلى الأندلس من أقطار مشرقية ،وكان لهم فيها حينذاك دور علمي كبير كما برز في الأندلس خلال فترة الفتنة عالمان جليلان لهما دور بارز في ثقافة الأندلس هما " أبو محمد بن حزم (384 –456 هـ) " و" أبو مروان بن حيان (377 –469 هـ) ".فابن حزم انصرف إلى العلم بعد سقوط الخلافة الأندلسية وتجول في ربوع الأندلس وبخاصة في شرقها ناشرا مذهبه الظاهري وتأثر الأدب بأحداث الفتنة تأثرا كبيرا فنرى أولا انتشار أدب التلهي والنفاق والتفاهة أو ما يسمى بأدب الهروب ، وثانيا ظهر أدب التأمل والنقد أو ما سمى بأدب المراجعة ، وقد كان الشعر مجال النوع الأول (أدب الهروب) وكان النثر مجال النوع الثاني (أدب المراجعة) .ومن هنا خطي النثر خطوات واسعة حتى سبق الشعر ،فظهرت أنواع نثرية جديدة وجادة ، أتاح لها انطواء بعض الأدباء وعكوفهم جوا ملائما فيه تأمل وفيه مراجعة ،مما ساعد على التخيل والنقد والتحليل.واشعر شعراءها بن شهيد وابن حزم صاحب كتاب طوق الحمامة"[2] .

4) عصر الطوائف (422 –484 هـ) :

على الرغم من الفرقة السياسية التي ضربت أطنابها ببلد الأندلس خلال هذه الفترة ،لكن رافقتها نشاط الحركة العلمية والأدبية الأدب حيث كان الملوك يعتنون بهذه الحركة فبذلك غدت قصورهم منتديات أدبية. حيث نجد أن إمارات الطوائف وأفرادها قد تباينت تباينا واضحا في مختلف الدراسات وكذلك أصحاب

[1] خليل إبراهيم السامرائي وآخرون، تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس، ص 335.
[2] ينظر المرجع نفسه، ص 336.

النفوذ فيها «بين دراسات لغوية وقرآنية وأدبية عامة إلى دراسات علمية . هندسية وفلكية ،وأخرى فلسفية ،وان الشعر بخاصة كان يسير الحظ من التشجيع إن لم نقل انه كان أكثر الحالات "غريب اليد وللسان"»[1] كما يمكن القول أن اتجاهات أدبية جديدة ظهرت في هذا العصر بخاصة في الشعر مثل : شعر الرثاء " عبد المجيد بن عبدون " والشعر الفلسفي مثل "ابن حزم " ،الزهد ،والغزل ،الشعر الشفوي ،شعر النكبات وبجانب الحركة الأدبية ازدهرت العلوم الدينية وخاصة في بلاط بني صمادح ،فتزعم الدراسات الفقهية العالمان "أبو محمد على بن حزم " و " أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي " رعيا توحيد الأندلس في أيام الطوائف ،وكان من رواد الدراسات النحوية العلامة اللغوية "أبو الحسن علي بن سيدة (ت 458 هـ) في كتابه "المحكم" واشتهرت الدراسات التاريخية والجغرافية في الأندلس خلال هذه الفترة وكان من روادها "ابن حيان " في كتابه "المقتبس " ،وقد كان أبا عبيد البكري (ت 487 هـ) صاحب كتاب " المسالك والممالك " رائدا للدراسات الجغرافية في عصر الطوائف"[2].

أما العلوم الصرفة فنالت اعتناء أمراء الطوائف ويأتي في مقدمتهم «المقتدر بن هود وولده المؤتمن أمير سرقسطة ، حيث كانا من العلماء البارزين في الرياضيات والفلك والفلسفة ،وكان العالم أبو الفتوح ثابت بن محمد بن الجرجاني قد اشتهر بالفلسفة والفلك والمنطق.. ومن الذين كان لهم حس فلسفي في عصر الطوائف ابن حزم الظاهري الذي احدث في الأندلس دويا علميا هائلا بمذهبه الظاهري »[3] إلا أن علم الفلسفة كان من العلوم الممقوتة في الأندلس على أيام الطوائف ولا يستطيع صاحب هذا إظهاره .

5عصر المرابطين(484_540هـ) :

أصبحت الأندلس ولاية مرابطية (484 -540 هـ) فنتج عن ذلك الانفتاح الفكري الأندلسي على المغرب «حيث انتقلت الثقافات الأندلسية المتنوعة إلى المغرب ،كما انتقل أبناء المغرب من قادة ورقية لينهلوا من علوم الأندلس والتزود من معارفها وعلى الرغم من إشارة بعد الروايات إلى ضمور الحركة الفكرية الأندلسية في ظل دولة المرابطين مما كانت عليه أيام ملوك الطوائف إلا ،إلا أن الحركة العلمية والأدبية في الأندلس لبثت خلال العهد المرابطي تحتفظ بكثير مماكان لها أيام الطوائف من قوة وحيوية كما درس أكثر عمال المرابطين في الأندلس على أيدي أشهر العلماء"[4] .

[1] إحسان عباس ،تاريخ الأدب الأندلسي عصر الطوائف والمرابطين دار الشروق ، د . ط ، 1997 ص 61

[2] ينظر خليل إبراهيم السامرائي و عبد الواحد دنون طه و ناطق صالح مطلوب،تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس،ص339.

[3] المرجع نفسه، ص340.

[4] ينظر المرجع نفسه، 341.

اعتمد أمراء المرابطين وولاتهم قادة الفكر الأندلسي في تيسير أعمالهم فترى اعتماد يوسف بن تاشفين على الأديب الأندلسي عبد الرحمان بن أسباط ولما توفى عام 487 هـ ،استعان أمير المسلمين يوسف بن تاشفين بالعالم محمد بن سليمان الكلاعي الاشبيلي المعروف بابن القصيرة الذي كان استخدامه في المرابطي بداية لاحتشاد أعلام الكتابة الأندلسين للخدمة فيه.كما ظهرت خلال هذا العصر في الأندلس أعلام المحدثين والفقهاء ،قسم تعاون مع ولاة المرابطين في الأندلس وقسم آخر دهب إلى مراكش ودخل في خدمة المرابطين .هناك من أشهرهم :"الفقيه أبو محمد عبد الحق بن غالب المحاربي " (ت 542 هـ) أبو العباس احمد الأنصاري (ت 559 هـ) .....الخ كما نبغ في هذا العصر المرابطي بعض أئمة اللغة في الأندلس منهم احمد بن عبد الجليل المعروف بالتدميري (ت 555 هـ) أما عن العلوم ، فقد حظيت الأندلس بنهضة علمية في هذه الفترة ، والتي كانت امتدادا للنهضة الفكرية التي ظهرت في عصر الطوائف ، ومن هؤلاء العلماء أبو بكر محمد التجيبي المعروف بابن باجة (ت533 هـ) "[1].

إن الإسلام قد انتشر بينهم مبكرا ،ولكنه لم يقوى إلا غضون القرن (5 هـ) « بفضل زعيمهم يحي الجدالي والفقيه عبد الله بن بالسين الجزولي ، إذ توطدت على أيديهما دعائم المذهب المالكي ، و استقام له مفهوم ديني سلفي متين »[2].

وكذلك مرت الأندلس بفترة من الجد وتركت الحياة التي اعتادت عليها في أيام الطوائف ، مما أدي إلى تغير نوعي في مستوى الحياة الأندلسية ، وخاصة الأدبية منها .فلم نرى ذلك التحرر والانطلاق في نظم الشعر الذي يمثل التغزل بالطبيعة وجمالها ووصف جمال المرأة وبعض مظاهر الحياة الاجتماعية الماجنة .

ومن خلال هذا أو اعتمادا على هذا الأساس اتهم المرابطين بعدم التمتع بدوق أدبي ،إلا انه يبقى مجرد اتهام في حق أدباء وشعراء المرابطين و أن مثل هذا الاتهام يمثل بعض وجوه العصبية الأندلسية لتبيان حالة أهل المغرب « وما من شك في أن أهل المغرب كانوا اقل حضارة واقل نصيبا من تقدير الشعر من أهل الأندلس »[3].

[1] ينظر خليل السامرائي وآخرون، تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس، ص 342.
[2] محمد زكرياء عناني، تاريخ الأدب الأندلسي، دار المعرفة الجامعية، د ط، 1999، ص 22.
[3] إحسان عباس . تاريخ الأدب الأندلسي ، ص 63

غير انه تم نفي هذا الاتهام والجزم «بان الشعر الأندلسي لم يمت في عصر المرابطين ، و أن كل ما حدث : أن الشعر كيف نفسه بما يلائم الظروف الجديدة التي أحاطت به »[1] .

غير أن الملاحظ بان الكثير من شعراء الأندلس في هذا العهد تركوا البلاد و هاجرو إلى الخارج بعيدا عن سلطان المرابطين مثل : ابن اللبانة ، و الشاعر ابن حمديس السقلي ، وعندما وجد الآخر نفسه مجبرا على البقاء في الأندلس موجهين أشعارهم إلى الفقهاء والكتاب الأندلسين للوزارة والكتابة للمرابطين ، ونظرا لبعدهم عن ثراء ملوك الطوائف وهيبتهم الأدبية نزل الشعر الرسمي عن مستواه وصار سلسا إلى درجة تقرب من الضعف .ولذلك قيل بان الشعر في هذا العصر أصابه الكساد بعد انقراض ملوك الطوائف كما أن فن الموشحات كان بارزا في هذا العصر وذلك دلالة على غلبة دوق العوام وهو أن اللغة العربية فمال الشعراء الفحول إلى نظم هذه الموشحات لأنهم كانوا يعيشون في مجتمع يميل إلى كل ما هو شعبي .كما قد أدى هذا الأمر إلى ظهور شعر الزجل (بن قزمان ت 554 هـ) »[2] .

إلا أن دولة المرابطين تداركت الأمر وأعطت رعاية بالغة في الحركة الأدبية في الأندلس كماحظي أدبائها بهذه الرعاية من قبل أمراء المرابطين هذا ما أثر في الأدب الأندلسي وجعله يتجاوز نقاط ضعفه ليبني صرحا متين القوى «فانتحى الشعراء في شعرهم مناحي الجد والتوقر بدل ما كانوا منغمسين في المجون والبطالة ، وذلك نتيجة ارتفاع معنويات أهل الأندلس عموما بما أحرزوه من نصر على أعدائهم بفضل جهود المرابطين أمام هجمات الأسبان.

كما ظهر فن المقامات في عصر المرابطين ، وأول من تأثر بمقامات الحريري الأديب أبو طاهر محمد التميمي السرقسطي (ت 638 هـ) فله كتاب الخمسين مقامة اللزومية وهي المعروفة بالمقامات السرقسطة»[3].

فمن خلال هذا يتضح أن الأدب في عصر المرابطين كان قدشق الطريق نحو التطور والتقدم،واستطاع أن يثبث وجوده من خلال ماظهر من الفنون الأدبية المختلفة.

[1] خليل إبراهيم السامرائي و عبد الواحد ذنون طه وناطق صالح مطلوب،تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس،ص345.

[2] ينظر خليل إبراهيم السامرائي وعبد الواحد ذنون طه و ناطق صالح مطلوب،تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس،ص345.

[3] المرجع نفسه، ص 346.

5)– عصر الموحدين من (540 – 620 هـ):

أصبحت ولاية موحدية فبدأ عصر جديد في الحرية الفكرية ، فقد أعطى الموحدين الحريات لنشاطات العلمية والأدبية ، سوى ما يخالف مبادئ فكرة التوحيد «التي يعتمدها محمد بن تومرت ، فقدروا العلماء واستدعوهم إلى قصورهم وإحاطتهم بالرعاية ، ومالوا إلى دراسة مختلف العلوم بما فيها الفلسفة وبذلك امتاز عصرهم بسعة الأفق وحرية الفكر »[1] .كما نجد أيضا في أيام الموحدين«تقلص سلطان الفقهاء لابتعاد ولاة الأمر عن علم الفروع واهتمام بظاهر النصوص من قرآن وحيث نبوي ، فنمت بدلهم طبقة من الصالحين الأتقياء الذين دفعوا بالعلوم الدينية إلى الأمام »[2]، أما العلوم اللغوية والنحوية فقد ازدهرت في الأندلس في هذا العصر ، ومما يلفت النظر في عصر الموحدين ظهور أعلام كبار في النحو لهم اجتهادات وآراء جديدة في هذا الميدان أشهرهم أبو جعفر احمد بن عبد الرحمان المعروف بابن مضاء القرطبي (ت 592 هـ) ، ابن خروف الحضرمي (ت 609 هـ) أبو علي عمر بن محمد الاشبيلي الشلوبين والذي يعتبر إمام النحويين في هذا العصر (562 – 645 هـ).

ومن أشهر رواد التاريخ وكتابه ورواته في الأندلس خلال هذه الفترة محمد بن أبي خالد المري الألبيري ،أما إمام المؤرخين وأعظم أقطاب الرواية والتاريخ هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله القضاعي المعروف بابن الآبار (595 – 658 هـ) ،كما رعت دولة الموحدين العلوم الصرفة وفي مقدمتها علوم الطب وتزعمت أسرة آل زهر الأندلسية الاشبيلية حركة الطب في هذه الفترة فكان أبو العلاء زهر بن عبيد الملك بن زهر (ت 525 هـ) طبيبا خاصا لعبد المؤمن بن علي أول حاكم للموحدين « ومن أشهر العشابين والبنائين في الأندلس خلال هذا العصر أبو العباس احمد بن المفرج الاموري المعروف بالعشاب وابن الرومية (561 – 637 هـ) ومن علماء الرياضيات علي بن خلف الانصاري الشلبي"[3] .

أما الفكر الفلسفي فدخل عصره الذهبي في عهد الموحدين ، و«أعطيت لهم الحرية المطلقة في عملهم شريطة أن لا تنشر هذه التعاليم على العامة ، لأن الموحدين كانوا يعتبون الفلسفة نوع من الحقائق الباطنية

[1] خليل إبراهيم السامرائي وآخرون، تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس، ص 347.
[2] المرجع نفسه، ص 348.
[3] ينظر المرجع نفسه، ص 350.

في فئة المنثورين أشهر علماء هذا العصر "ابن طفيل أبو بكر محمد بن عبد المالك"(ت581 هـ) و " وبن رشد" (ت 595 هـ) »[1] .

أما الحركة الأدبية فقد ازدهرت في الأندلس خلال عصر الموحدين وذلك بسبب تذوق الخلفاء الموحدين للشعر الجيد مع تقديرهم لشعر المديح والإشادة وبلغ الشعر في الأندلس مستوى عاليا من الازدهار والقوة وأظلهم الموحدين برعايتهم ، وتبارى الشعراء الأندلسين في مدح الخلافة الموحدية والإشادة بها. حتى إن هذه النهضة الشعرية لم تخب في عصر الانهيار أواخر العهد الموحدي بل زادتها المحنة قوة ، فنظم الشعراء قصائد الرثاء والقصائد المبكية مما يشهد بان الشعر الأندلسي قد بلغ في تلك الفترة الصعبة من حياة الأندلس ذروة قوته وروعته. فنجد شعر الشكوى (وقوع الشاعر الأسر أو المنفى) وقد برز فيه" أبو الحسن سهل بن محمد بن مالك الغرناطي" (ت 639 هـ) ، وشعر الهجاء والذي اشتهر فيه ابن حزمون (ت 614 هـ) وهناك من تميز بالهجاء السياسي "أبي عبد الله محمد بن الصفار القرطبي "(ت 639 هـ). بالإضافة إلى شعر الزهد قد برز فيه "أبو عمران موسى بن عمر المرتالي الاشبيلي" و "أبو جعفر بن الوكيل "(ت 581 هـ) .وضمن هذا الفن ظهرت القصائد النبوية الطويلة في مدح رسول الله صل الله عليه وسلم وتعداد معجزاته والشعر الصوفي ونضوجه وأحسن من يمثله محي الدين بن عربي (ت 638 هـ) ونجد نتيجة استيراد الاسبان لمعظم المدن الأندلسية ابن الآبار.ومن أشهر كتاب الأندلس الرحالة ابن جبير البلنسي ، واشتهرت أسرة بني عياش الأندلسية بالكتابة "أبو المطرف احمد المخزومي" صاحب الرسائل المشهورة " . واشتهرت الأندلس ايضا بالمكتبات ، مما جعل بالخلفاء الموحدين أن يجلبوا من الأندلس أشهر الكتب ووضعوها في الخزانة العلمية بمدينة مراكش ، كما استخدم الموحدون نساخين وخطاطين أهلا الأندلس نسخ المؤلفات العلمية (أبو العباس بن الصغيرة من أهل المرية)"[2].

وأخيرا يمكن القول أن الأدب في القرن السادس الهجري وهي فترة نهضة أدبية وعلمية وحضارية أحبت التألق الذي كانت عليه أيام دول الطوائف ، ومحت حالة الركود الفكري التي سادت عصر المرابطين ، وقد كان قوة للمسلمين هناك ، وفيه انبثقت القدرات والطاقات الفنية ، « كما شهدت الأندلس كذلك عبقريات في مجال الفكر مثل : ابن رشد ، وظهر في مضمار الطب أبو بكر بن طفيل وفي النحو ابن مضاء صاحب الرد على النحاة ، وفي هذا القرن بلغت الموشحات ذروة تألقها كما انتشرت الأزجال على

[1] خليل إبراهيم السامرائي و عبد الواحد ذنون طه و د/ناطق صالح مطلوب،تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس،ص 351.
[2] ينظر المرجع نفسه، ص 355.

يد أبي بكر بن قزمان وظهرت نخبة طيبة من روائع كتب الأدب مثل "الذخيرة" لابن بسام و" قلائد الغفيان" و"المطمع" لابن خافان ،وزاد المسافر لصفوان بن إدريس »[1] .

ومن خلال ماسبق ذكره نقول أن الحركة العلمية في الأندلس اعتمدت بادئ الأمر على جهود علماء المشرق وعلى الفلسفة أيضا ،وهذا راجع إلى عدم الاستقرار السياسي الذي عرفته الأندلس ،والذي انعكس على حياتها العلمية والفكرية،لكن سرعان ماتداركت الأمر وأنشأت لنفسها حياة فكرية متنوعة من شعر ونثر ونحو وغيره من العلوم الأخرى.

[1] محمد زكريا عناني ، تاريخ الأدب الأندلسي ،دار المعرفة الجامعية ، د ط سنة 1999 م ص 139.

المبحث الثاني: الحركة الفكرية في الأندلس

امتازت الأندلس بالتنوع في مختلف مجالاتها الدينية، الفلسفية ،العلمية ، اللغوية وحتى الاجتماعية ،والفكرية كغيرها من المجالات عرفت تطورات في مسارها تمايزت بين التطور والركود.

إن التأريخ للحركة الفكرية يدعونا إلى التعرف على أن السمة المميزة للعصر الأول للمسلمين الأندلسيين كان عصر فتوحات وغزوات ، وهذا ما يؤكده عبد العزيز عتيق في قوله : «والتأريخ لهذه الحركة يقتضينا إبتداءا أن نقرر بأن السمة المميزة للعصر الأول من تاريخ المسلمين في الأندلس ،هي أنه لم يكن عصر علم ، وإنما كان عصر فتح وغزو ، وصراع سياسي بين العصبيات القبلية من اجل الحكم »[1].

فنقول هنا أن مسلمي الأندلس كان شغلهم الشاغل هو الفتوحات وما شابهها ،لذلك لم يكن للحياة الفكرية عندهم مكان كبير يشغل تفكيرهم ،فالدين ونشره والمحافظة عليه هو ما اهتموا به .

ظل الأمر كذلك حتى قامت إمارة قرطبة وأعطاهم ذلك العصر ما يحتاجونه من جو ملائم ومساعد على الحياة هذا الجانب المهم هو الحياة الفكرية هذا ما أكده من خلال قوله : «عندما استقرت أحوال الأندلس نسبيا بقيام إمارة قرطبة ، بدأ المسلمون يفكرون في العلم ويعنون به»[2] .

[1] – عبد العزيز عتيق ،الأدب العربي في الأندلس ، دار النهضة العربية ، بيروت –لبنان ، د . س ، ص 142.

[2] – المرجع نفسه ـ ص 149.

1)- الوسائل التي استخدموها في تأسيس الحركة الفكرية والعلمية عندهم :

استخدم الأندلسيون وسائل خاصة لاكتساب العلم عندهم ، وتأسيس لحركته وهاته الوسائل انحصرت في أربعة منها ، وهي :

الوسيلة الأولى:

ارتحال بعض علماء المشارقة إلى الأندلس لإفادتهم من علمهم وأدبهم ، مثل رحيل أبي علي القالي صاحب كتاب "الأمالي " من بغداد إلى الأندلس بدعوة من الخليفة عبد الرحمان الناصر ، حيث أورت أهل الأندلس مما تعلمه فقد كان إماما في اللغة فشرح ما احتاج إلى الشرح .

كذلك أبو العلاء صاعد بن الحسن البغدادي ، رحل إلى الأندلس وحضي هناك بكل الاهتمام ، وجمع له المنصور بن أبي عامر كتابا هو "الفصوص " ، انتهج فيه ما انتهجه القالي في "الأمالي " . فمع القالي وأبي العلاء صاعد هما من أوائل الدين وضعوا الثقافة المشرقية بالأندلس في اللغة والأدب .

نشأت بعدها مجموعة من الأندلسين أمثال : أبو عمر أحمد بن عبد ربه ،في كتابه "العقد الفريد " المميز وجوهر الأدب المشرقي خصوصا كتاب "عيون الأخبار لابن كتيبة " وذلك لنقل أدب المشارقة إلى الأندلس "[1].

الوسيلة الثانية :

تمثلت في ارتحال بعض الأندلسيين إلى المشرق ، ممن حملوا على عاتقهم علوم المشارقة ،ونشرها في الأندلس . ومثال ذلك "يحي بن يحي الليثي" الذي تتلمذ على يد الإمام مالك في المدينة ، واخذ عنه كتابه "موطأ مالك " ثم عرج على مصر قبل عودته إلى الأندلس ونشر ما أخده من علم ، فقد اسند إليه في اختيار القضاة في عهد الأمير عبد الرحمان الأوسط ، وكان اختياره من كان على مذهب مالك.

[1] - ينظر : عبد العزيز عتيق ، الأدب العربي في الأندلس ، ص 150 .

وفي كتاب " نفح الطيب " للمقري أسماء كثيرة لمن جعلوا من المشرق مدرسة لهم يأخذون منها العلم حتى أصبحوا يعابون لذلك ،بقولهم إن الرجل يعاب بأنه لم يرحل إلى الشرق . بعدها ظهرت طبقة من الأندلسيين تتقن العلم ، ويحملوا عبئ نشره "[1].

يمكننا القول أن فضل نشأة و ازدهار الحركة الفكرية الأدبية في الأندلس يعود إلى الوسيلتين السابقتين، وهو ارتحال أهل العلم من الأندلس إلى المشرق والعكس .

الوسيلة الثالثة:

من الأشياء التي كان لها دور بارز في تنشيط الحركة الفكرية والأدبية في الأندلس إقامة المكتبات العامة وجمع الكتب، لجعل الناس أكثر إقبالا على ما جمعه كتب الأوائل ومعرفة مذاهبهم. و خير مثال على ذلك اقتناء الخليفة عبد الرحمان الناصر للكتب النادرة، فقد كان يحمل على عاتقه البحث عنها وجمعها في أي مكان كانت فيه.

كذلك لا ننسى ما جمعه ابنه الحكم المستنصر في مكتبة الضخمة من الكتب التي لا تعد ولا تحصى، كذلك مكتبة مأمون دولة الموحدين، يوسف بن عبد المؤمن والتي كانت تنافس في مكانتها مكتبة الحكم المستنصر الأموي.

الوسيلة الرابعة:

تمثلت هذه الوسيلة في أمراء الأمويين وخلفائهم في الأندلس ثم من تلاهم من ملوك الطوائف والمرابطين والموحدين و بني الأحمر. فاغلبهم كان منخرطا في الحركة العلمية والأدبية والفنية في الأندلس، فكل منهم كان إما أديب أو شاعر أو عالم[2].

2)- دخول التأليف النحوي إلى الأندلس :

كان الفتح الإسلامي لبلاد الأندلس الخطوة الأولى لنشر مختلف العلوم في أرجائها ، وكانت للعربية وعلومها المختلفة نصيب كبير من اهتمام الأندلسيين ، فهو لم يتوقف عند المشرقيين فقط بل تعداهم إلى

[1] - ينظر :عبد العزيز عتيق ، الأدب العربي في الأندلس ص151.

[2] المرجع نفسه، ص 154

المغرب كيف لا وقد رفرفت راية الإسلام فيها ، فاهتموا بالنحو أيضا لصلته بالقرآن الكريم وخوفهم عليه من اللحن.

فقد كان الدافع الديني من الدوافع التي أدت إلى نشأة النحو في المشرق ، ولم يقتصر ذلك عليها فقط ، بل تعداها إلى بلاد الأندلس بعد انتشار الإسلام فيها ويتضح هذا من خلال قول عبده الراجحي :«استقرت مناهج النحو في المشرق العربي في البصرة والكوفة وبغداد، وتأكد النحو في بناء الفكر الإسلامي لأنه كان وسيلة أساسية من وسائل فهم النص القرآني الكريم ، وحين دخل الإسلام إلى الأندلس أقبل أهلها على تعلم العربية وتعليمها، وشأنها شأن فروع العلوم الأخرى كان المتجه دائما نحو المشرق ، غير إن النحو لم يأخذ طريقه نحو الشكل العلمي هناك إلا حين استقلت الدولة الأموية في الأندلس »[1] .

نستنتج من خلال هذا القول إن النحو بدأ أولا في المشرق العربي والذي كان ظهوره لدوافع دينية من حفظ للقرآن الكريم ، وكذلك فهم لنصه الكريم ، وبعد دخول الإسلام إلى بلاد الأندلس أقبل أهلها على تعلم العربية وكانت وجهتهم في ذلك إليها وقد ظهر النحو في بلاد الأندلس فعليا في عهد الدولة الأموية .ويؤكد باحث آخر هذه المقولة ، بقوله : «لانكاد نمضي في عصر بني أمية بالأندلس (138-422هـ) حتى تبنت طبقة كبيرة من المؤدبين الذين كانوا يعلمون الشباب في قرطبة وغيرها من الحواضر الأندلسية مبادئ العربية عن طريق مدارسة النصوص والأشعار ، ويدفعهم إلى ذلك حفاظهم على القرآن الكريم وسلامة لغته وتلاوته ، وبذلك كان أكثرهم من قراء الذكر الحكيم وكان كثير منهم يرحلون إلى المشرق فيتلقون هذه القراءات »[2].

هذا القول فيه إشارة صريحة إن عصر بني أمية هو العصر الذي زاد فيه النشاط اللغوي والاهتمام باللغة العربية،لا بدافع الحفاظ على الدين والقرآن لغة وقراءة ، وارتحالهم إلى المشرق والتعلم هناك لكي يعلموا ذلك إلى أبناء وطنهم.

[1] –. عبده الراجحي ، دروس في المذاهب النحوية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 2008 ، ص 215

[2] – شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، دار المعارف ، القاهرة ط 7، 1965 ، ص 288

3)- اهتمام الأندلسيين بالنحو الكوفي قبل البصري:

إن المطلع على الأدب الأندلسي والنحو بصفة خاصة ، يرى أن الأندلسيين اهتموا بالنحو الكوفي قبل البصري ، وذلك لأن اهتمامهم الأول كان القراءات ، ويظهر هذا جليا في قول عبده الراجحي : « ورغم أن النحويين الأندلسيين الأوائل كانوا أكثر إقبالا على الكوفة بسبب إقبالهم على القراءات »[1] .

نستنتج من هذا أن الأندلسيين تأخروا في العناية بالنحو البصري وصبوا عنايتهم على النحو الكوفي أولا.

فكما هو معروف أن النحو البصري سبق النحو الكوفي بمئة عام تقريبا ، فحيث نضح النحو البصري ،كان النحو الكوفي في بداياته والمعروف عن أهل المدرسة الكوفية أنهم أهل شعر وراوية عن العرب وفصاحتهم دون تشدد في ذلك عكس البصريين، ويتضح من خلال قول احمد مختار علي : «ما سبق أن ذكرناه من تشدد البصرة في فصاحة العربي الذي تأخذ عنه اللغة والشعر ، وتساهل الكوفيين حتى أنهم كانوا يأخذون عن الأعراب الذين قطنوا حواضر العراق »[2]. يتضح لما من هذا القول أن تساهل الكوفيين في الرواية و الأخذ عن العرب وتشدد البصريين ما جعلهم يميلون إلى النحو الكوفي أولا ، فالكوفيين أخذوا من المتحضرين من العرب ، أما البصريين فأخذوا من العرب الأقحاح فقط .

كذلك أشار في موضع آخر إلى سبب ميل الأندلسيين إلى النحو الكوفي قبل البصري بقوله : «أن البصريين لم يكونوا يكتفون في استخلاص القاعدة بالمثال الواحد، أو الأمثلة القليلة و إنما اشترطوا الكثرة والتداول على السنة العرب الفصحاء. أما الكوفيون فكانوا يعتدون بالإشعار والأقوال الشاذة، ولا يشترطوا أي نوع من الكثرة في تقعيد قواعدهم »[3].

فهذا سبب آخر لميل الأندلسيين للنحو الكوفي، لان البصريين لم يعتدوا بالقلة القليلة ، على عكس الكوفيين فمثال واحد يكفيهم في تقعيدهم .

---

[1] – عبده ألراجحي: دروس في المذهب النحوية ، ص 215.

[2] – احمد مختار علي: البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة – ط6 1988، ص 138

[3] – المرجع نفسه ، ص 138.

كذلك لكون البصريين لا يسامحون عند الخطأ في القياس،وهذا ما أشار إليه شوقي ضيف فيما ذهب إليه أبو علي الفارسي حيث قال : «أخطئ في خمسين مسألة في اللغة العربية ولا أخطئ في واحدة من القياس »[1].

فهذا القول دليل على اتساع القياس عند البصريين وتشددهم فيه ، لذلك فضل الأندلسيين النحو الكوفي أولا لأنهم رأوه أيسر و كذلك لجعل البصريين للقياس أركانا وشروطا لا يخرجون عنها أبدا ، ويظهر هذا من خلال هذا القول :«جعلوا للقياس أركانا ولهذه الأركان شروطا وقسموها أقساما وهكذا وضعوا أقيستهم على أصول ثابتة لا يغيرها من يجد من مسموع بعد هذه»[2].

فمن هذه الأقوال نستدل على اتساع القياس عند البصريين وتشددهم فيه ،لذلك فضل الأندلسيون النحو الكوفي أولا لأنهم بحثوا في بادئ الأمر عن الأيسر من النحو .

4)- الانتقال من النحو الكوفي إلى البصري :

مع مرور الزمن بعد تفضيل الأندلسيين للنحو الكوفي و جدوا أنفسهم قادرين على الانتقال إلى النحو البصري لتمرسهم له ،وكذلك للفوضى التي وقع فيها النحو الكوفي ، من خلال ما يشير إليه شوقي ضيف :«حاولوا أن يقيسوا عليها وقاسوا كثيرا ، مما أحدث اختلاطا وتشويشا في نحوهم ،لما ادخلوه على القواعد الكلية العامة من قواعد فرعية قد تنقضها نقضا ، مع ما يؤول إليه ذلك من خلل في القواعد وخلل في الأذهان ،بحيث لا تستطيع فهم ذلك إلا بأن عكس عليها مرارا وتكرارا ،لاختلاط القواعد وتضاربها »[3].

فهدا التشويش والخلط في القواعد الكوفية والذي يصل إلى المتلقي والدارس للنحو والذي يتعذر عليه الفهم ، أدى بالأندلسيين إلى الالتفات إلى النحو البصري ،و الأخذ به وطبع نحوهم بطابعه.

وقد كان كتاب سيبويه هو أول مرجع للأندلسيين في بحثهم النحوي حيث قال عبده الراجحي: «فإن كتاب سيبويه احتل عندهم الصدارة من حيث الدرس والحفظ والشرح والتعليق عليه »[4].

---

[1] – شوقي ضيف، المدارس النحوية،ص 264.

[2] – خديجة لحديثي ، المدارس النحوية ،ص 77.

[3] – شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 261.

[4] – عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، ص 215.

إذن فقد انصب اهتمام الأندلسيين بالنحو البصري بكتاب سيبويه" الكتاب «ظهر الكتاب موسوعة في النحو والصرف واللغة »[1].فكتاب سيبويه كان بمثابة قرآن للنحو جمع فيه كل ما يحتاجه الدارس للنحو. و لمعرفة من كان له الفضل في دخول كتاب سيبويه الكتاب" إلى بلاد الأندلس " يقول عبده الراجحي «ولعل أهم نحاة الأندلس هم محمد بن موسى الأفشنيق (307هـ) الذي يغلب عليه الظن انه أول من ادخل كتاب سيبويه إلى الأندلس »[2].

ويؤكد هذا القول شوقي ضيف إذ يقول في موضع آخر :« حتى إذا أصبحنا في القرن الثالث هجري وجدنا الأفشنيق محمد بن موسى أن هاشم المتوفى (307هـ) إلى المشرق ويلقى في مصر أبو جعفر الدينوري ، ويأخذ عنه كتاب سيبويه رواية ويقرأ بقرطبة لطلابه »[3] .

من خلال القولين السابقين يظهر لنا جليا شغف الافشنيق بكتاب سيبويه "الكتاب"، وإرجاع الفضل له في إدخاله إلى الأندلس وان كتابه الذي يعد "قرآن النحو" هو الذي يؤول إليه فضل النهضة الأندلسية ،وهذا ما ذهب إليه محمد الطنطاوي حين قال: « واليه تؤول فضيلة النهضة الأندلسية المغربية فقد شغف به الأندلسيين والمغاربة من هذا الحيز »[4] .

فهذا يدل أنه كان بمثابة المصدر الأول عندهم الذي لا ينافسه مصدر آخر.بهذا نقول انه رغم تأخر الأندلسيين في الأخذ من النحو البصري ،إلا أنهم اهتموا به كثيرا وجعلوه قدوة لهم في نحوهم فأخذوا به ودرسوه وعالجوا قضاياه.

[1] – محمد مختار علي ، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب ،دار الكتب العلمية، ط 1-2 ، بيروت – لبنان ،1971ن، ص 80.

[2] – عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، ص 216.

[3] – شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 289.

[4] – محمد الطنطاوي نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ،دار المعارف ،القاهرة ط 2 ،1995 _ص 221

المبحث الثالث : التأليف النحوي في عصر ابن مضاء:

1)- حركة التأليف النحوي:

قامت دولة الموحدين على أنقاض دولة المرابطين والتي اتسمت الحياة الفكرية والعلمية في كليهما بالازدهار، كيف لا وقد كان الأمراء والملوك يشجعون العلماء في تحصيلهم لمختلف العلوم.

فالعصر الموحدي كان حافلا بالنشاط العلمي فقد شهد حركة علمية وفكرية واسعة، لاسيما اللغوية والنحوية خاصة فقد كان للتأليف النحوي نصيب كبير من الاهتمام و الدراسة.و ذلك لان النحو ارتبط بالحياة الدينية، فالدافع

الأول لدراستهم للنحو كان حفظ القرآن الكريم من اللحن والخطأ، وهذا ما ذكر في كتاب إسهامات نحاة المغرب و الأندلس في تأصيل الدرس النحوي والعربي «حرصهم على القرآن وسلامة لغته والتجويد في تلاوته وضبطه »[1].وتضيف أيضا «ولأنه وبعد تفشي اللحن وتأثر القرآن الكريم به كان لأبدا من إيجاد وسيلة تحمي كتاب الله ولغة القرآن من استفحال هذه الظاهرة »[2].

والدافع الآخر هو منافسة المشارقة الذين ظلوا حاملين لراية الصدارة في التأليف النحوي ، وهذا ما أكد في موضع أخر من هذا الكتاب :« كان حب التفوق على المشارقة هاجسهم الذي عملوا بقوة لتحقيقه خاصة في مجال اللغة والنحو ،رغم أن سيطرة المشارقة على العلوم العربية دامت لعدة قرون فقد سبقوا إليها لأن اللغة العربية لغتهم»[3].كذلك من الدوافع التي جعلتهم يهتمون بالنحو خاصة في القرنين السادس والسابع هجري هو الركود الذي مس الدراسات اللغوية والنحوية في المشرق إذ صبوا اهتمامهم في هذه الفترة على جمع أخبار الأولين.

[1] – يحياوي حفيظة : إسهامات نحاة المغرب والأندلس في تأصيل الدرس النحوي العربي خلال القرنين السادس والسابع هجري، منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر ، الجزائر ،د. ط ، سنة 2011 ، ص 77.

[2] – المرجع نفسه ن– ص

[3] – المرجع نفسه ص 78

وهذا ما أشير إليه في قول يحياوي حفيظة : «أصاب العلماء في هذا العصر القرنين السادس والسابع هجري نوع

من الخمود والجمود الفكريين فقد كانوا عيدين عن الإبداع والعمل الجدي إذ صبوا اهتمامهم على التأليف

الموسوعي وجمع أخبار السابقين »[1].إذ حاول علماء الأندلس استدراك الأمر ومحاولة إعادة إحياء الحياة اللغوية و

والنحوية وهذا ما أشارت إليه في موضع آخر إذ قالت: «فحاول علماء المغرب والأندلس السيطرة على الأوضاع

وإعادة الاعتبار لدارس اللغة والنحو»[2].

و لعل أهم ما يميز التأليف النحوي في القرن السادس هجري هو:

1. وضع الشروح والتعليقات للكتب المشرقية وهذا ما أشير إليه في تاب التصنيف اللغوي والأدبي في عصر المرابطين والموحدين لفاتن كوكة : «فنجد أن حركة التصنيف النحوي في عصر الموحدين اتصفت بميل النحاة إلى وضع الشروح على المصنفات النحوية المشرقية الكتاب لسيبويه ،والإيضاح لأبي على الفارسي
2. والعمل للزجاجي و التبصرة للصميري »[3]. عدم اختلاف تصنيف الأبحاث النحوية الأندلسية عن المصنفات المشرقية ،فقد سار الأندلسيون فيها على نهج نحاة المشرق وهذا ما جاء في موضع آخر من كتاب فاتن كوكة :«أما المصنفات التي تضمنت الأبحاث النحوية فهي لا تختلف عن المصنفات النحوية المشرقية ،بل أن معظم النحاة الأندلسيون تابعو نحاة المشرق في ترتيب الأبواب النحوية ضمن مصنفاتهم كنتائج الفكر للسهيلي »[4].
3. مخالفة الأندلسيين للمصنفات المشرقية ،فنجد مصنفات أخرى خالف فيها أصحابها تصنيفات المشارقة وهذا ما أكدته في جانب أخر إذ قالت : «عرض فيه النحاة في المشرق والمغرب كابن مضاء

[1] – يحياوي حفيظة : إسهامات نحاة المغرب والأندلس في تأصيل الدرس النحوي العربي خلال القرنين السادس والسانع هجري، ص 78.

[2] – المرجع نفسه ن . ص

[3] – فاتن كوكة التصنيف اللغوي والأدبي في عصر المرابطين والموحدين ،منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ،د ط سنة 2012 ص 491

[4] – فاتن كوكة : التصنيف اللغوي والأدبي في عصر المرابطين والموحدين ، ص 491

القرطبي في كتابه الرد على النحاة ،فكانت وسائل تسهيل للنحو العربي ،وثورة في الدراسات النحوية ضد الأبحاث النحوية المشرقية"[1] .

2)- أهم نحاة القرن السادس الهجري:

1) **البطليوسي** : جاء في كتاب وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي بكر بن خلكان أن البطليوسي هو : أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي النحوي ،كان عالما بالآداب واللغات متبحرا فيهما مقدما ومعرفتهما و إتقانهما ، كان يسكن في مدينة بلنسية وكان الطلاب يأخذون عنه لحسن تعلمه وتفهيمه .ولد سنة أربعمائة وأربعة وأربعين بمدينة بطليوس ، وتوفي في منتصف خمسمائة وواحد وعشرين هجري بمدينة بلنسية »[2].

مؤلفاته :ذكر بن خلكان في مؤلفات البطليوسي في كتابه وهي «"كتاب المثلث " في مجلدين ، أتى فيهما بالعجائب ودل على اطلاع عظيم ،وله كتاب " الاقتضاب في شرح أدب الكتاب " ،وشرح "سقط الزند" لأبي علاء المعري شرحا استوفى فيه المقاصد ،كما له كتاب "الحلل في شرح أبيات الجمل "و "الخلل في أغاليط الجمل " و كتاب " شرح الموطأ " بالإضافة إلى كتاب "الإيضاح ".

من أقواله : أخو العلم حي خالد بعد موته وأوصاله تحت التراب رميم

وذو الجهل ميت وهو ماش على الثرى يظن من الأحياء وهو عديم »[3]

كما أضاف شوقي ضيف في كتابه المدارس النحوية أن البطليوسي اعتنى بكتاب الزجاجي "الجمل " إذ قال في هذا الباب :«وعني بكتاب الجمل للزجاجي ،فكتب كتابا في إصلاح الخلل الوقع فيه بسبب إيجازه الشديد وآخر في شرح أبيته ، وصنف كتابا في النحو أسساه المسائل والأجوبة »[4].

[1] – المرجع نفسه ن . ص

[2] – ينظر : أبو بكر بن الخلكان،رفيات الأعيان وأنباء أبناء زمان ، تح . إحسان عباس دار صادر ،بيروت ، د سنة مجلد 3 ص 96

[3] – المرجع نفسه ص 96 -97

[4] – شوقي ضيف، المدارس النحوية دار المعارف، القاهرة،دون سنة ، ص 294.

منهجه :جاء في كتاب إسهامات نحاة المغرب والأندلس في تأصيل الدرس النحوي العربي خلال القرنين السادس والسابع هجري ليحياوي حفيظة عن منهج البطليوسي أنه : «له أراء مختلفة في النحو منها ما يتابع مذهب البصريين ،منها ما يأخذ برأي الكوفيين وأخرى يلجأ إلى آراء البغداديين »[1].

فهنا نرى أنه لم يمل إلى رأي مدرسة نحوية على حساب أخرى، بل أن يأخذ بالآراء التي يرى ويجد أنها مناسبة له.

وذلك ما أكده شوقي ضيف إذ قال : «فله آراء يتابع فيها سيبويه مثل أن ما إذا اتصلت بقل كفتها عن العمل ، ولا تدخل حينئذ إل على جملة فعلية ،إما ظهور الفاعل بعدها في بعض الأشعار ضرورة ، أو منها ما يتابع فيه الكوفيين مثل أن "كأن" لا تفيد التشبيه إلا إذا كان خبرها جامدا مثل كأن محمدا أسدا ،وتابع ابن جني في أن الرجل في مثل مررت بهذا الرجل عطف بيان لا نعت »[2] .

لكن أخذه من هذه المدارس لا يعني انه لم يكن له أراء خاصة به ، بل كان له أراء تفرد بها ، و هذا ما ذكر في نفس السياق :«إلا انه انفرد بمسائل منها أن حتى لا تعطف المفردات فقط بل تعطف أيضا الجمل مثل :سرت حتى تكل المطايا برفع تكل ، و من آراءه أيضا "ما "تقع صفة للتعظيم كقولهم :لأمر ما يسود من يسود ، أي لأمر عظيم ،و منه الحاقة ما الحاقة ».[3]

فهذه الآراء و غيرها خالف بها البطليوسي النحاة من مختلف المدارس .

1) ابن الطراوة

جاء في كتاب بغية الوعاة للسيوطي انه : «سليمان بن محمد بن عب الله السباني المالقي أبو الحسين ابن الطراوة ،كان نحويا ماهرا ، أديبا بارعا ، يقرض الشعر وينشئ الرسائل »[4].

---

[1] – يحياوي حفيظة : إسهامات نحاة المغرب والأندلس في تأصيل الدرس النحوي العربي خلال القرنين السادس والسابع هجري، منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر ، الجزائر ،د. ط ، سنة 2011 ، ص 79.

[2] – شوقي ضيف، المدارس النحوية ص 295 -296.

[3] – يحياوي حفيظة : إسهامات نحاة المغرب والأندلس في تأصيل الدرس النحوي العربي خلال القرنين السادس والسابع هجري، منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر ، الجزائر ،د. ط ، سنة 2011 ، ص79 .

[4] – الحافظ جلال الدين عبد الرحمان السيوطي ،بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم /مطبعة عيسى ألبابي الدلبي وشركاه ، 1384 هـ 1964 م ، ص 602 .

فأبن الطراوة يعد من ابرز نحاة الأندلس خلال القرن السادس هجري ،أي في عصر الموحدين ،الذي تميز بظهور العديد من اللغويين والنحويين على حد سواء ،فقد جاء في كتاب يحياوي حفيظة "إسهامات نحاة المغرب والأندلس": « لقد كان ابن الطراوة من أوائل الأندلسيين الذين كتبوا في النحو كتابة متخصصة ،تقوم على فقه أسراره وكشف غموضه وتقوم أيضا على تقديم الجديد المبتكر من الآراء »[1].

نستنتج من هذا القول أن ابن طراوة هو من أوائل الذين ألفوا في النحو في الأندلس، وتقديم الجديد والابتعاد عن التقليد.

يقول شوقي ضيف في كتابه المدارس النحوية :« هو نحوي مدينة المرية وتلميذ الأعلم الشنتمري ،كان علما في العربية لعصره وتجول في مدن الأندلس معلما يقبل عليه الطلاب من كل فج »[2]

«مات في رمضان أو شوال سنة خمسمائة وثمان وعشرون »[3].

ويعزز هذا القول ما جاء في كتاب يحياوي حفيظة المذكور سلفا إذ تقول : «فقد اقبل الطلبة على حلقاته إقبالا كبيرا ، يشهد له بنبوغه في هذا العلم ،ونجد من أهم تلامذته السهيلي (ت581 هـ) الذي كان أحرصهم على الدرس»[4].

مؤلفاته:من أشهرها:

« الترشيح في النحو وهو مختصر ،المقدمات على كتاب سيبويه ، مقالة في الاسم والمسمى »[5].

[1] – يحياوي حفيظة : إسهامات نحاة المغرب والأندلس في تأصيل الدرس النحوي العربي خلال القرنين السادس والسابع هجري، منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر ، الجزائر ،د. ط ، سنة 2011 ، ص80 .

[2] – شوقي ضيف، المدارس النحوية ص 296.

[3] – السيوطي ، بغية الوعاة ص 602.

[4] – يحياوي حفيظة : إسهامات نحاة المغرب والأندلس في تأصيل الدرس النحوي العربي خلال القرنين السادس والسابع هجري، منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر ، الجزائر ،د. ط ، سنة 2011 ، ص81 .

[5] – السيوطي ، بغية الوعاة ،ص 602

منهجه:

جاء في كتاب بغية الوعاة للسيوطي أن لابن الطراوة أراء مختلفة عن الآخرين إذ قال : «وله آراء في النحو تفرد بها وخالف فيها جمهور النحاة »[1].

فهو كان يختار الآراء التي يرى أنها صائبة ويعمل بها ، وهذا ما نراه في انتقاده بعض آراء سيبويه عندما ألف ابن الطراوة كتاب "المقدمات على كتاب سيبويه "، وهذا ما نلحظه في قول شوقي ضيف : « ومن مصنفاته في النحو المقدمات على كتاب سيبويه ،ويبدو أنه كان يقابله كثيرا على كتب الكوفيين والبغداديين منحازا إليهما ، أو بعبارة أدق متوسعا في الاختيار من آراءهما »[2].

هذا يدل على انه كان يميل إلى الآراء الكوفية والبغدادية أكثر منها من آراء سيبويه ،وهذا ما يظهر في موضع أخر إذ يقول : «ومما اختاره من مذهب الكوفيين أن المعرفة أصلا والنكرة فرع، وكان سيبويه والجمهور يذهبون إلى العكس »[3].

هذا يدل على أنه فضل أراء الكوفيين على أراء لسيبويه ، لكن هذا لا يعني انه يرفض أرائهم تماما بل ينتقى كما يفعل أستاذه الشنتمري .

ويظهر هذا جليا من خلال هذا القول :« درس ابن الطراوة على يد اكبر علماء ونحاة المغرب والأندلس الذين تأثروا بآراء مختلف المدارس ومناهجها ، فقد كان الأعلم الشنتمري ممن يخالطون جميع النحاة السابقين ، من مختلف المدارس النحوية ،وينتقون بعدها الآراء التي يرون أنها تناسب أفكارهم وتوجهاتهم »[4].

و في موضع أخر: «كان ابن الطراوة ينتقي هو الأخر من أراء مختلف المدارس كما فعل أستاذه الأعلم»[5].

نستنتج من خلال هذين القولين أن ابن الطراوة نهج منهج مماثل لأستاذه الشنتمري في الأخذ من المدارس النحوية الأخرى و الانتقاء الجيد الآراء التي تخدم مواضيعهم النحوية .

1) **ابن الباذش (528هـ)** : جاء في كتاب المدارس النحوية لشوقي ضيف أنه:

[1] – المرجع نفسه ،ص 602.

[2] – شوقي ضيف: المدارس النحوية ،ص 296.

[3] – المرجع نفسه ،ص 296.

[4] – يحياوي حفيظة : إسهامات نحاة المغرب والأندلس في تأصيل الدرس النحوي العربي خلال القرنين السادس والسابع هجري، منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر ، الجزائر ،د . ط ، سنة 2011 ، ص83

[5] – المرجع نفسه ، نفس الصفحة .

"علي بن احمد بن خلف الأنصاري الغرناطي (ت528هـ) ،كان ذا معرفة واسعة بعلم العربية ، فقد كان عالم جليل و نحوي مبرز "[1]. كما قد كان إماما في علم النحو ، حاول من خلال ما ألفه تبسيط المسائل للدارسين وحملهم على الاهتمام أكثر بهذا العلم الذي يعتبر حافظا للغة العربية من الضياع "[2]. و من خلال هذا يتضح لنا جليا إن ابن الباذش كان يسعى لإرساء دعائم اللغة العربية و حفظ القران الكريم من اللحن و تسربه إليه .

مؤلفاته :

كان له مؤلفات أغلبيتها شروح تفيد النحو فقد «صنف شروحا على كتب مختلفة للبصريين و البغداديين مثل كتاب سيبويه و كتاب المقتضب للمبرد و أصول ابن السراج ، و جمل الزجاجي و إيضاح الفارسي »[3]، كما ذكر محمد عبيد انه :« شرح الإيضاح و شرح الجمل و شرح الكافي للنحاس »[4] ، هذا الأخير الذي شرح فيه «كتاب الكافي في النحو لابن النحاس و نبه فيه على أخطائه و أوهامه فيما يقارب مئة موضع »[5].

منهجه :

أما منهج ابن الباذش في النحو فقد تراوح بين ما أخذه عن سيبويه ،و ما أخذه من مذهب أبي علي الفارسي و ابن جني .

و بين آراء انفراد و خالف الجمهور فيها مثلا ذهابه إلى أن «لام المستغاث لاجله في مثل : يالزيد لعمرو ، متعلقة باسم محذوف تقديره مدعوا لعمرو، و كان يذهب ابن جني إلى أنها متعلقة مع مجرورها بياء»[6] .، كما انه كان يذهب في المضارع على انه «في مثل الهندان هما تفعلان ، يجوز فيه التذكير و التأنيث ، أو بعبارة أخرى أن يبدأ بالتاء أو الياء ،حملا على اللفظ آو المعنى »[7].

---

[1] –شوقي ضيف المدارس النحوية ،ص 295.

[2] –ينظر : يحياوي حفيظة : إسهامات نحاة المغرب والأندلس في تأصيل الدرس النحوي العربي خلال القرنين السادس والسابع هجري ، ص 84

[3] – شوقي ضيف المدارس النحوية ،ص 295.

[4] –محمد عيد ، اصول النحو العربي ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط4، 1989،ص35.

[5] –فاتن كوكة، التصنيف اللغوي و الادبي في عصر المرابطين و الموحدين ، ص278.

[6] – يحياوي حفيظة : اسهامات نحاة المغرب والاندلس في تأصيل الدرس النحوي العربي خلال القرنين السادس والسابع هجري، ، ص 84

[7] –المرجع نفسه ص85.

و بهذا يكون ابن البادش انفرد بآراء نحوية ، كما انه لم يخالف ما فعله نحاة عصره في الانتقاء للأراء النحوية لمختلف المذاهب .

1) السهيلي (ت581هـ): (ابو القاسم السهيلي)

هو« ابوزيد عبدالرحمان بن عبد الله بن احمد التميمي بن سعدون بن رضوان بن فتوح و هو الداخل على بلاد الاندلس»[1] ، «ولد سنة 508هـ ، بمدينة مالقة ، و توفي بحضرة مراكش يوم الخميس و دفن وقت الظهر سنة 581هـ و كان مكفوفا »[2].

«وقد ذكر أن ابا القاسم من بيت علم و أدب و خطابة ، و ما نقله الذهبي انه ولد الخطيب ابي محمد بن الامام الخطيب ابي عمرو"[3].

وقد عاش السهيلي ما بين (508-581هـ) ، و بالتالي يكون قد عاش في كلا العصرين المرابطي و الموحدي هده الفترة التي شهدت ازدهارا للنهضة العلمية ، و الدراسات اللغوية و النحوية خاصة هذه الاخيرة التي شقت لنفسها طريق نحو التقدم ، فيكون بذلك السهيلي احد ابرز النحويين في هذا العصر ، و هذا ما يشير اليه محمد زهار في مقالته : «و بالرغم من ذلك عرفت الفترة ثلة من العلماء و اللغويين بين عصرين زاهرين فأدركهم عصر المرابطين ، و قد فرغوا من طلب العلم و تفرغوا للتدريس و التلقين ، و التأليف منهم السهيلي و ابن السيد و ابن الباذش ، و ابن خلصة و ابن الرماك و ابن الابرش »[4].

ففي العصر المرابطي كان الجانب التكويني للسهيلي أما العصر الموحدي فنجد أن السهيلي إنتدب له مكانا مرموقا فيه ، ونشطت حياته الفكرية والعلمية فيه ، فنجد الدكتور محمد زهار يشير لهذا في قوله : «هذه صورة سريعة تجلت فيها الحياة العلمية التي عاشها السهيلي في مرحلة التكوين ،اما في عهد الموحدين وهي الفترة التي نشط فيها ابو القاسم أستاذا وإماما ومربيا ومؤلفا وشيخا متميزا »[5] .

مؤلفاتـــه :

---

[1] -محمد زهار من أعلام الأندلس : السهيلي و كتابه نتائج الفكر.

[2] -أبو بكر بن لخلكان ، وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان ، تح : إحسان عباس ، ص 144.

[3] - محمد زهار من أعلام الأندلس : السهيلي و كتابه نتائج الفكر

[1] محمد زهار ،من اعلام الاندلس:السهيلي و كتابه نتائج الفكر.

[5] - المرجع نفسه

كتاب " نتائج الفكرِ " ،«يعد خلاصة ما وصل إليه السهيلي خلال حياته العلمية من النتائج النحوية، فقد جمع فيه عددا من المسائل والامالي التي أملاها ورتبها على ترتيب أبوب (الجمل) للزجاجي ، ولم يقصد منه شرح الكتاب السابق ، وقد وضع السهيلي لكتابه مقدمة بليغة ،وضع فيها ضرورة اتقان اللغة العربية وسير أغوارها»[1].

كما له« كتاب الروض الانف في شرح سيرة رسول الله صل الله عليه وسلم ، وكتاب التعريف والإعلام فيما أبهم في القران من الأسماء والأعلام وله مسألة رؤية الله تعالي في المنام ورؤية النبي صل الله عليه وسلم ، ومسألة السر في عور الدجال ومسائل كثيرة ومفيدة »[2].

ومن خلال هذا يتضح لنا جليا بأنه لم تكن مؤلفاته محصورة في النحو فقط بل تعدى ذلك الى الفقه وشمل الأدب أيضا «لم يقتصر علمه على النحو والفقه فقط وإنما شمل الأدب أيضا فقد كان أديبا وشاعرا مجيدا »[3].

منهـــجـــــه :

وقد إتبع السهيلي منهج ما اتبعه غيره من نحاة عصره ،فقد كان ينتقي من آرء الكوفيين والبصريين وحتى البغداديين ،كما ما ميز آراءه ،جعلها آراء في السماع فقد كان يحتج بالشعر وكلام العرب ،والقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف ، إضافة إلى القياس ونظرية العامل ، وهذا ما نشير اليه في : «مما يدل على أنه كان نحويا بارعا ولغويا نابغا ،شملت هذه الآراء خاصة مواضيع السماع والقياس ونظرية العامل إضافة إلى تأثره بآراء شيخه إبن الطراوة »[4].تتلمذ على يد ابن الطراوة لذلك كان تأثره بمنهج شيخه واضحا في بعض المسائل النحوية.

[1] – فاتن كوكة : التصنيف اللغوي والادبي في عصر المرابطين والموحدين ، منشورات الهيئة العامةالسورية للكتاب ، دمشق د ط ،سنة 2012 ص 459

[2] – ابن خلكان ،وفيات الاعيان ،وانباء ابناء الزمان ،تح : احسان عباس ص143 .

[3] – يحياوي حفيظة : اسهامات نحاة المغرب والاندلس في تأصيل الدرس النحوي العربي خلال القرنين السادس والسابع هجري، ص 87 .

[4] – يحياوي حفيضة،اسهامات نحاة المغرب و الاندلس في تاصيل الدرس النحوي العربي،ص87

المبحث الرابع: الحركة الدينية و الفلسفية في عصر ابن مضاء القرطبي

1)– الحركة الدينية في عصر ابن مضاء القرطبي :

أصبح الدين الإسلامي هو المسيطر على الأندلس بعد فتحها ، وصار الحفاظ على هذا الدين ونصه الكريم شغلهم الشاغل ،فحرص الأندلسيون على تعلم القرآن الكريم وتفسيره إلى جانب حفظ الأحاديث النبوية والأخذ بهما .

كان المذهب المسيطر في المغرب هو المذهب المالكي، ويشير إلى ذلك بكري عبد الكريم إذ يقول: «وأما مالك رحمه الله اختص بمذهبه أهل المغرب والأندلس »[1]. فالمذهب المالكي لم يكن مذهبا بالنسبة لهم فقط، بل تعدى ذلك إلى جعله عقيدة وهو ما أشار إليه في موضع أخر فيقول: «ولم يتفرد المذهب المالكي بالمغرب والأندلس فقط ولكن كعقيدة أيضا »[2].

عندما أتى زمن الموحدين تراجعت مكانة الفقهاء ،لانصراف ولآت الأمور عن الغوص في النصوص ، اكتفائهم بظاهريها ، وهذا ما أشار إليه في كتاب" تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس ": «في أيام الموحدين انكمش سلطان الفقهاء لابتعاد ولاة الأمر عن علم الفروع واهتمامهم بظاهر النصوص من قرآن وحديث نبوي فنمت بدلهم طبقة من الصالحين الأتقياء الذين دفعوا العلوم الدينية إلى الأمام »[3] .

هنا نستنتج انه في عصر الموحدين أصبحوا يهتمون بظاهر النص وهو ما سمي بالمذهب الظاهري، رغم كون المذهب المالكي هو المسيطر.

أراد الموحدون أن يعودوا إلى الأخذ بظاهر الكتاب من قرآن وحديث والابتعاد عن الفروع ،كما كانت في المذهب المالكي وهو ما أشير إليه في مقدمة الرد على النحاة لأبن مضاء القرطبي ، أشير إلى قول المراكشي

[1] – بكري عبد الكريم ،أصول النحو في ضوء ابن مضاء القرطبي –دار الكتاب الحديث ، ط1 ،1999، ص 29.

[2] – المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[3] – خليل إبراهيم السامرائي و عبد الواحد دنون طه /و ناطق صالح مطلوب ، تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس ، ص348.

في هذا :«وكان قصده بالحملة محو مذهب مالك وإزالته من المغرب مرة واحدة ، وحمل الناس على الظاهر من القرآن والحديث»[1].

هنا نرى إن المذهب المالكي أدى إلى تفرق الآراء في الدين فوجب محيوه بالاعتماد على ظاهر الكتاب وعدم العمل على الفروع، فحصر ابن مضاء القرطبي الذين كان فيه صراع بين المذهبين المالكي والظاهري فكان ابن مضاء ظاهريا،بالأخذ من ظاهر الكتاب مع عدم الغوص في ثنايا النص الكريم وهذا بسبب ثورته النحوية:«وعلى هذا فإن النحو ليس دون الفقه حاجة إلى الإصلاح ، ولما كان دعوة الخليفة الثالث ظاهرية في الفقه ، فقد عد ابن مضاء ظاهريا في النحو وله أراء (يعني ابن مضاء) في العربية ،وشذوذ على غير مألوف أهلها ، ظاهري في النحو »[2].

من خلال هذا النص نتأكد أن ابن مضاء نادى بالأخذ بظاهر الكتاب ، وهو بهذا أكمل دعوة الخليفة الثالث الذي كان هو الأخر يدعوا إلى الظاهرية في الفقه وهو ما أراد ابن مضاء تطبقه في النحو .

2)- الحركة الفلسفية في عصر ابن مضاء القرطبي:

بلغت الفلسفة أوج ازدهارها في القرن السادس هجري، وشقت لنفسها مكانة مرموقة في بلاط العلوم المختلفة لهذا العصر ، وانخرطت ضمن الحركة الفكرية والعلمية في هذا العهد ألموحدي ، فكانت لها نصيب من الاهتمام كباقي العلوم وهذا ما يؤكد عليه الكاتب في قوله : « إذ لم تكن العلوم الفلسفية والرياضية والطبية قليلة الحظ من العناية والإقبال عليها »[3].وفي موضع أخر : «إما الفكر الفلسفي فدخل عصره الذهبي في عهد الموحدين ، وتمتع الفلاسفة بمكانة مرموقة في بلاط الموحدين وأعطيت لهم الحرية المطلقة في

[1] – ابن مضاء القرطبي :كتاب الرد على النحاة ،تح محمدابراهيم البنا ،دار الاعتصام ط1 1979 م ص 08

[2] – ابن مضاء القرطبي :كتاب الرد على النحاة ،ص 09

[3] – يحياوي حفيظة : إسهامات نحاة المغرب والأندلس في تأصيل الدرس النحوي العربي خلال القرنين السادس والسابع هجري، ص 25.

عملهم شريطة إلا تنشر هذه التعاليم على العامة ، لأن الموحدين كانوا يعتبرون الفلسفة نوعا من الحقائق الباطنية المحصورة في فئة المتنورين »[1].

وقد تألق في هذا العصر فلاسفة كبار نجد منهم : "ابن طفيل " أبو بكر محمد بن عبد المالك " (ت 581هـ) مؤلف رواية "حي بن يقضان"،كما نجد الفيلسوف المشهور ابن رشد عام (ت595 هـ)،«وقد وضح ابن رشد في كتب أخرى بأن الفلسفة لا تتنافى مع الدين وألف كتاب صغير سماه "فصل المقال في ما بين الشريعة والفلسفة من الاتصالِ "وقد اتهم ابن رشد بالزندقة لكثرة أبحاثه ، فأحرقه كتبه الفلسفية جميعها في عهد دولة الموحدين . وكذلك نجد موسى ابن ميمون القرطبي والذي اعتنق الإسلام ودخل في خدمة الموحدين (ت 602هـ)»[2]

من خلال ما سبق نرى أن الحركتين الدينية و الفلسفية في الأندلس بلغت اوج ازدهارها في عصر الموحدين ففي الجانب الديني نرى أن المذهب الظاهري سطع سلطانه في هذا العصر لاسيما أن الأخذ بظاهر النص و عدم الدخول في متاهات هو السمة التي ميزته و ذلك عكس ما كان عليه الحال في العصر المالكي فالأخذ بالفروع والغوص في النص هو ميزته.

[1] – خليل إبراهيم السامرائي و عبد الواحد دنون طه و/ناطق صالح مطلوب ، تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس ، . ص 351 .

[2] المرجع نفسه ، ن – ص

الفصل الثاني:

التجديد النحوي عند ابن مضاء القرطبي

المبحث الأول التعريف بابن مضاء القرطبي :

1)- تعريفه:

جاء تعريف ابن مضاء في بغية الوعاة للسيوطي بأنه: «أحمد بن عبد الرحمان بن محمد بن سعيد بن حريث ابن عاصم بن مضاء اللخمي قاضي الجماعة أبو العباس وأبو جعفر الجياني القرطبي (...) مولده بقرطبة سنة ثلاثة عشر وخمسمائة ومات باشبيلية سابع عشر جمادي الأول ،وقيل ثاني عشر جمادي الأخر سنة اثنتين وتسعين»[1].

قيل انه كان عالما بالعربية وعلومها ، كما كانت له آراء مخالفة فيها فقيل عنه : «كان له تقدم في علم العربية وآراء فيها ، ومذاهب مخالفة لأهلها ،روي عن عبد الحق بن عطية والقاضي عياض وخلائق وعدل فعظم قدره ،وصار رحلة في الرواية ،وعمدة في الدراية »[2].

كما انه كان عارفا بعلوم الفقه، بارعا في الشعر والكتابة وهذا ما أكده السيوطي في قوله: «كان مقرئا مجودا ، محدثا، مكثرا قديم السماع واسع الرواية، عارفا بالأصول والكلام والطب والحساب والهندسة، ثاقب الدهن متوقد الذكاء، شاعرا بارعا، كاتبا »[3]. إضافة إلى انه شغل منصب القضاء في دولة الموحدين، وهذا ما جاء ذكره في كتاب المدارس النحوية لشوقي ضيف «كان حجة في الفقه الظاهري والحديث النبوي، فولاه الموحدون قضاء فاس، ثم ولوه قضاء الجماعة »[4]. ومما سبق ذكره يظهر أن ابن مضاء عالم موسوعي ملم بجميع علوم عصره، وهذا ما أهله لأن يكون صاحب ثقافة ومعرفة واسعة.

وكان ابن مضاء متأثرا بدعوة الموحدين، ولعل منصب القضاة الذي شغله خير دليل على ذلك، وبحكم مذهبه الظاهري جعل مولاه مساندا له في ثورته على نحو المشرق وهذا ما أشارت إليه يحياوي حفيظة حين قالت: «وبحكم منصبه هذا وتعصب يعقوب المتصور للظاهر من الكتاب والسنة ، استطاع أن يقلب الموازين ،ويحشد مساندة مولاه في ثورته على النحو المشرقي»[5] .

---

[1] – السيوطي ،بغية الوعاة ، ص 323 .

[2] – خضر موسى محمد حمود ، النحو والنحاة ، المدارس والخصائص ، عالم الكتب ، بيروت لبنان . ط 1 ، سنة 2003 ، ص 179 .

[3] – السيوطي ، بغية الوعاة ، ص 323

[4] – شوقي ضيف ،المدارس النحوية ، ص 304 .

[5] يحياوي حفيظة ،اسهامات نحاة المغرب والاندلس في تأصيل الدرس اللغوي ، ص 94

2)- مؤلفاتـــــــه :

ألف ابن مضاء ثلاث مؤلفات في النحو :3

_1 المشرق في النحو.

2 . تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان « وناقضه في هذا التأليف ابن خروف بكتاب سماه " تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو، ولما بلغه ذلك قال: نحن لا نبالي بالكباش النطاحة،وتعارضنا أبناء الخرفان »[1].

3_كتاب الرد على النحاة .

وهذا الأخير الذي يعتبر الكتاب الوحيد الذي وصل إلينا، وكان ثورة على المشرق وخاصة في النحو، فقد سعى ابن مضاء من خلال كتابه هذا تجاوز تقاليد النحاة الأوائل والإتيان الجديد، فقيل أنه: «كتاب يناقش أصول النحو مناهج التفكير عند النحاة الأوائل، ويعرض رأيا غير معتاد، وموقفا غير مسبوق، في مسائل أصول النحو في جرأة نادرة وثقة كبيرة من سداد الرأي »[2].

يبدو أنه سعى من خلال كتابه هذا إلى تهديم الأصول التي قام عليها النحو المشرقي انطلاقا من مذهبه الظاهري حيث نادى فيه إلى إلغاء العوامل التي اعتبرها النحاة أساس النحو عندهم وهذا خطأ منهم حسبه فقال: «وقصدي من هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى النحوي عنه وأنبه على ما اجمعوا على الخطأ فيه »[3].

هذا إضافة إلى رفضه للعلل (العلل الثواني والثوالث) : والتي يرى أن كثرة التعليلات تؤدي إلى تعقيد النحو، وإثقال كاهله، فدعا إلى الإبقاء على العلل الأولى والاستغناء عن العلل الثواني التي لا حاجة لها فقال « العلل الأولى بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منه بالنظر ، والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك»[4].

ولم يقف ابن مضاء عند حدود "نظرية العامل" و "العلل الثواني والثوالث " فقط، بل تعدى ذلك إلى رفض القياس حيث جعل النصوص اللغوية أساسا للحكم بقبولها أو رفضها، كما سعى إلى رفض التمارين غير العملية ليختم

[1] – عبدو الراجحي ،دروس في المذاهب النحوية ، ص 180

[2] – ربيع عمار ،ابن مضاء القرطبي ثورة في الفقه ..ثورة في النحو ، مجلة كلية الاداب والعلوم الانسانية بسكرة ، جوان 2009 .

[3] – ابن مضاء القرطبي ،الرد على النحاة ، ص 69 .

[4] – المرجع نفسه ص 128 .

دعوته بإلغاء كل ما لا يفيد نطقا، حفاظا منه للغة العربية، وتيسير النحو وتخليصه من الصعوبات فقال: «ومما يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقا »[1].

فتكون هذه القضايا التي عالجها ابن مضاء في كتابه "الرد على النحاة " بمثابة دعوات صريحة لتخليص النحو من التعقيدات والصعوبات، وتسهيله وتيسيره للمتعلمين المقبلين عليه .

3)- شيوخـــه :

تتلمذ ابن مضاء على يد أعظم علماء العربية وأفقههم، فقد أخد الفقه عن القاضي عياض وهذا ما أشار إليه بكري عبد الكريم في كتابه أصول النحو العربي « أخد عنه ابن مضاء بسبتة وأغلب الظن أن يكون قد أخد عنه النحو إلى جانب الفقه، إذ يجمع المؤرخون على انه أي القاضي عياض كان متقدما في النحو وعلوم اللغة »[2].

والى جانب القاضي عياض نجد أنه أخد الفقه أيضا عن ابن العربي فقال عنه بكري عبد الكريم: «سمع منه ابن مضاء الفقه بقرطبة ثم المرية »[3].

أما أساتذته من علماء العربية فنجد ابو بكر ابن العربيوابن الرماك والذي قيل فيه «ابن الرماك يعد من أكبر الأساتذة أثرا في ابن مضاء في المجال اللغوي ،إذ يبدو أنه أطال ملازمته ،ودرس عليه كتاب سيبويه »[4] .

كما ورد أيضا في بغية الوعاة للسيوطي «قال ابن الزبير فيه: أحد من ختمت به المائة السادسة من أفراد العلماء ،أخد عن ابن الرماك كتاب سبيويه تفهما، وسمع عليه وعلى غيره من الكتب النحوية واللغوية والأدبية مالا يحصى »[5] .

---

[1] – إبن مضاء القرطبي ،الرد على النحاة ، ص 137 .

[2] – بكري عبد الكريم ، اصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي ،ص 19

[3] – المرجع نفسه، ص 20

[4] – المرجع نفسه، ن ص

[5] – السيوطي ، بغية الوعاة ، ص 323 .

إضافة إلى ابن الرماك ، أخد ابن مضاء العربية عن ابن سحنون والذي قال فيه بكري عبد الكريم: «ابن سحنون درس عنه ابن مضاء العربية .... أستاذ في النحو والأدب ، شاعر بليغ عارف بالحساب »[1].

4)- تلامذتــه :

تتلمذ له كما يقول ابن فرحون: «خلائق لا يحصرون كثرة من جلة أهل عصره، منهم ، أبوبكر الشراط وابو محمد البلوي، وعمر بن محمد الشلوبين »[2]. وأشهرهم محمد الشلوبين و البلوي

[1] - بكري عبد الكريم ، اصول النحو العربي ، ص 21.

[2] - محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ، ص 38

المبحث الثاني: وصف كتاب الرد على النحاة

1)- وصف كتاب الرد على النحاة:

«هو كتاب نحوي، حصل محمد إبراهيم البنا على مصورة له من معهد المخطوطات في جامعة الدول العربية ، وقد قيل أنها مصورة عن مخطوطة المكتبة الخليلية بالقدس ، وأنها نسخت في القرن السابع هجري – أي عصر المؤلف – ، وأن بعض العبارات فيها تلفت ورقمها (375) ونسخت شهر ربيع الأول سنة 1318 هـ»[1]. ثم يضيف المحقق قائلا عن خطها وعدد أوراقها «كتبت هذه المخطوطة بخط نسخي جميل وتتكون من خمس وثلاثين ورقة، تشتمل كل ورقة منها على ثلاثين سطرا في صفحتيها »[2]. ثم يشير إلى أن «ليس لهذه المصورة غلاف ولا عنوان، وتبتدئ بعد البسملة بهذا التقديم: قال الشيخ الفقيه القاضي الاعدل، العالم الناصر ،المحقق الاحفل، أبو العباس احمد عبد الرحمان ابن مضاء اللخمي، أدام الله بركته، ونور بنور الإيمان خلد ،وفسح اجله ، ونفعه بالعلم الذي حمله ، وختامها ،كمل والحمد لله حق حمده ، والصلاة على محمد نبيه وعبده وسلم تسليما »[3].

وقد حقق محمد إبراهيم البنا كتاب "الرد على النحاة " وهو الذي اعتمدناه في الدراسة، والذي قدم طبعته الأولى سنة (1979 م) فقال في هذا محمد إبراهيم البنا «ولأصالة هذه المخطوطة وقدمها، أمكنني أن أتلافى اخطأ الطبعة الأولى وان احل بعض مشكلاتها»[4] .

[1] – ينظر: ابن مضاء القرطبي ،الرد على النحاة ، تحقيق محمد ابراهيم البنا دار الاعتصام ، ط1 ، 1979 م ص 51 –52 .

[2] – المصدر نفسه ، ص 51.

[3] – المصدر نفسه ، ص 51.

[4] – المصدر نفسه ، ص 52.

2)- التعريف بمحقق الكتاب :

«محمد إبراهيم البنا المولود في (1933 م – 1351 هـ) ، ولد بمحافظة الدقهلية، حصل من معهد دمياط الديني على شهادة الابتدائية، ومن معهد المنصورة الديني حصل على الشهادة الثانوية بتفوق، وبعدها التحق بكلية اللغة العربية والتي تتلمذ على يد شيوخها أمثال محمد محي الدين عبد الحميد ، وعبد المتعال الصعيدي، عبد المنعم خفاجي حصل على الإجازة العالمية من كلية اللغة العربية عام 1959، كما حصل على دبلوم الخط العربي وزخارفه ونال المركز الثاني على الدفعة حصل على الدكتورة سنة 1971 بدرجة امتياز مع مرتبة الشرف وذلك لتحقيقه كتاب نتائج السهيلي »[1].

«عمل في جامعة قاريونس بليبيا بين 1973 و 1977 ،ثم أستاذا زائرا في جامعة أم درمان بالسودان وذلك عام 1980 م ، ثم أستاذ اللغويات في كلية اللغة العربية بالقاهرة في 1981 ، وأستاذ في جامعة أم القرى في نفس العام وحتى 1996 م، كما حاضر في معهد المخطوطات العربية التابعة لجامعة الدول العربية ، ومن مؤلفاته نذكر : تحقيقه لكتاب "آمالي السهيلي " تحقيقه لكتاب في السيرة النبوية " الروض الأنف" كما ألف رفقة نخبة أساتذة جامعة أم القرى في التفسير الميسر للقرآن الكريم والذي ترجم الى حوالي تسعة لغات ، ما حقق ي كتاب" الرد على النحاة "لابن مضاء القرطبي ،توفى سنة (1433 هـ -2012م) عن عمر اقترب من ثمانين سنة »[2].

[1] – ينظر ، أبو الحسن الجمال مقالة حول محمد البنا ، أبريل 2015 م ص 1

[2] – المرجع نفسه – ص 2،3 .

المبحث الثالث: القضايا التي رد فيها ابن مضاء على المشارقة

يعد كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي ثورة في النحو وعلى النحو، كيف لا وقد سلك مسلكا مخالفا آنذاك، فقد أراد أن يصحح في النحو القديم ما استطاع لأنه حسب آرائه أثقل كاهل النحو كثيرا، فقد وضع فيه النحاة ما يلزم وزادوا عليه ملا ينفع، وقد أشار إلى هذا في مقدمة كتابه الرد على النحاة إذ قال: «وإني رأيت النحويين . رحمة الله عليهم قد وضعوا صناعة النحو لفظ كلام العرب من اللحن، وصيانته من التغيير، فبلقوا من ذلك الغاية التي أموا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا، إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم، وتجاوزوا فيه القدر الكافي فيما أرادوه منها، فتورعت مسا مسالكها، ووهنت مبانيها، وانحطت عن راتبه الإقناع حججها »[1].

نرى من خلال هذا إن ابن مضاء كان هدفه من هذا الكتاب هو أن يعدل ويصحح في النحو القديم والذي رأى أن النحويين تجاوزوا فيه الحد اللازم ، هذا ما أدى إلى صعوبة دارسته ، فأخذ على عاتقه مسؤولية تيسيره وتسهيله.

ثم أضاف بعد ذلك انه لو كان النحو بعيدا عن المحاكاة وما شابهها وكان أوضح العلوم، إذ قال في هذا «على أنها إذا أخذت المأخذ المبرأ من الفضول ، المجرد عن المحاكاة والتخيل، كانت أوضح العلوم، وأرجح المعارف عند الامتحان ميزانا، ولم تستمل إلا على يقين أو ما قاربه من الظنون»[2] .

نستنتج من هذا القول أن ابن مضاء يرى انه لو انحراف النحو عن مساره الصحيح واختلاطه بالفلسفة لكان أرجح المعارف و أوضح العلوم

وقد تعرض ابن مضاء في رده على النحاة إلى عدة قضايا منها: إلغاءه للعامل، إسقاطه للعلل الثواني والثوالث وكذا إسقاطه للتمارين. وهي القضايا التي سيتم تناولها بالتفصيل.

1)- إلغاء العامـــل :

من أهم القضايا التي قام ابن مضاء القرطبي بالبحث فيها، والرد فيها على النحاة هي قضية العامل، فالعامل عند النحاة من ابرز قضايا النحو، وقد رأوا أن الجملة لا تقوم إلا به، والذي أراد ابن مضاء القرطبي أن يلغيه لأنه رأى انه لا يضيف شيء للنحو، فقد قام ابن مضاء بثورة لإلغاء هذه العوامل اللفظية والمعنوية، إذ يقول في بداية

[1] - ينظر : ابن مضاء القرطبي ،الرد على النحاة ، تحقيق محمد إبراهيم البنا دار الاعتصام ، ط1 ، 1979 م ص 64

[2] - المصدر نفسه ، ص 64

فصل إلغاء العامل «قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما ستغني النحوي عنه و أنبه على ما اجمعوا على الخطأ فيه »[1].

فهنا نرى دعوة صريحة من ابن مضاء القرطبي لأن يحذف من النحو ما لا يلزمه، وأن يقف على مواطن الخطأ فيه، والتي قام النحويون بالوقوع فيه.

فحاول أن يصحح مفهوم أن العامل سواء كان لفظي أو معنويا هو المتحكم في الحركات الإعرابية داخل الكلمة، إذ قال في هذا «فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وان الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم أن قولنا : (ضرب زيد عمرا)، إن الرفع الذي في "زيد" والنصب الذي في "عمرو" إنما أحدثه" الضرب "»[2].

فنلاحظ من خلال كلامه انه عبر عن قول النحاة إن تحكم العوامل اللفظية والمعنوية في الحركات الإعرابية هو مجرد ادعاء لا أكثر وانه ليس حجة مقنعة يمكن الأخذ بها ، وانه يرى عكس ذلك .

واتبع بعد ذلك ما جاء بع سيبويه في كتابه الكتاب عن العامل إذ أشار ابن مضاء إلى ذلك بقوله: « وإنما ذكرت ثمانية مجار لا فرق بين ما يداخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل ، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه أو بين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه»[3].

فيرد ابن مضاء على ذلك أن ظاهر هذا القول أن العامل هو من أحدث الإعراب وذلك بيّن الفساد في نظره، فهو هنا يرى أن القول بأن العامل هو المتحكم في الإعراب خطأ، وانه فساد يجب إصلاحه فرأى ابن مضاء عن العامل مخالف تماما لرأي سيبويه .

وكلام سيبويه هو نفسه ما يراه النحاة، أن العامل اللفظي والمعنوي هو المتحكم في الحركة الإعرابية في الكلمة، وهذا ما ذكره بكري عبد الكريم في كتابه أصول النحو العربي إذ قال: فارتضت المدارس النحوية القول بأن الاسم يجر بحرف أو بالمضاف أو بالتبعية، وذلك ما اصطلح على تسميته بالعامل حتى يمكن التمييز بين "إلى " و "إن " و"لم " إذ أن وجود كل حرف من الحروف المصطلح على تسميتها بالحروف العوامل يترتب عليها بالضرورة حركة إعرابية في الكلمة التي تليه حقيقة أو حكما وتزول بزواله»[4] فهنا نستنتج أن النحاة رأوا ما رأى سيبويه أن العامل هو المتحكم في الحركة الإعرابية لا لشيء أخر وقد حاول بعدها أن يأتي برأي من رأو أن العوامل

[1] – مضاء القرطبي ،الرد على النحاة ، تحقيق محمد إبراهيم ألبنا دار الاعتصام ص 69

[2] – المصدر نفسه ص 69

[3] – المصدر نفسه ص 69

[4] – د/ بكري عب الكريم ، أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي ، دار الكتاب الحديث ط 1 ، 1999 م ص 113 .

اللفظية و المعنوية ليست من تحدث الحركات الإعرابية في الكلمات، فقام ابن مضاء باستعراض رأي ابن جني.....في العوامل وما ذكره في كتابه الخصائص إذ قال ابن جني في هذا الباب: « و إنما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من النصب والرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره »[1]، وقد أكد انه المتكلم بقوله "نفسه " لا لشيء غيره أي انه العامل الوحيد في نظره. وانه الذي يصنع الألفاظ والمعاني وان المعتزلة أيضا ذهب إلى ما ذهب إليه ابن جني .

ثم يقول ابن مضاء في هذا الشأن: «وأما مذهب الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالي، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية »[2].

فابن مضاء هنا يرى أن العامل هو الله سبحانه وتعالى، وان هذه الأفعال تنسب إلى الإنسان فيختارها بإرادته، فهو هنا يلغي العوامل سواء لفظية ومعنوية وينسب عملها إلى الله والإنسان.

- **الحجـــــة:**

كانت حجته في ذلك بأن العوامل ليست المتحكمة في الحركات الإعرابية إنما قال: « أما القول بان الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلا و شرعا، لا يقول به احد من العقلاء »[3].

فهو هنا يرفض رفضا تاما القول بالعوامل وإنها تتفاعل فيما بينهما ويؤثر بعضها في بعض، وقد عزز كلامه بمجموعة من الشروط والأمثلة التي توضح إن المتحكم في الحركات الإعرابية قال: «إن شرط الفاعل أن يكون موجودا حينما يفعل فعله، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعدم عدم العامل، فلا ينصب "زيد" بـ "إن "في قولنا : (أن زيدا) إلا بعد عدم إن »[4]. فهو هنا يرى أن الإعراب يحدث بوجود الفاعل فهو ضروري حيث حدوث الفعل، ولا يحدث بدونه وفي مقابل ذلك فإن الإعراب يحدث في نظره في غياب العامل، فهذا دليل على ما قاله أن العامل ليس المتحكم في الإعراب وإنما المتكلم أو الفاعل .

[1] – ابن مضاء القرطبي الرد على النحاة، ص 69 .
[2] – المصدر نفسه، ص 69 .
[3] – ابن مضاء القرطبي الرد على النحاة، ص 70 .
[4] – المصدر نفسه، ص 70 .

ثم يضيف أن الرد على من يعتقد أن معاني الألفاظ هي العملة يكون كالتالي «الفاعل عند القائلين به إما أن يفصل بإرادة كالحيوان إما أن يفصل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء والفاعل إلا الله عند أهل الحق وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى، وكذلك الماء والنار و سائر ما يفعل »[1].

هكذا رأى ابن مضاء أن العوامل اللفظية والمعنوية لا مكان لها في الجملة وان العامل هو الله، فهو من خلق الأفعال وان الإنسان هو من يفعل تلك الأفعال بإرادة عكس العوامل اللفظية والمعنوية فهي لا تعمل لا بطبع لا أرادة وهذه كانت حجته في ذلك .

ثم يضيف بعده فأكد هذا الكلام بقوله: «وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل لا ألفاظها ولا معانيه لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع »[2].

فهو هنا يؤكد أن العوامل اللفظية والمعنوية لا تفعل لا بإرادة و لا بطبع عكس المتكلم أو الفاعل، لذلك وجد انه من الخطأ أن ينسب إليها العمل في الحركات الإعرابية وأنها هي من تحدثها وتقوم بها من خلال التأثير والتأثر فيما بينها وهذا ما رفضه ابن مضاء، لان القول بالتفاعل بين هذه العوامل إنما يقضي إلى نظرية التأثير والتأثر الفلسفية من جهة والى أنها تؤدي إلى تقديرات وتأويلات داخل النص وهذا ما رفضه ابن مضاء لأن ذلك عكس ما يرمي إليه مذهبه الظاهري الذي يأخذ بظاهر النص ولا يتعمق فيه .

● إلغاء الحذف والتقدير:

أورد ابن مضاء في فصل إلغاء العوامل بابا تحدث فيه عن إلغاء الحذف والتقدير، وقد تحدث في مقدمة هذا الباب عن الأصناف الثلاثة للمحذوفات كما جاء بها النحاة وهي حسب قوله كما يلي: «الأول محذوف لا يتم الكلام إلا به حذف لعلم المخاطب به كقولك لمن رايته يعطي الناس: زيدا، أي أعط زيدا فتحذفه وهو مراد، وان اظهر تم الكلام به، وقوله تعالى: " ناقة الله وسقياها " (سورة الشمس) الآية 13 .والمحذوفات في كتاب الله تعالى لعم المخاطبين بها كثيرة، وهي إذا أظهرت تم بها الكلام، وحذفها ابلغ وأوجز والثاني: لا حاجة للقول به، بل هو قام دونه وإذا اظهر كان عيا كقولك: أزيدا ضربته؟ قالوا انه مفعول بفعل مضمر تقديره: أضربت زيدا؟ و الثالث

[1] – بن مضاء القرطبي الرد على النحاة، ص70

[2] – المصدر نفسه، ص 70 .

فهو مضمر إذا ظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره، كقولنا يا عبد الله..."وعبد الله " عندهم منصوب بفعل مضمر تقديره: أدعو أو أنادي »[1] .

فابن مضاء هنا استعرض الأحوال الثلاثة التي تكون عليها المحذوفات عند النحاة ويرى أن هذه المحذوفات وتقديرها إنما هو مجرد ادعاء وافتراض من قبلهم خاصة عندما يكون ذلك الحذف أو الزيادة دون حاجة إليهما ودون أي دليل عليهما إذ قال في هذا الشأن: « أن معاني هذه الألفاظ المحذوفة موجودة في نفس القائل، وإن الكلام بها يتم .....إلا أنها حذفت الألفاظ الدالة عليها إيجازا، كما حذفت مما يجوز إظهاره أجازا، لازم أن يكون الكلام ناقصا، وان لا يتم إلا بها، لأنها جزء منه، وزدنا في كلام القائلين ما لم يلفظ به، لا دلنا عليه دليلا إلا ادعاء أن كل منصوب فلا بدا له من ناصب لفظي»[2].

فهنا يرى ابن مضاء أن الحذف والتقدير هو زيادة من النحاة بدون دليل إذ أضاف في نفس السياق: «وادعاء الزيادة في كلام المتكلمين من غير دليل يدل عليها خطأ بين »[3]. فهو يؤكد أن هذه المحذوفات وتقديراتها خطأ لأنها من غير دليل قاطع عليها .

وإنها تؤدي إلى تغيير المعنى المراد، وتحويل في الأسلوب مثل ما لاحظناه في المثال "يا عبد الله "، فقد تحول أسلوب النداء خبرا وتغير المعني هذا من جهة، من جهة أخرى هذه الزيادة من حذف وتقدير له لم تتوقف عن المتكلمين بل تجاوزتهم إلى القرآن الكريم، وهذا ما رفضه ابن مضاء رفضا مطلقا وكانت حجته في هذا الرفض من القران والسنة.

حجته :

يرى ابن مضاء أن الحذف والتقدير بدون دليل خطأ بيّن، وانه يصبح حرام إذا وصل إلى القرآن الكريم إذ يقول في هذا الشأن: « وأما طرد ذلك في كتاب الله تعالى الذي يأتيه الباطل من بين يده ومن خلفه وادعاء زيادة معان فيه من غير حجة ولا دليل إلا القول بأن كل ما ينصب إنما ينصب بناصب، والناصب لا يكون إلا لفظا

[1] _ ابن مضاء القرطبي ، رد على النحاة ، ص 71 .

[2] – المصدر نفسه ص 73 .

[3] – المصدر نفسه ص 73 .

يدل على معنى، أما منطوقا به وأما محذوفا مرادا ومعناه قائما بالنفس فالقول بذلك حرام على من تبين له ذلك »[1].

فالقرآن حسبه منزه من كل زيادة أو تحريف أو تقدير، وأن الحذف والتقدير في كتاب الله الحرام باطل ومرفوض لأنه ليس له أساس من الصحة وأنه لا يستند إلى حجة مقنعة وأنه يبقى مجرد ادعاء، ثم يستدل على ذلك من الحديث الشريف إذ أتى بحديث للرسول صل الله عليه وسلم: « من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد اخطأ »[2].

فهو يؤكد هنا أن الذي يقول بوجود محذوف في القرآن بدون دليل قاطع عليه أو أن يقدر محذوفا أو يزيد فيه فذلك حرام وانه ظن باطل .

- **إجماع النحاة على القول بالعامل ليس حجة :**

أدرج ابن مضاء ضمن فصل إلغاء العوامل أن إجماع النحاة على القول بالعامل ليس حجة، وهذا سواء كانت لفظية أو معنوية، وهذا يكون تكملة لما قلناه سابقا عن حجته التي أتى بها من القرآن والسنة، فهو يرى انه حتى لو قال النحاة واجمعوا عن وجود العامل فهو باطل عنده ومرفوض ، حتى لو اجمع عليه النحويين وقد قال في هذا: «إجماع النحويين ليس حجة على من خالفهم »[3]. وقد قام بتدعيم قوله هذا بما جاء به ابن جني إذ قال في هذا الصدد :«اعلم أن إجماع أهل البلدين يعني (البصرة والكوفة) إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده أن لا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فإذا لم يعطيك يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه »[4].

فموقف ابن جني موقف مماثل لابن مضاء من الإجماع. ثم أضاف ما قاله عثمان عمرو بن بحر الجاحظ: «ما على الناس شيء اضر من قولهم: ما ترك الأول للأخر شيء »[5].

---

[1] ـــ ابن مضاء القرطبي ، الرد على النحاة ، ص 73

[2] – المصدر نفسه ، ص 73 .

[3] – المصدر نفسه، ص 74 .

[4] – المصدر نفسه، ص 74 .

[5] – المصدر نفسه، ص 76 .

فهو هنا يريد أن يبين لنا أن هذا القول ليس صوابا، أي أن النحاة وضعوا النحو وعلى اللاحقين بعدهم إتباعهم فيه دون مخالفتهم، وهذا ما ذهب إليه أبو عثمان المازني إذ قال: «وذا قال العالم قولا متقدما، فالمتعلم الاقتضاء به، والانتصار له والاحتجاج لخلافه ، أن وجد لذلك سبيلا »[1].

فهنا نرى أن كل هذه معان تصب في عدم إتباع النحاة أن كانوا خاطئين انه يجب أن نبحث ونحتج للصواب ، كل هذا كان عن أبو الفتح بن جني وقد أتى به ابن مضاء لكي يؤكد على رأيه في أن إجماع النحاة المشرقيين ليس بالضرورة حجة يجب الاقتداء بها ، وان القول بالعوامل خاطئ وباطل فيجب إلغائه نهائيا ليس تعديله فقط.

- **رد ابن مضاء على التقدير المتعلق بالجار والمجرور :**

يقول ابن مضاء في هذا أن ادعاء النحاة في المجرورات التي هي أخبار أو صلات أو أحوال في مثل قولنا: "زيد في الدار"، و"رأيت الذي في الدار"، و"ومررت برجل من قريش"، فهم يرون بان « في الدار متعلق بمحذوف تقديره "زيدا مستقر في الدار "، وذلك لوضعهم قاعدة تقول انه إذا لم تكن حروف الجر الداخلة على المجرورات زائدة ، فلا بدا لها من عامل يعمل فيها إلا لم يكن ظاهرا ومثال ذلك : " زيدا قائم في الدار " ومضمرا في " زيدا في الدار"»[2].

فهنا ابن مضاء يرد على النحاة بان هذه التقديرات لا حاجة إليها لأنه في المثال السابق وفي قولنا "زيدا في الدار" قال: «أن هذا كله كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة »[3]. ويقصد بهذا الكلام أن هذه الجملة تامة ودالة على معنى لا تحتاج إلى تقدير ويؤكد هذا في موضع أخر: «وذا بطل العامل والعمل فلا شبهة تبقى لمن يدعي الإضمار »[4]. أي أن الإضمار والتقدير يعسر من الفهم والكلام بدون تقدير يكون أسهل واسلم أي لا داعي له.

---

[1] ـــ ابن مضاء القرطبي ، الرد على النحاة ، ص 76

[2] – المصدر نفسه ص 76 .

[3] – المصدر نفسه ص 79 .

[4] – المصدر نفسه ص 79 .

- **رد ابن مضاء على تقدير الضمائر والصفات :**

يقول ابن مضاء في هذا أن ما يدعيه النحاة في أن أسماء الفاعلين والمفعولين و المعدولة عن أسماء الفاعلين والمشبهة بها، ضمائر مرتفعة بها وأن الصفات إذا لم ترفع هذه الأسماء الظاهرة، فإذا رفعت الظاهر فالمضمر أولى أن ترفعه فيقول أن إبطال رفع الظاهر يكون بإبطال رفع العامل، فمثلا في "زيد ضاربا عمرا "، فضاربا هنا يدل على الفاعل وزيد على اسمه، فهو يرى هنا أنه لا داعي إلى تقدير زائد وانه لو كان ظاهرا لكان أفضل»[1].

ثم أضاف مثال آخر للفهم إذ قال: « "مررت بقوم عرب أجمعون"، فهو يرى انه لو أن في عرب ضمير مرفوع لما جاز رفع أجمعين »[2].

ثم يقول أن قولنا "مررت بقوم عرب " فقد تم الكلام، إذ أتيت بصفة وموصوف، وإذا أضمرت فيه ضمير لم يفد معنى زائدا، وأما قوله أجمعون فهو شاذ، فإذا قلنا انه توكيد لمضمر ثم يقول أن هذا المضمر مراد مع تأكيد أولا ، فإذا لم يكن كذلك فما الحاجة إليه إذا»[2].

رده على تقدير الضمائر في الأفعال :

رفض ابن مضاء أن يكون الفاعل مستترا مع الأفعال، في مثل قولنا "زيد قام " سوى قول النحويين المشارقة أن الفاعل لا يتقدم، ولابد للفعل من فاعل، لكن حسبه هذا قول غير مقنع يعتريه الظن، فالفعل حسب رأيه يدل على الفاعل دلالة لفظية، فإذا لفظ قام يدل على الفاعل فلا حاجة إلى الإضمار، لأنه يكون زيادة لا حاجة مرجوة منها ، لذلك رأى أنه لا داعي لتقدير الضمائر في الأفعال ، فعندما يدل الفعل على الفاعل لم الحاجة إلى التقدير [3]». ومثل لذلك بقوله: « الأظهر أن دلالة الفعل على الفاعل لفظية إلا ترى انك تعرف من الياء التي في "يعلم " أن الفاعل غائب مذكر ومن الألف في "أعلم" أنه متكلم، ومن النون أنهم متكلمون، ومن التاء أنهم مخاطب أو غائب ... وعلى هذا فلا ضمير لان الفعل يدل بلفظه عليه، كما يدل على الزمان فلا حاجة بنا إلى إضمار »[4] فبهذا الرأي يتبين إن ابن مضاء لا يعترف بتقدير الضمائر في الأفعال وأنها عنده تدل على الفاعلين دلالة لفظية، لذلك لا حاجة عنده إلى التقدير والإضمار.

---

[1] ـــ ابن مضاء القرطبي ، الرد على النحاة ، ص 80

[2] – ينظر ، المصدر نفسه ، ن ص

[3] ينظر ، المصدر نفسه ، ص 81 –82

[4] ـــ ابن مضاء القرطبي ، الرد على النحاة ، ص 83

- **تطبيقه النحوي بغير عامل و معمول:**

تطبيقه في باب التنازع :

قام ابن مضاء بالرد على النحاة المشارقة في إلغائه للعامل ، وقد جعل فصلا حاول فيه تطبيق النحو من غير عامل ومعمول، وابتدأ ذلك بتطبيقه في باب التنازع، لكن قبل أن نرى كيف قام في التطبيق في هذا الباب نعرج أولا على تعريف للتنازع ،جاء في كتاب بكري عبد الكريم "أصول النحو العربي" « التنازع اصطلاحا : هو أن يتقدم عاملان على معمول كل واحد منهما طالب له من جهة المعنى نحو" ضربت وأكرمت زيدا" فكل واحد يستمد من ضربت وأكرمت عاملا يطلب زيدا بالمفعولية وشروطه: أن يكون العاملان قبل المعمول ..... ولو تأخر لم تكن المسألة من باب التنازع، أن يكون العاملان مذكورين، فلا تنازع بين محذوفين أن يكون بين العاملين ارتباط بالعاطف ولا تنازع بين حرفين، ولا بين حرف وغيره ولا بين جامدين »[1].

هكذا عرفه بكري عبد الكريم وهذه شروط التنازع بالنسبة للنحاة . أما بالنسبة لابن مضاء فقد ابتدأ كلامه في هذا الباب بالقول أنهم لا يخالف النحويين المشرقيين سوى في تبديله لكلماتِ "أعملت" "باعلقت " وانه لا يستعملها في المجرورات فقط إذ قال: «فأنا في هذا الباب لا أخالف النحويين إلا في أن أقول " علقت " ولا أقول "أعملت" والتعليق يستعمله النحويون في المجرورات، وأنا أستعمله في المجرورات والفاعلين والمفعولين »[2].

ثم أتى بعدها بمثال: "قام وقعد زيدِ" فهو علق زيدا بالفعل الثاني ، فذهب فيه إلى ما ذهب إليه ألكسائي الذي أجازه لكن مع حذف الفاعل عكس الفراء الذي يجيزه على إضماره فقال في هذا الشأن: «فإن علقت زيدا بالفعل الثاني فبين النحويين في ذلك اختلاف، الفراء لا يجيزه ، ولكسائي يجيزه على حذف الفاعل وغيره يجيزه على الإضمار الذي يفسره ما بعده »[3]. فهنا نرى اختلاف ألكسائي والفراء في أي الفعلين علق به زيدا .

وقد أتى بمثال على جوازه، من قول الشاعر:

وكمتا مدماة كأن مثونها جرى فوقها واستشعرن لون مذهب

فابن مضاء يرى أن الفعل جرى لا فاعل ظاهر له فهو إما محذوف او مضمر ، ثم أضاف دليلا أخر وهو قوله عز وجل : {عبس وتولى(1) أن جاءه الأعمى (2) } عبس الآية 1.2

[1] – بكري عبد الكريم ، أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي ، ص 155.

[2] – ابن مضاء القرطبي ، الرد على النحاة ، ص 85

[3] – المصدر نفسه ، ص 85 .

وقد رأى ابن مضاء أن قول الكسائي هو الأصح لأنه يجيز حذف الفاعل لان الفعل والفاعل نفس الشيء إذ قال: « أما أي الرأيين أحق فرأى الكسائي لأن غيره يقول: حذف الفاعل لا يجوز لان الفاعل والفعل كالشيء الواحد فهما متلازمان فعلى هذا لا يجوز حذف الفعل وإبقاء الفاعل »[1].

فهو هنا يرى أن رأي الكسائي هو الأصح وأنه ذهب إلى ما ذهب إليه ألكسائي، فهو أجاز حذف الفاعل والدليل قوله: " أحق "، بعدما كانت دعوته إلى إلغاء الحذف والتقدير، وهذا في رأيي تناقض كبير في كلامه.

ثم أتى بمثال أخر عن التعليق بالثاني، في قوله تعالىِ (آتوني افرغ عليه قطرا) الكهف الآية(96)، فحسبه قطرا مفعول فأفرغ . و كذلك في قول الفرزدق :

ولكن نصفا لو سببت وسبني بنو عبد شمس من مناف وهاشم[2].

ثم ذكر مثال عن التعليق بالأول (ظننت وظنني زيدا شاخصا) و(ظننت وظنيه زيدا شاخصا) وفي التثنية (ظننت وظناني – الزيدين شاخصين) فهنا يرى ابن مضاء انه لا داعي إلى الإضمار والتقديم والتأخير، لأنه يعسر في فهم النحو ولم يسمع من العرب، إذ قال في هذا الشأن: «ورأيي في هذه المسألة وما شاكلها أنها لا تجوز لأنه لم يأت لها نظير في كلام العرب ، وقياسها على الأفعال الدالة على مفعول به قياس بعيد لما فيه من الإشكال بكثرة الضمائر والتأخير والتقديم »[3]. فهنا يرى ابن مضاء أنه لا داعي لكل ما سبق ذكره لأنه حسبه لم يرد عن كلام العرب ولم يقس على نظيره من كلامهم وانه يصعب من النحو ولا يسهله .

بعدها قام ابن مضاء بذكر اختلاف النحويين في أي الفعلين أحق بالتعلق بالاسم، وانه وافق ما ذهب إليه البصريون لأنه حسب رأيه هو الأصح والأظهر، إذ قال في هذا: «فاختيار البصريين الثاني للجوار، واختيار الكوفيين الأول للسبق. ومذهب البصريين اظهر لأنه أسهل، فإنه ليس إلا حذف ما تكرر في الثاني أو إضماره على مذهبهم إن كان فاعلا»[4].

فهنا يظهر جليا أن ابن مضاء ذهب إلى ما ذهب إليه البصريون لأنه حسبه أسهل واظهر، وهو حذف فقط حسبه، لكن الجدير بالذكر إن كلامه هذا فيه مفارقة واضحة، فهو من جهة دعا إلى إلغاء العامل من حذف

[1] – ابن مضاء القرطبي ،الرد على النحاة ، ص 87 .

[2] – المصدر نفسه ، ص 89 .

[3] – المصدر نفسه ، ص 90.

[4] ـــ ابن مضاء القرطبي ، الرد على النحاة ، ص 83

وتقدير ، لكن هنا نرى وافق البصريين حذف الفاعل وقد أجاز لهم ذلك ، وهذا تناقض كبير في آرائه فإن كان قد قال بإلغاء العامل بصفة مطلقة وليس تعديل أو تغيير فقط ، فلماذا في باب التنازع غير رأيه ، هذا أحدث حسب رأيي اختلال في موقفه في العامل ، والحذف والتقدير ، فلو انه قال بإلغاء العامل كان جديرا به أن يبقى عند رأيه ولا يغيره فهذا يوحي إلى ضعف موقفه ورأيه لأنه قال بشيء ثم عاد وقال نقيضه .

● تطبيقه في باب الاشتغال :

تعريف الاشتغال:

من الأبواب التي أدرجها ابن مضاء في فصل تطبيقه للنحو ، من غير عامل ومعمول ، هو باب الاشتغال لكن قبل الخوض في ما جاء به ابن مضاء نقوم أولا بمعرفة ما هو الاشتغال؟

الاشتغال اصطلاحا: جاء في كتاب أصول النحو لبكري عبد الكريم أن: «الاشتغال في اصطلاح النحاة إن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل قد عمل ضمير ذلك أو في سببه وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق ، وأركان الاشتغال أولا: مشغول هو الفعل العامل نصبا أو رفعا وشروط عمله : أن يكون فعل متصرف أو اسم فاعل أو اسم مفعول ، أن لا يفصل بيه وبين الاسم السابق عليه. ثانيا: مشغولا عنه وهو الاسم السابق الذي يعمل فيه العامل ويشترط فيه : أن يكون متقدما على الفعل المشغول نحو (زيدا ضربته) وليس من الاشتغال نحو : (ضربته زيدا)، أن يون قابل للإضمار ....أن يكون مفتقرا لما بعده ، أن يكون مختصا وليس نكرة محضة ليصح وضعه على الابتداء ..... أن يكون اسما واحدا . ثالثا: مشغولا به ويشترط فيه أن يكون ضمير للمشغول ، وأن لا يكون أجنبيا عن المشغول عنه »[1]. هكذا كان اصطلاح الاشتغال بالنسبة إلى النحاة، ثم سوف نستعرض كيف طبقه ابن مضاء في فصل النحو من غير عامل ومعمول .

● تطبيقه في باب الاشتغال :

يمكن القول أن ابن مضاء القرطبي هو أول من رفض تطبيق العامل خاصة في باب الاشتغال، وقال عاكسا في هذا التيار النحاة للمشارقة الذين طبقوا العاملة في هذا الباب وتمييزهم فيه لما هو منصوب ومرفوع فهو بحكمه رفضه لنظرية العامل يرفض تطبيقه في باب الاشتغال ،فقد قال في هذا بكري عبد الكريم : «أما الذي طالب بإلغاء العامل من باب الاشتغال وحاول تغيير أحكامه هو ابن مضاء القرطبي فهو بحكم رفضه لنظرية العامل يحمل

[1] بكري عبد الكريم ، أصول النحو العربي ، ص141 ، 142

على أحكام الاشتغال ووجوه إعرابه ويثور على تقسيم النحاة لهذا الباب إلى ما يجب رفعه وما يجب نصبه »[1].

فهنا نرى أن ابن مضاء يرفض نظرية العامل عموما وتطبيقه في باب الاشتغال .

بدأ ابن مضاء القرطبي هذا الباب بكلامه عن انه من الأبواب التي من الصعب فهمها إذ قال في هذا الشأن :«من الأبواب التي يظن انه يعسر على من أراد تفهيمها أو تفهمها ، لأنها موضع عامل ومعمول، والداعية لي إلى إنكار العامل والمعمول باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره »[2]. فهو هنا يصرح أن من أسباب إنكاره للعامل في النحو هو باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره ، ثم ذكر بعدها الأوجه التي يكون عليها المشغول وهو الفعل إذ قال في هذا: « فإن كل فعل تقدمه اسم ، وعاد منه على الاسم ضمير مفعول، أو ضمير متصل بمفعول، أو بمخفوض، أو بحرف من الحروف التي تخفض ما بعدها ، فإن ذلك الفعل لا يخلوا أن يكون خبرا أو غير خبر، وغير الخبر يكون أمرا ، أو نهيا أو مستفهم عنه أو محضوض عليه، أو معروضا أو متعجبا منه »[3].

فنلاحظ هنا أنه يفصل في الحالات التي يكون عليها الفعل إن كان غير خبر فهو إما يكون أمرا أو نهيا ، أو مستفهما عنه ،أو متعجبا منه ، ثم يورد ،الحالات الإعرابية التي يكون عليها ، فمثلا الأمر والنهي يكون فيهما منصوبا أو مرفوعا .

ثم يذكر بعدها مجموعة أمثلة منها: "زيدا أضربه " "زيدا أضرب غلامه «ثم يضيف أن الدعاء يحدث في اللفظ ما يحدثه الأمر والنهي ويورد أمثلة عليها إذ قال: «والدعاء يجري مجرى الأمر والنهي في اللفظ يقال:"اللهم زيد ارحمه " ...زيدا سقينا له »[4].

ـ ثم يذكر أي سيبويه في هذا الشأن، إذ قال عن هذا بعد إيراده لمثال من القرآن الكريم قال الله تعالى : "والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ". فيقول أن سيبويه هنا الزانية والزاني مبتدأين، لكن دون أن يجعل فعل الأمر خبرين لهما لكن جعل الخبرين محذوفتين تقديرهما فيما فرض عليكم الزانية والزاني.

ـ ثم يعقب في هذا على أنهما مبتدأين خبرهما الفعلين وان الفاء دخلت في الخبر كما في قولنا "الذي يسرق فاقطع يده" لكنه يرى أن المعنى في السارق الذي "سرق" ليس بمنزلة قولنا " زيد فمنطلق " لان زيد حسبه لا يدل على

[1] – المصدر نفسه ،ص152.

[2] – ابن مضاء القرطبي ، الرد على النحاة ، ص 95

[3] – المصدر نفسه،ص95.

[4] – ابن مضاء القرطبي ،الرد على النحاة ص 96

معنى يستحق أن يكون الخبر سببا له، عكس السارق الذي يمتلك معنى تسبب في قطع يده ، وبذلك قرئ بالنصب »[1].

ـ ثم يورد بعدها مثالين قال فيهما سيبويه، عكس ما رأى ابن مضاء القرطبي وذلك في قوله "أعبد الله كنت مثله"، " أزيدا لست مثله "، "فكان "و "ليس " حسب سيبويه فعلان، وهذا ما قال عنه ابن مضاء أنه لا يجوز لأنه لم يسمع عن العرب إذ قال في هذا: «بناء على أن "كان" و "ليس" فعلان ،وهذا لا يجوز عندي حتى يسمع من العرب »[2]، فالعرب عنده لم يسمع عنها أن كان وليس فعلان حسبه .

ثم يضيف أنه إن عاد ضمير رفع على المشغول عنه ،فإنه يكون مرفوع وضميره كذلك يكون في موقع رفع ،كذلك الأمر بالنصب للنصب وأن الرافع والناصب لا يضمر إذ قال في هذا الجانب: «فإن كان العائد على الاسم المقدم قبل الفعل ضمير رفع ،فإن الاسم يرتفع كما أن ضميره في موضع رفع ، ولا يضمر رافع كما لا يضمر ناصب ، وإنما يرفعه المتكلم وينصبه إتباعا لكلام العرب ،وذلك قولك "زيد قام "»[3].

فهنا نرى أنه يلمح إلى أن المتكلم هو الذي ينصب ويرفع أي هو المتحكم في الإعراب وذلك حسبه ابتاعا لكلام العرب.

ثم يضيف في ذات السياق أن:«فإن عاد عليه ضميران أحدهما في موضع مرفوع والآخر في موضع منصوب، أو احدهما متصل بمرفوع والآخر متصل بمنصوب كقولك " أعبد الله ضرب أخوه غلامه " لك في عبد الله الرفع والنصب »[4].

فهو هنا يرى أنه إن قلنا بالرفع فإنه مرفوع وإن قلنا بالنصب فإنه منصوب ثم يضيف مثالين : "أزيد لم يضربه " لأنه يرى أنه لا يكون إلا بالنصب لان الاسم هنا ليس بمنفصل ، ومثال ثاني هو " أزيد لم يضرب إلا إياه" يقول أن فعل زيد إذ كان مع ضمير الفاعل الذي في يضرب وكان غير منفصل لم يتعد إلى زيد ،وفعل زيد لم يعد إليه .

وخلاصة باب الاشتغال كما قال فيها ابن مضاء: أن النحاة يرون أن المشغول عنه وهو الاسم السابق للفعل إنما يتحكم في إعرابه ،المشغول وهو الضمير ،وكذلك إن عاد عليه ذلك الضمير أو كان متصلا منصوب فالمشغول

[1] – ينظر ، المصدر نفسه ،ص 97 .

[2] – المصدر نفسه ، ص 98 .

[3] – المصدر نفسه ،ص 98 .

[4] – ابن مضاء القرطبي ،الرد على النحاة ص 99

عنه ينصب ،وكذلك في الرفع وهذا كله أن الضمير هو الذي يحدد إعراب المشغول عنه أي "الاسم" ،فالنحاة هنا يرون أن العامل هو المتحكم في الحركات الإعرابية في الجملة ،وقد أكدوا هدا في باب الاشتغال فقد ذكروا الحالات التي ينصب فيها الاسم ويرفع ،وهذا إن دل على شيء إنما يدل أن نظرية العامل عندهم هيه التي تتحكم في الحركات الإعرابية .

هذا من جهة ومن جهة أخرى يرى ابن مضاء أن المتحكم في الحركات الإعرابية هو المتكلم نفسه وليس الضمير الذي يتحكم ، وقد برز هذا في قوله الذي سبق ذكره :«فإن الاسم يرتفع كما أن ضميره في موضع رفع ولا يضمر رافع كما لا يضمر ناصب وإنما يرفعه المتكلم وينصبه إتباعا لكلام العرب »[1].

فهذا يدل على إن الرفع والنصب يعود إلى المتكلم وليس إلى الضمير أو العامل فالاسم كما هو معروف إما مرفوع أو منصوب هكذا نعرفه نحن وهكذا ينطق وكذلك يؤكد قوله هذا في موضع آخر في هذا الباب إدا قال: «والإحاطة بهذه المسائل وهي مظنونة غير مستعملة ولا محتاج إليها ... هذه و أمثالها من صناعة النحو مقولها ومسهل وعلى هذا الخوض في أمثال هذه المسائل التي تفيد نطقا أولى من الاشتغال بما ر يفيد نطقا ،كقولهم بم نصب المفعول؟ بالفاعل، أم بالفعل، أم بهما »[2].

2)- إلغاء العلل الثواني والثوالث :

1 ـ العلة النحوية : تعريفها:

جاء في كتاب بكري عبد الكريم أصول النحو العربي تعريف العلة عند أرسطو إذ قال: «أنها عنده علة فاعلية يجاب بها عن فعل الشيء وعلة غائبة يجاب بها عن لم كان الشيء أما العلة النحوية التي تعرف بانا الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في أخد الحكم »[3]. إذن فمن خلال هذا القول نستنتج أن هناك فرق بين علة أرسطو والعلة النحوية عندنا، ثم يضيف إلى هذا الفرق بينهما إذ قال: «فالحد الأرسطي يهدف إلى الوصول إلى الماهية أو إلى الجوهر في حين يقضي الحد النحوي إلى التمييز ... شاسع بين الاتجاهين »[4].فهذا القول يدل على اتساع البين بين العلة الأرسطية والعلة النحوية .

[1] – ابن مضاء القرطبي ،الرد على النحاة ص 98 .
[2] – المصدر نفسه ، ص 103 .
[3] – بكري عبد الكريم ،أصول النحو العربي ، ص 52
[4] – المرجع نفسه ، ن . ص

2 ـ أنواعها:

جاء في كتاب أصول النحو لمحمد عيد عن أنواع العلل : «قال الزجاجي: علل النحو ثلاثة أضر: علل تعليمية وعلل قياسية وعلل نظرية جدلية: فأما التعليمية: فيه التي يتوصل بها إلى معرفة كلام العرب، ومن هذا النوع من العلل إن " زيدا قائم " أن قول: "لم نضبتم زيدا " قلنا (بان) لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر ،لان كذلك علمناه ونعلمه، فهذا ونحه من نوع التعليم، و به ضبط كلام العرب »[1] . ثم يضيف القياسية إذ قال «وإما القياسية: فا يقال: لم نصب زيد (بان) في قولنا (لان زيدا قائما) وبموجب أن تنصب (إن) الاسم والجواب في ذلك أن يقال: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعوله فحملت عليه وأعلمت أعماله لما ضارعته ،فالمنصوب بها مشبه بالمفعول مطلقا فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعول عن فاعله »[2] . وأما الدلية النظرية فقال عنها : «فكل ما يعتل به في باب "إن" بعد ذلك مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهه هذه الحروف الأفضل وبأي الافعلا شبهتموها؟ بالماضية أم بالمستقبلية أم الحادثة في الحال؟ وحين شبهتموها بالأفعال؟ لأي شيء عدلتم بها إلى ما قدم مفعوله على فاعله »[3] . وبهذا تكون هذه أقسام العلة النحوية عند العرب

● إلغائه للعلل الثواني والثوالث :

إذا كان ابن حزم ثار ثورة خفيفة على إلغاء العلل فإن ابن مضاء ثار ثورة عظيمة في هذا الصدد إذ نجد انه خصص في كتابه "الرد على النحاة " جزء عن العلل، حيث أكد فيه على ضرورة الأخذ والإبقاء على العلل الأولى، وما سواها ثانوية يمكن الاستغناء عنها أي إلغائه للعلل الثواني والثوالث فدعا الى ذلك تخفيفا على النحويين لكثرة التعليلات وهذا ما جاء ذكره من خلال قوله: «مما يجب ان يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك من سؤال السائل عن زيد، من قولنا: "قام زيد" لم رفع؟ فيقال: فاعل وكل فاعل مرفوع فيقول: ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له كذلك نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام، ولا فرق بين

[1] – محمد عيد ،أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضئ علم اللغة الحديث ،ص 119

[2] – المرجع نفسه ، ص 119 .

[3] – المرجع نفسه ، ص 119 .

ذلك وبين ما عرف إن شيئا ما حرام بالنص ولا يحتاج فيه إلى استنباط علة لينقل حكمه إلى غيره :فسأل لم حرم؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه »[1] .

ومن خلال قول ابن مضاء يتضح انه لا يمكن الاستغناء عن العلل الأولى، في حين يمكن الاستغناء عن العلل الثواني والثوالث كما قد تحدث عن الفرق بين العلل الأولى والعلل الثواني، حاصرا الأولى على أنها معرفة ما نطقت به العرب ،والثانية أنها يمكن الاستغناء عنها : «والفرق بين العلل الأولى والثواني، أن العلل الأولى بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منه بنظر، والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك، ولا تفيدنا إلا أن العرب امة حكيمة وذلك في بعض المواضع»[2].

وبالتالي تكون هذه الحجة التي جاء بها ابن مضاء على رفض وإلغاء العلل الثواني والثوالث مستندا في حجته هاته على القول بأنه لا يمكن الاستغناء عن العلل الأولى لأنها مقبولة وجعل القول بان نطق العرب واستقراء كلامهم والنصوص الدينية أساس العلل النحوية المقبولة ،والعلل الثواني يمكن الاستغناء عنها وهذا ما أكده " محمد عيد " في قوله: «نطق العرب واستقراء كلامهم هما أساس العلل النحوية المقبولة ،كما أن النصوص الدينية أساس الأحكام الفقهية التي لا تحتاج إلى شيء وراءها »[3].فلهذا نجد ابن مضاء يدعو الى الاخد بالعلة الاولى فقط اما غيرها فهو باطل لا يفيد معرفته ولا يضر جهله ، ونجده يقول في الدواعي والعلة التي تكون وراء رفع الفاعل او نصب المفعول فمعرفتها أو جهلها سواء فيقول:«فلا يزدنا ذلك علما بان الفاعل مرفوع ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله ، إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم »[4] ،وهذه حجته الثانية.

أقسام العلل عند ابن مضاء القرطبي:

قسم ابن مضاء هذه العلل إلى ثلاثة أقسام وتناول في كل واحدة منها أمثلة :

القسم الأول : العلل المقطوع بها :

[1] – ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة ،ص 127

[2] – المصدر نفسه ، ص 128 .

[3] – محمد عيد أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة علم اللغة ، اللغة الحديث ،عالم الكتب للنشر ،القاهرة ط4 ،سنة 1979 ، ص 135 .

[4] – ابن مضاء القرطبي ،الرد على النحاة ،ص 127 .

قال فيها محمد عيد: «تفهم من معنى القطع الذي سماه بها ، فالمقصود بالقطع فيها قطع أسئلة السائل بعدها »[1] فتكون العلة الثانية تكميل للعلة الثانية وتكون بذلك علة ثانية قاطعة، قال ابن مضاء في هذا :

«(فأما "أكرم القوم "وأمثاله فلا يمكن التحريك)

1. فيقال : لما حركت الميم من أكرم وهو أمر ؟

فيقال له : لأنه لقي ساكنا أخر وهو له التعريف ، وكل ساكنين التقيا في هذه الحال فإن احدهما يحرك

2 . فإن قيل: ولم لم يتركا ساكنين ؟فالجواب: لان النطق بهما ساكنين لا يمكن للناطق ، فهذه القاطعة وهي ثانية.

فإن ابن مضاء من خلال قوله "هذه قاطعة وهي ثانية " يؤكد على انها علة ثانية قاطعة. جاءت كما قال ابني جني تتميم وتكملة للعلة الأولى وليست علة مستقلة »[2].

كما أشار بمثال آخر بهذا القسم فقال: «وكذلك قوله : كل فعل في أوله إحدى الزوائد الأربع وما بعدها ساكن ،فإنه إذا أمر به يحذف الحرف الزائد فإنه تدخل عليه ألف الوصل .

1. فإن قيل لم دخلت عليه ألف الوصل ؟ فيقال : لأنه فعل أمر حذفت من أوله الزائدة وكل فعل أمر هكذا فإنه تدخل عليه ألف الوصل .

2 . فإن قيل : فلم لم يترك أوله كذلك؟ قيل : لان الابتداء بالساكن لا يمكن وهي ثانية»[3] .

وبذلك تكون مكملة ومتممة للعلة الأولى .وهذا ما أكده صالح بالعيد فـي قوله :

«فهذه العلة إكمال للعلة الأولى وتبيين لها ، وإذا وردت قطعت شبهة من لا يزال يتطلع إلـى الشيء بعد الأولى ، وإذا كانت تعلم من الأولى لم يكن هناك حاجة إليها »[4] ، هذا من ناحية القسم الأول ،أما القسم الثاني وهو ما سماه:

[1] – محمد عيد ،اصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء ، ص 131 .

[2] – ابن مضاء القرطبي ،الرد على النحاة ، ص 125

[3] – ابن مضاء القرطبي ،الرد على النحاة ، ص 39

[4] – محمد بلعيد ،في اصول النحو العربي ، ص 131 .

القسم الثاني : علل الإقناع :

حصرها محمد بلعيد في الإقناع الذهني و الذي ارتأى أن هذه العلل ذكرت لتعلل لمشابهة ذهنية فقال :«فيتضح من بيان مقصودة من كلمة (الإقناع) إذا هو الإقناع الذهني ولأمر ما قال (تعليل فيه إقناع) ولم يقل (مقنع) وذلك لأن هذه العلل الثواني قد وردت لتعلل لمشابهة ذهنية ضعيفة بين حكمين ،ففي هذه العلل إقناع بضرورة المشابهة»[1].

كما أشار هذا الكاتب إلى ابن مضاء قد أطلق على هذا النوع من العلل تسمية أخرى هي (التعليل غير البين) فقال :«إذا بطلت الضرورة التي استدعتها إبهار الأساس الذهني الذي جاءت من أجله ،ووجب أن تسقط من النحو ولذلك سمى ابن مضاء هذا النوع من التعليل تسمية أخرى هي (التعليل غير البين)
إذا بنيت على أساس ضرورة المشابهة وهي ضرورة غير بينة ،فهذه العلل مثلها غير بينة »[2].
وهذا ما نجد فيه إشارة صريحة من خلال قول عالمنا ابن مضاء القرطبي في كتابه يرد على النحاة:«ومثال غير البين منها قولهم :إن الفعل الذي في أوله إحدى الزوائد الأربع إله أعرب لشبهه بالاسم ويكفي في ذلك أن يقال :كل فعل في أوله إحدى الزوائد الأربع ولم يتصل به ضمير جماعة النساء ولا النون الخفيفة ولا الشديدة فإنه معرب»[3].والذي قد شبه وصف حالة الفعل المعرب و الذي هو الفعل المضارع بالاسم وتكمن المشابهة بينهما في صفة الإعراب ،ويضرب ابن مضاء لهذا بمثال فيقول:

1 . « فإن قيل :"يضرب" لم أعرب؟

قيل: لأنه فعل أوله إحدى الزوائد الأربع ،ولم يتصل به ضمير جمع المؤنث ولا نون خفيفة ولا شديدة ، وكل ما هو بهذه الصفة فهو معرب

2 ـ فإن قيل:لـــــم أعربت العرب ما هو بهذه الصفـــة ؟فقيل:لأنه أشبه بالاسم في أنه يصلح إذا أطلق للحال و الاستقبال ،فهو عام ،كما أن "رجلا" وغيره من المنكرات عام.

[1] – المرجع نفسه ، ص 132
[2] – المرجع نفس ، ص 133 .
[3] – ابن مضاء القرطبي ،الرد على النحاة ص 130

ثم إذا أراد إيقاعه على معين أدخل عليه الألف و ألام فأزال عمومه ، وكذلك الذي في أوائله الزوائد من الأفعال إدا أراد المتكلم تخصيصه بأحد الزمنين أدخل "السين" أو "سوف" فهذا عام يخصص بحرف من أوله ،فأعرب الفعل لهذا الشبه ،وأشبهه أيضا في دخول اللام التأكيد عليه يقال :"إن زيدا ليقوم"»[1].

وبهذا يكون ابن مضاء قد أبرز وجوه المشابهة بين الفعل و الاسم في الإعراب فقد كان تخصيص كل منها بعد عمومية في الأمثلة السابقة وكذلك دخول لام التأكيد على كل منهما هذا من جهة أما من جهة أخرى فقد ذكر أن الاسم على صيغة واحدة و أحواله مختلفة (الفاعل والمفعول والمضاف إليه) فاحتيج إلى إعرابه لبيان هذه الأحوال ، وكذلك الحال مع الفعل إذا اختلفت معانيه اختلفت صيغه فأعني ذلك عن إعرابه .

فيكون بذلك قد نشأ بها في الإعراب فيقول في هذا : «ويقولون : أعرب الاسم لأنه صيغة واحدة ، وأحواله مختلفة يكون فاعلا ومفعولا ومضاف إليه فاحتيج إلى إعرابه لبيان هذه الأحوال ، والفعل إذا اختلفت معانيه اختلفت صيغة فأعني ذلك عن إعرابه ، فلولا الشبه الذي بينه وبين الاسم ما أعرب »[2].

ثم بين إن للفعل أيضا أحوالا مختلفة ، فقال : «وكما أن للأسماء أحوال مختلفة فكذلك للأفعال أحوال مختلفة ، تكون منفية وموجبة ومنهيا عنها ومأمورا بها ، وشروط ومشروطة ، ومخبرا بها ومستفهما عنها فحاجتها إلى الإعراب كحاجة الأسماء »[3] وبهذا يكون للفعل حاجة إلى الإعراب .

القسم الثالث : العلل الفاسدة

الذي قال فيها صالح بلعيد: «أنها لا قيمة لها إطلاقا، إنما ترتبط بالعلل الأولى فتقطع تطلع السائل كالنوع الأول، وليس لها فائدة ذهنية لسد ضرورة مفتعلة كالنوع الثاني ، هي نوع من التمرين الذهني في غير طائل، فهي علل فاسدة لا تفيد نطقا ولا تقنع عقلا ، هي نوع من السفسطة التي لا معنى لها »[4]. فيتضح لنا أن هذا القسم لا قيمة له لا فائدة منه ، وانه مجرد تمارين ذهنية يحاول النحاة وضعها و إثباتها ،وهذا ما يحاول ابن مضاء تأكيده في قوله : «ومثال ما هو بين الفساد قول محمد بن يزيد: إن نون ضمير جماعة المؤنث حرك لان ما قبله ساكن نحو: ضربن ، ويضربن. وقال فيما قبلهما: إنما أسكنت لئلا تجتمع أربع متحركات، لأن الفعل والفاعل كالشيء

[1] – المصدر نفسه ،ن – ص

[2] – المصدر نفسه ،ص 131 .

[3] – ابن مضاء القرطبي ،الرد على النحاة ص 130

[4] – محمد عيد، أصول النحو العربي، ص 134

الواحد، فجعل سكون الحرف الذي قبل النون من أجل حركة النون، وجعل حركة النون من اجل سكون ما قبلها، فجعل العلة معلولة بما هي علة له وهذا بين الفساد »[1]

فتكون بذلك العلة السابقة التي ساقها المبرد حول النون إلا مثالا بين على فساد العلل ،وتكون مثالا ضربه على فساد علل النحو وأنها لا تؤدي إلا إلى تعقيد النحو العربي .

كما يشير ابن مضاء في هذا القسم على أن هذه العلل الفاسدة من وضع النحاة الذين اجتهدوا في استنباطها واستخراجها خاصة الأعلم الشنتمري و الإمام السهيلي اللذين قال بان مضاء فيهما : «وكان الأعلم – رحمه الله – على بصره بالنحو ،مولعا بهذه العلل الثواني ويرى انه إذا استنبط منها شيئا فقد ظفر بطائل ، وكذلك كان صاحبنا الفقيه أبو القاسم السهيلي على شاكلته يولع بها ويخترعها ويعتقد كما لا في الصنعة وبصرا بها»[2] . فمن خلال قوله هذا يبرز أنهما حقا اجتهدا في استنباط العلل وإيجادها وتمكين وجودها بالرغم أنها غير موجودة ، وبذلك يكون حسب نظره أنهم نحاة أسرفوا في الأخذ من العلل. فيكون بان مضاء من خلال عرضه هذا للعلل وأقسامها تخفيفا وتسهيلا منه للنحو، وتخليصه من الصعوبات الشائكة التي توقع طلاب النحو في الغموض والإبهام وبذلك تكون الدعوة إلى إلغاء العلل التواني و التوالث، تساعد بشكل كبير في تيسير وتسهيل النحو.

3)– إسقاط التمارين:

كان لهذه القضية نصيب أيضا للدعوة إلى إلغائها، فقد هاجم "ابن مضاء"هذه التمارين الغير عملية، بصفتها دعوة أخرى تدعو إلى تيسير النحو وتخفيف أثقاله من علل وأقيسه لا فائدة منها سوى التعب والخلاف فنادى"ابن مضاء" إلى تلخيص النحو من هذه التعقيدات هذه التمارين التي ضرب لها مثالا في قوله«ومما ينبغي أن يسقط من النحو: "ابن من كذا مثال كذا "كقولهم: ابن من البيع مثال "فعل"، فيقول قائل "بوع"أصله "تبيع" فيبدل من الياء واوا لانضمام ما قبلها، لأن النطق بها تقيل »[3] من خلال هذا يبرز لنا موقف ابن مضاء حول صياغة المفردات والألفاظ على أوزان غيرها والذي يرفض استعمال الأوزان والأقيسه لأنها لا تزيد سوى من اللبس والخلط بين ما هو أصيل وبين ما هو مبتدع.ففي بناء البيع يرى النحاة أنه يصح أن يقال بوع أو بيع قياسا على

[1] – ابن مضاء القرطبي ، الرد على النحاة ، ص 133 .

[2] – المصدر نفسه ، ن – ص 133 .

[3] – ابن مضاء القرطبي ،الرد على النحاة ، ص 135

مثل موقف في قلب الياء واوا أو على مثل بيض وغيد بقلب الضمة كسرة »[1] فيرى بأن هذا كله لابد أن يبرأ وتجرد منه النحو لأنه لا يوجد فيه إلا الصعوبة والثقل تم يأتي بدعوته الصريحة في رفض هذه التمارين واستبعادها من النحو لأنها لا تزيد إلا في تعب المتكلم وذهاب الفصيح من اللغة الذي يعجز الناس عن حفظه، فكيف بهاته التمارين المبتدعة والتي لا فائدة منها فيقول "فهذا في مسألة واحدة ،فكيف إذا أكتر من هذا الفن، وطال فيه النزاع، وإمتدت إليه أطناب القول مع قلة جداه، وعدم الافتقار إليه، والناس عاجزون عن حفظ اللغة الفصيحة الصحيحة فكيف بهذا المظنون المستغنى عنه"[2]. فابن مضاء من خلال قوله هذا بين نزعته الرافضة لهاته التمارين كيف لا ففي مسالة وضعت هامته التمارين واشتد حولها الخلاف و النزاع فكيف إذا كان هنالك الكثير .

- **الغاء ما لا يفيد نطقا :**

اختم ابن مضاء دعوته بإلغاء الاختلاف فيم لا يفيد مطلقا والتي دعا فيها إلى حذف كل زائد و الإبقاء على المهم في تحقيق النحو و حفظه و تسييره «ومما يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقا، كاختلاف فهم في علة رفع الفاعل و نصب المفعول ،وسائر ما تختلفوا فيه من العلل التواني وغيرها مما لا يفيد نطقا ، كاختلافهم في رافع المبتدأ أو ناصب المفعول فنصبه بعضهم بالفعل ،وبعضهم بالفاعل وبعضهم بالفعل و الفاعل معا و على الجملة كل اختلاف فيما لا يفيد نطقا »[3] إذ يجب أن يحذف من النحو كل الزوائد و الشوائب التي تعيق فهمه وإدراكه و تسييره على من يريد الإقبال عليه.

و بالتالي تكون دعوة ابن مضاء دعوة صارمة إلى إلغاء وإسقاط التمارين غير العلمية ،مستندا في دعوته هذه إلى القول بحجة أنها تعيق طريق النحو و تقل مساره وشكل سياج العسر و تتقل من كاهل النحو ، عندها إلى إلغائها لتسييره و تخفيفه من تقل و تسهيل حفظه وتحقيقه.

4)– القيـــــاس :

القياس : من قولهم «قاس الشيء يقسه قيسا اذا اقدره على مثاله»[4] او القياس « هو حمل غير المنقول على المنقول في حكم علة جامعة »[5] .وقد جاء فيكتاب محمد عيد "اصول النحو العربي" «ان قياس النحو حسب

[1] – ينظر ، المصدر نفسه ، ن – ص

[2] – المصدر نفسه ، ص 137

[3] – ابن مضاء القرطبي ،الرد على النحاة ، ص 137

[4] – بكري عبد الكريم ،اصول النحو العربي ص

[5] –سعيد الافغاني ،في اصول النحو ،المكتب الاسلامي ، بيروت ، لبنان ،سنة 1407 هـ– 1987 م ،ص 78

تعريف ابن الانباري "هو حمل غير المنقول على المنقول اذا كان في معناه ، وحمل غير المنقول على المنقول معناه قياس الأمثلة على القاعدة »[1].

كما كان للقياس نوعان حسب رأي "محمد عيد صالح "هما :

1/ القياس النحوي :

عرّفه بقوله « هو الأحكام النحوية التي تصدق على النصوص اللغوية الواردة بطريقة واحدة أخذت منها القاعدة ثم تعمد تلك القاعدة على النصوص التي لم ترد »[2] ،اما النوع الثاني الذي أشار إليه هو القياس العقلي «قياس أحكام على أحكام لنوع من المشابهة ، فهذا الحكم كذا لأنه مشابه أو قياس على كذا وهذا القياس يطلق عليه (القياس العقل) لان للعقل فيه دورا في عقد المشابهة وإقامة الصلة بين الأحكام»[3]. إذ نجد ابن مضاء لم يتعرض للقياس طويلا في كتابه "الرد على النحاة "انما تناثرت اراءه في صفحات كتابه حول هذه القضية فنجده تحدث عنه بين صفحات التعليل وصفحات أخرى .

فكان لابن مضاء موقف من كلا النوعين السابقين فهو كان يجيز النوع الأول أذا أورد من النصوص اللغوية (القرآن الكريم ، الحديث أو كلام العرب) تصححه ويرفضه إن لم تكن هناك نصوص تؤكده كما في باب التنازع في قياس المعمولات على المفعول به فقال فيه ابن مضاء : «فإن قيل: النحويون لم يذكروا في هذا الباب إلا الفاعل والمفعول والمجرور وهنا معمولات كثيرة على مذهبهم كالمصادر والظروف والأحوال و المفعولات من اجلها والمفعولات معها والتمييزات ، فهل تقاس هذه على المفعولات لها أولا تقاس (...) والأظهر ألا يقاس بشيء من هذه على المسموع إلا أن يسمع في هذه كما سمع في تلك »[4] . فنجد انه رافض لقياس المعمولات على المفعول به إلا أذا سمعت من كلام العرب أو وردت في مختلف النصوص اللغوية الأخرى .

كما ذكر مثالا آخر في هذا النوع حول "كان وأخواتها " وقياسه على الأفعال المقتضية مفعولا فقال : « أما كان وأخواتها فإن (كان) منها تجري مجرى الأفعال المقتضية مفعولا ، تقول (كنت وكان زيد قائما) و (كنت وكأنه زيد قائما) فقائما خبر كنت وقال الفرزدق : أني ضمنت لمن أتاني ما جني وأبى فكان، وكنت غير غدور وكذلك

[1]– محمد عيد ، اصول النحو العربي ، ص 68

[2]– المرجع نفسه ، ص 83

[3] – ابن مضاء القرطبي ،الرد على النحاة ، ص 93

[4] – ابن مضاء القرطبي ،الرد على النحاة ، ص 93

(ليس) تقول (لست وليس زيد قائما) و (لست وليس زيدا إياه قائما) والأظهر أن يوقف فما عدا (كان) على السماع من العرب لان (كان) اتسع فيها ،واضمر خبرها »[1] . فهو يجيزه ،وذلك لان قاس ما عدا (كان) على السماع من العرب، وادخل كان مع الأفعال اتساعا وإضمار خبرها.

- **الغاء القياس**

- لقد كانت هذه الدعوة من ضمن اهم ما ثار عليه ابن مضاء القرطبي من اجل تسيير النحو وحفظه فإذا تعمقنا في فهم نظرته نجده رافض لبعض العلل القياسية وخاصة قياس عامل لعامل أخر في العمل ، فنجده يتحدث عن قياس أحكام على أحكام لنوع المشابهة ، فهو يرى آن النحاة يعلمون أشياء على أشياء، دون ان تكون هناك صلة بين الأمرين إي أن المشبهة او العلة غير تامة بين المقيس و المقيس عليه وهذا ما يشير إليه في قوله : « وأيضا فإن الشيئ لا يقاس على الشيء إلا إذا كان حكمه مجهولا ، والشيء المقيس عليه معلوم الحكم وكانت العلة الموجبة للحكم في الأصل، وموجودة في الفرع و امة العرب حكيمة فكيف تشبه شيئا بشيء وتحكم عليه بحكمه ،وعلة حكم الأصل غير موجود في الفرع ، وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جهل ولم يقبل قوله ».[2]

فنجد انه قد حكم بفساد بعض الاقيسة، ومن الأمثلة القياسية التي حكم بفسادها قياس عدم الصرف في الأسماء على الأفعال لسقوط التنوين والجر للفعل إذ يجعل هذه العلة تثقل الفعل والأسماء غير المنصرفة لعدم دورانها على الألسنة ، فيقول معززا هذه الفكرة : «فالوجه عندهم لسقوط التنوين من الفعل ثقله ،وثقله لان الاسم أكثر استعملا منه والشيء إذا عوده اللسان خف ,وإذا قل استعماله ثقل ،وهذه الأسماء وغيرها أكثر استعملا منها فثقلت ، فمنعت ما منع الفعل من التنوين صار الجر تبعا وهذا ما يحاول ابن مضاء تأكيده في قوله على فساد أقيسه النحو حول الممنوع من الصرف .

حيث يرى أن النحاة قد جعلوا المنع من الصرف في الأسماء لعلتين وقد توجد علة واحد تقوم مقام العلتين فقال: « يقولون أن الأسماء غير المنصرفة تشبه الأفعال في أنها فروع ، كما أن الأفعال فروع بعد الأسماء، فإذا كان في الاسم علتان او علة واحدة تقوم مقام علتين، كل واحدة من العتلين تجعله فرعا ، منع ما منع الفعل وهو الخفض والتنوين»[3] فبذلك يكون النحاة قد أعطوا أوجه التشابه بين الأسماء التي لا تنصرف والأفعال حيث أن

[1] - ابن مضاء القرطبي الرد على النحاة ، ص 131
[2] – المصدر نفسه ، ص 132
[3] – – ابن مضاء القرطبي ،الرد على النحاة ، ص 131

كيلهما يمنع من الخفض والتنوين ،واخذوا الثقل والخفة وغيرها من الصفات التي توجد في علل الفروع ، هذا حجته من جهة ، أما حجته الثانية في رفض هذا القياس هو أن هؤلاء النحاة ادعوا أن العرب استعملت هذا وأوردته ، غير أنها لم تورده ولم تتحدث عنها وهذا ما أكده من خلال قوله :« وليس يحتاج من هذا إلا إلى معرفة تلك العلل التي تلازم عدم الانصراف ، أما غير ذلك ففضل ،هذا لو كان بينا فكيف به وهو ما هو في الضعف ،لأنه ادعاء أن العرب إرادته ولا دليل على ذلك إلا سقوط التنوين وعدم الخفض وهذان إنما هما للأفعال فلولا شبه الأفعال لما سقط منها ما يسقط من الأفعال»[1]

وبذلك يكون بان مضاء رافض "للقياس العقلي" وقابل للقياس" النحوي " معتمدا في ذلك على أساس النصوص اللغوية فإذا وردت هذه النصوص في القياس فهو قابل لها إما إذا خلت ووجد فيها تضارب فهو رافض لها ،فتكون هي الأساس في القبول و الرفض .

المبحث الرابع : أثر البيئة الأندلسية في هذا التجديد

1)- تأثير المذهب الديني الظاهري في ردود ابن مضاء على النحويين المشارقة:

كما هو معروف أن ابن مضاء عاش في عصرين من عصور الأندلس وهو عصر المرابطين(493،541هـ) وعصر الموحدين(541،668هـ) ،حيث كان في عصر المرابطين المذهب المالكي هو المسيطر، والذي اتسم بكونه يعتمد على القياس واستنباط الأحكام من القران والسنة، وهذا ما قاله بكري عبد الكريم « ومجمل ما يمتاز به هذا المذهب هو انه مذهب توفيقي يأخذ بالقران والحديث دون بحث أو اجتهاد متفرد، ويعول فيه ويعتمد على أئمة

[1] – المصدر نفسه ، ص 132

المذهب والقياس والتوسع في استنباط الأحكام من القران الكريم والحديث الشريف»[1]، وهذا ما رفضه المذهب الظاهري والذي يمكن إرجاع الفضل في توطيد أركانه لابن حزم وهو أستاذ لابن مضاء القرطبي، إذ قال محمد عيد عن ابن حزم ما يلي: «حتى جاء القرن الخامس هجري و فيه كان ابن حزم الظاهري (ت456 هـ) ... فأرسى دعائم مذهب الظاهر و وطد أركانه »[2].فبن مضاء حاول قدر استطاعته تطبيق المذهب الظاهري في النحو ، فمن هنا فكرة تأثره بالمذهب الظاهري، وذلك يظهر في مقدمة الكتاب إذا قال أن سبب تأليفه لهذا قوله صلى الله عليه وسلم:" من قال في كتاب الله بغير علم فليبؤ مقعدة من النار»[3]، فهو بذلك يقدم نصيحة للمسلمين" وهذا إن دل على شيء انما يدل على أن النحويين في نظرة قد تتجاوز ما يحتاجونه من النحو على تقديرات وتأويلات هم بفن عنها، والتي تجعلهم يبتعدون عن غاية النحو أذا قال في هذه الشأن:«واني رأيت النحويين رحمة الله عليهم،وقد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانته عن التغيير ، فبلغوا ذلك إلى الغاية التي أمواء وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا لا أنهم التزموا ملا يلزمهم، وتجاوزوا فيه القدر الكافي في فما أرادوه منها، فتورعت مسالكها ووهنت مبانيها وانحطت عن رتبة لإقناع حججها»[4].فهو يرى أنهم تجاوز في النحو ما يحتاجه النحوي فهم ذهبوا إلى التأويل والتقدير، وهذا ما أدى إلى صعوبته وأنهم أن اخذوا بظاهر النصوص و عدم الغوص فيها لكان أفضل.

فتأثر ابن مضاء بالمذهب الظاهري لم يطبقه في الفقه، وإنما غير اتجاهه بالاتجاه النحو الذي رأى النحويين تمادوا فيه لكثرة التأويلات والتعليلات. فنجده في فصل إلغاء العامل يرى أن القائل بأن العوامل اللفظية والمعنوية هي المتحكمة في الإعراب هو قال خاطئ، إذ قال في هذا الشأن ابن القرطبي:« القول بأن ألفاظ يحدث بعضهما بعضا فباطل عقلا وشرعا لا يقوله احد من العقلاء»[5]. وأن العامل الذي ينسب إليه يجب أن يكون موجودا أثناء عمله فعله وان يكون قد فعل بإرادة، فهو هنا يتحدث

عن عمل الفاعل، وقد استند هذا إلى رأي ابن جني في كتابه الخصائص: « وأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع

[1] بكري عبد الكريم، أصول النحو العربي ص 29

[2]- محمد عيد ، أصول النحو العربي ، ص27

[3]- ابن مضاء القرطبي الرد على النحاة ص 63

[4] – المصدر نفسه ، ص 64

[5] – المصدر نفسه ، ص 80

والنصب و الجر والجزم ،إنما هو للمتكلم نفسه»[1]. هذا من جهة من جهة أخرى يرى أن العامل لا يحدث العمل وأنه يحدث عند عدم العامل إذ قال في هذا:«أن شرط الفاعل أن يكون موجودا حينما يفعل فعله ولا يحدث الاعراب فيما يحدث فيه ألا بعد عدم، فلا ينصب"زيد" في قولنا "إن زيدا"ا لا بعد عدم"أن»[2]. ثم يضيف أن هذه العوامل والمتكلم إنما مرجعها كلها إلى الله فهي من فعله وحده، وهنا يظهر لنا انه يرجع ويرد كل الأشياء إلى الله ،إذا قل في هذا :«وأما مذهب أهل الحق فإن هذه الاصوات إنما هي من فعل الله تعالى وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائرا أفعاله الاختيارية»[3]فهنا يظهر لنا جليا تأثره بالمذهب الظاهري لأنه يرجع الأمور كلها إلى الله تعالى منها الرفع والنصب والجزم والجر وكذلك سائر أفعال لإنسان.

يذكر في موضع أخر أن الحذف والتقدير الذي قام بها النحاة دون دليل أو حجة فهو باطل لاسيما عندما يصل ذلك إلى كلام الله والقول فيه بما لم ينزل به فذلك حرام وباطل إذا قال:«وزدنا في كلام القائلين ما لم يلفظوا به ولا دلنا عليه دليل إلا إدعاء أن كل منصوب لابد له من ناصب لفظي... وادعاء الزيادة في كلام المتكلمين من غير دليل يدل عليها خطأ بين...وأما طرد ذلك في كتاب الله تعالى وادعاء زيادة معاني فيه من غير حجة ولا دليل إلا القول بأن كل ما ينصب بناصب والناصب لا يكون إلا لفظا يدل على معنى أما منطوقا أو محذوفا... فالقول بذلك حرام على من تبين له ذلك [4]».

فهنا يؤكد ان زيادة في اللفظ اوفي المعنى دون دليل حرام تم يضيف ما يعزز قوله، وذلك قوله صلى الله عليه وسلم"من قال في القرآن بخير علم فليتبؤ مقعده من النار" و هذا دليل على أن الرأي الذي ليس له دليل عليه فهو حرام، ثم يضيف إن زيادة المعنى أي التقدير و التأويل كزيادة اللفظ لا فرق بينهما : « و من بنى زيادة في القران بلفظ او معنى على ظن باطل قد تبين بطلانه ، فقد قال في القران بخير علم و توجه الوعيد إليه»[5] . هذا دليل أخر أن الزيادة في المعنى حرام مثلها مثل الزيادة في اللفظ.

ثم يذهب ابن مضاء بعدها في باب إجماع النحات على العامل ليس حجة ، و فيه يظهر جليا مدى تأثره بالمذهب الظاهري ،فهو لا يعترف بإجماع النحو و دلك انعكاس لمذهبه الذي يكاد لا يعترف بالإجماع في الفقه . إذ قال في هذا محمد عبد في كتابه أصول النحو: « إذا تقدم أن الظاهرية لا يكادون يعترفون بالا جماع في الفقه و

[1] – المصدر نفسه ، ص 79

[2] – المصدر نفسه ، ص 80

[3] – ابن مضاء القرطبي ،الرد على النحاة ، ص 83

[4] – المصدر نفسه ، ن – ص 74 .

[5] –محمد عيد،أصول النحو العربي،ص215.

ابن مضاء لا يعترف بإجماع النحو و منشأ الموقف في كلا المظهرين- الفقه و النحو- هو التزام النطق و احترام النطق»[1] ،هذا دليل أخر على تأثره بالمذهب الظاهري،فتأثره بهذا المذهب لم يطبقه هو في الفقه بل حاول جاهدا تطبيقه في النحو ،وقد دعم كلامه عن عدم اعترافه بالإجماع في النحو ما جاء به ابن جني في كتابه" الخصائص" والذي ذكره ابن مضاء في كتابه الرد على النحاة :« إجماع النحويين ليس بحجة على من خالفهم ، وقد قال كبير من حذاقهم ومقدم في الصناعة من مقدميهم وهو أبو الفتح ابن جني في خصائصه:اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده أن لا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص ،فإذا لم يعطك يده فبذلك لا يكون إجماعهم حجة عليه»[2] فهنا ابن جني يرى ما راى ابن مضاء أن إجماع النحويين ليس حجة.

ثم يذكر في باب الحذف والتقدير أن العامل هو السبب في التأويل، وانه غير مقبول لديه ،فهو تأويل لأشياء غير مذكورة ،أي غوص في أعماق النص وعدم الأخذ به كما هو،وهذا بالنسبة له خطا فادح إذ قال في هذا الشأن: «النحويون قالوا أن كل منصوب لابد له من ناصب»[3]. ففي قولنا مثلا "أزيد ضربته" قالوا أن ضربت هو فعل متعد لمفعول واحد،وانه لابد له من ناصب أن لم يكن ظاهرا فمقدرا،وهذا هو تعليلهم بان لكل منصوب ناصب ،وهذا ما رفضه ابن مضاء الذي رأى أن ظاهر النص هو الذي يجب الأخذ منه وان نبتعد عن التقدير ما استطعنا ثم يظهر في باب الاشتغال احتكامه بظاهر النصوص وذلك لما فيه من إضمار وتأويل وخلاف بين المدارس النحوية المشرقية ،فقد قال في هذا الباب أن المتكلم هو المتحكم في الإعراب وانه يستند في ذلك إلى كلام العرب ، فهناك حسبه عرف لغوي نحتكم إليه هو كلامهم، إذ قال فيه هذا :«لا يضمر رافع كما لا يضمر ناصب وإنما يرفعه المتكلم وينصبه إتباعا لكلام العرب»[4]. فهو يرى أن الإضمار لا حاجة منه،وان المتكلم عنده هو الذي يقوم بالرفع والنصب ولا احد غيره،وان القول بالعوامل خاطئ،فهو بعدم قبوله ورفضه للتقدير والحذف والإضمار ويكون بذلك قد ابتعد عن متاهة الغوص في ثنايا النص وبقائه مركزا على ظاهر النص ،فأي زيادة في النص كانت لفظية أو معنوية نكون بها قد خرجنا بمعاني لم تكن موجودة،وهذا ما لا يقبله ابن مضاء الظاهري. وغير بعيد عن قضية العامل نجد أن ابن مضاء الذي سار على طريق مذهبه الظاهري، اقتحم به أيضا قضية القياس.وكما هو معروف فان الأساس القائم في المذهب الظاهري هو الأخذ بظاهر النصوص دون التعمق فيها ،فموقف الظاهريين من القياس كان بين حين ذهبوا إلى عدم الحكم أو اثباته إلا إذا ورد في نص القران أو الحديث أو كلام العرب

[1] - ابن مضاء القرطبي الرد على النحاة ص 74

[2] – المصدر نفسه ، ن – ص78 .

[3] _ابن مضاء القرطبي،الرد على النحاة،98.

[4]- محمد عيد ،أصول النحو العربي ،ص52

الاقحاح، وما غيره لايعتد به من القياس، وهذا ما اكده "محمد عيد حين قال عن أهل الظاهر:«لايجوز الحكم البتة في شئ من الأشياء كلها إلا بنص كلام الله تعالى أو بنص كلام النبي أو بما صح عنه من نص أو إقرارا أو إجماع من جميع علماء الأمة كلها»[1] وهذا ما ذهب إليه ابن مضاء في موقفه من القياس فكان له فيه موقفان :

ـ الأول :وهذا النوع من القياس هو القياس النحوي، والذي لا يمانع في الاحتكام به إلا إذا ورد في نص من نصوص القران أو الحديث أو كلام العرب،فقيل في هذا الصدد: «انه كان لا يمانع في الاحتكام إليه إذا كان فيه ما يؤيده السماع، أو ما فيه نص –على قول فقهاء الظاهرية – أما إذا خلا من ذلك فهو ضرب من التقول والادعاء»[2]. كما يقول ابن مضاء في هذا أيضا: «و الأظهر ألا يقاس شئ من هذه على المسموع إلا أن يسمع في هذه كما سمع في تلك».[4] فيكون قبوله أو رفضه لهذا النوع من القياس مرتبطا بالنصوص اللغوية الدينية أو كلام العرب. إلا انه كان رافضا للنوع الثاني من القياس وهو القياس العقلي وقد بين أن أساس رفضه في هذا ،تحميلهم لأشياء على أشياء دون أن تكون هناك صلة كاملة بين الأمرين ويدعون انه كلام تابع للعرب و أنها أرادت ذلك فقال ابن مضاء: «والعرب امة حكيمة ،فكيف تشبه شيئا بشيء وتحكم عليه بحكمه ،وعلة حكم

الأصل غير موجودة في الفرع ، وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جهل ولم يقبل قوله فلم ينسبون إلى العرب ما يجهل به بعضهم بعضا»[3].

الأصل غير موجودة في الفرع ، وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جهل ولم يقبل قوله فلم ينسبون إلى العرب ما يجهل به بعضهم بعضا»[4].

و بهذا يكون تأثر ابن مضاء بمذهبه الظاهري واضح بين، و ذلك في استناده إلى قبول القياس ورفضه إلى وجوب وروده في النصوص اللغوية فيقبل وإذا لم يرد فيها فيرفض ولا يجوز العمل به.

أما من ناحية التعليل فنجد ابن مضاء في تناوله لقضية التعليل تأثر بالمذهب الظاهري، والذي ارتأى أهل هذا المذهب أن العلة هي السبب «هو كل أمر فعل المختار فعلا من اجله ، لو شاء لم يفعله، كغضب أدى إلى انتصار»[5]، فهم يقبلون فكرة أن العلة هي الأسباب مع وجوب أن ترد تلك الأسباب في النصوص اللغوية و إلا

[1] ربيح عمار،ابن مضاء القرطبي ثورة في الفقه...ثورة في النحو

[2] - ابن مضاء القرطبي ،الرد على النحاة،ص93

[3]- ابن مضاء القرطبي ،الرد على النحاة ،ص131

[4]- ابن مضاء القرطبي ،الرد على النحاة ،ص131

[5] –محمد عيد،أصول النحو العربي ،ص133 .

يرفضونها وهذا ما ذهب إليه ابن مضاء حين تناول قضية العلل فقام بقبول العلل الأولى على أنها وردت في النصوص الدينية وكلام العرب فقال: «العلل الأولى بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منه بالنظر»[1]، وبذلك يجعل أساس العلل النحوية المقبولة هو نطق العرب والنصوص الدينية وهذا ما أشار إليه "محمد عيد" حين قال: «نطق العرب واستقراء كلامهم هما أساس العلل النحوية المقبولة ، كما أن النصوص الدينية أساس الأحكام الفقهية التي لا تحتاج إلى استنباط شيء وراءها»[2] .

كما أكد ابن مضاء على ضرورة الاستغناء عن العلل الثواني و الثوالث التي تكون حسبه مجرد افتراضات ذهنية عقدت النحو لا غير فقال :«مما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني و الثوالث »[3] وذكر في موضع أخر:«العلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك ولا تفيدنا إلا أن العرب امة حكيمة»[4] فيكون بهذا رأي أهل الظاهر في التعليل :«أنهم اعترفوا به في حدود ضيقة،هي التي أطلقوا عليها اسم "الأسباب" التي هي في مفهومهم" صفات "يترتب عليها الحكم ،ولكنهم اشترطوا مع ذلك أن تكون تلك الصفات منصوصا عليها ،فلا اعتراف بعلل عقلية يبتدعها الذهن» [5] وبهذا يخالف ابن مضاء من رافقوه في المذهب الظاهري ،ليكون هو الأخر تناول العلل على أساس أنها صفات ترد في النصوص تبنى عليها الأحكام ،والتي لم ترد وجب عدم الأخذ بها .

فهنا نقول أن تأثر أبن مضاء القرطبي بالمذهب الظاهري يظهر جليا في فصول الكتاب ، و انه حاول قدر المستطاع تطبيقه في النحو ، فيكون بذلك قد غير تماما في كونه لم يطبق هذا المذهب في الفقه ، يل اختار تطبيقه في النحو ، و هذا ما أكده لنا في صفحات كتابه "الرد على النحاة".

2)- تأثير المذهب الفلسفي في رد ابن مضاء على النحويين المشارقة:

إن المتصفح لكتاب ابن مضاء القرطبي "الرد على النحاة"، يجد أن فيه ردا على ما أتى به المشارقة المتأثرين بالفلسفة، هاته الأخيرة المرتكزة بدرجة كبيرة على القياس والتعليل و التأويل، وهذا ما سعى المذهب الظاهري إلى إبطاله، وذلك لكون ابن مضاء ظاهريا بامتياز فهو يدعو إلى الأخذ بظاهري النص دون الغوص في أعماقه ، وذلك مما ينجر عنه من تقديرا وتأويل وذلك لهدف واحد وهو تيسير النحو وتبسيطه للمتعلمين .

---

[1]- ابن مضاء القرطبي ،الرد على النحاة ،ص128

[2]- محمد عيد،أصول النحو العربي،ص135.

[3]- ابن مضاء القرطبي ، الرد على النحاة ،ص127

[4] - المصدر نفسه ص 128

[5] - محمد عيد ، أصول النحو العربي ،ص55

وكما هو معروف أن عصر ابن مضاء شهد تطورا كبيرا للفلسفة وطغيان نزعتها على مختلف الدراسات فإن ذهبنا إلى فصل إلغاء العامل في كتاب الرد على النحاة نجده يرفض بشدة العمل و المعمول، وذلك لكونها مستقاة من الفلسفة اليونانية، إذ قال في هذا الشأن:«كانت مسألة العمل و العوامل في النحو أكثر القضايا إثارة للجدل... حيث أن هذه الفكرة منشأها القول بالمنطق و المبادئ الأرسطية القائلة بتأثير و التأثر و السبب و المسبب و العلة و المعلول »[1]. فهنا نجد أن كل الأفكار القائلة بتأثير والسببية و العلة لها منبع واحد وهي الفلسفة اليونانية ، لذلك رفضه ابن مضاء رفضا تاما وهذا ما جاء به في كتابه في حديثه عن العوامل إذ قال : «القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا باطل عقلا وشرعا لا يقول به أحد من العقلاء»[2] فهنا يرى بأن الألفاظ يكون بينها تأثير و تأثر غير صحيح في نظره و أنه باطل لا يؤخذ به ،ثم يذهب إلى أن الأصل في العامل أن يكون حاضرا وقت العمل وهذا ما أشار إليه في موضع أخر فقال: «شرط الفاعل أن يكون موجودا حينما يفعل »[3]، هذا من جهة ومن جهة أخرى أن العامل يفعل بإرادة و طبع إذ قال: «الفاعل عند القائلين به إما يفعل بإرادة كالحيوان، و إما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء »[4]. وهذان الشرطان كما قال عنهما محمد عيد ،هما اللذان نستطيع بهما قياس مدى التأثير و التأثر فقال: «و المؤثر أو العامل لابد أن تتحقق فيه صفتان، وجوده وقت العمل وان يفعل بالإرادة أو أن يفعل بالطبع، والصفة الأولى لا تنطبق على العامل اللفظي، لان عمله يتحقق بعد انتهاء نطقه، والعوامل النحوية لا تنطبق عليها الصفتان الأخيرتان ... فالصفات اللازمة للتأثير لا تتحقق في ما سماه النحاة العوامل »[5]. هذا يدل على أن التأثير أو التأثر اللذان قالا بهما النحاة المشارقة و التي تحدث حسبهم في الألفاظ، وهذا عكس ما قال به ابن مضاء وحاول إثباته لأن صفتين المؤثر الذي هو العامل لا تنطبق على العوامل النحوية .

وبما أن ابن مضاء رفض العامل لأن له جذورا فلسفية ينطوي تحته الحذف والتقدير والإضمار، وهذا ما يؤدي إلى مختلف التأويلات هذا ما أشيرا ا إليه في نفس السياق: « وبن مضاء لا يعترف بالعامل وفلسفته، فرفض التأويل»[6] ففي كتابه الرد على النحاة يرى أن الفعل مثلا يدل دلالة لفظية على الفاعل فلا حاجة إلى إضمار ينجر تحته تقديرات نحن بغنن عنها ، إذ قال في هذا : «الأظهر أن دلالة الفعل على الفاعل لفظية ... يعرف من لفظ علم

[1] – ربيح عمار ، ابن مضاء ثورة في الفقه ... ثورة في النحو .
[2]- ابن مضاء القرطبي ، الرد على النحاة ،ص80
[3] –المصدر نفسه ،ص80
[4]- المصدر نفسه ،ص80
[5] - محمد عيد ، أصول النحو العربي ،ص212
[6]- محمد عيد ، أصول النحو العربي ،ص80

أن الفاعل مذكر وعلى هذا فلا ضمير لأن الفعل يدل بلفظه عليه، كما يدل على الزمان فلا حاجة لنا إلى إضمار»[1] وبهذا يكون ابن مضاء رافضا للإضمار وما ينجر عنه من تقديرات.

هذا من ناحية العامل ، أما من ناحية العلل فلها نصيب من حديثه ، فلعلل في النحو العربي هي الأخرى لها جذور من المنطق اليوناني :« العلل و التي تعود إلى المبدأ الأرسطي الذي نشأ من خلال النظر في الكون و الوجود بحثا عن الغاية منه و السبب في وجوده »[2]. فالعلة لها ارتباط بالفلسفة اليونانية.

فالعلة عند أرسطو هي علة فاعلية وعلة غائية وهذا ما أشار إليه محمد عيد حين قال:«لقد ذكر أرسطو أن علل الأشياء أربعة: اثنان منهما يتحقق بهما الشيء ووجوده، وهما الفاعلية التي يجاب بها عن من فعل الشيء ؟ والماهية التي يجاب بها عن ما هو الشيء ؟ و العلتان الأخريان يشرحان خواص الأشياء وهما الصورية و الغائية ، فالأولى تبين صفاته و الثانية تبين غايته و هدفه »[3].

وقد تسلل المنطق اليوناني الفلسفي إلى الفكر النحوي وأصبح هدفا إذ قيل: «العلة مبدأ عقلي لا ضير في الاحتكام إليه عند النظر في مختلف الظواهر... لقد أصبح تلمس العلل هدفا رئيسيا في البحث النحوي ، وبمقتضاه يمكن أن تعدل القواعد لتتفق مع التعليلات و تتصق مع تصوراتها المبنية على أسس منطقية»[4] فمن خلال هذه التصورات أصبح كل نحوي يستنبط تعليلات ويخرج قواعد ذهنية ،وكثرة هذه العلل أدى إلى ثقل كاهل النحو وفساد بعض العلل وكان ابن مضاء يسعى إلى إلغاء هذه العلل التي لا فائدة منها سوى تعقيد النحو، وبخاصة العلل الجدلية و القياسية ، فقال :«مما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني و الثوالث »[5] وقال بالإبقاء على العلل الأولى فهي حسبه مفيدة ومأخوذة من كلام العرب إذ قال :«إن العلل الأولى بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بنطق بكلام العرب المدرك منه بنظر ، و العلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك ، ولا تفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة »[6] وهنا إشارة صريحة منه على ضرورة الإبقاء على العلل الأولى و الاستغناء عن العلل الثواني و الثوالث ،وهذا ما يقابله عند محمد عيد "التعليل الوصفي "* و "العلل الغائية"* التي يمكن الاستغناء عنها في النحو .

---

[1] – ابن مضاء القرطبي ،الرد على النحاة ،ص83

[2]- ربيح عمار ،ابن مضاء ثورة في الفقه ... ثورة في النحو .

[3]- محمد عيد ، أصول النحو العربي ص142

[4] - ربيح عمار ، ابن مضاء ثورة في الفقه ... ثورة في النحو

[5] – ابن مضاء القرطبي ، الرد على النحاة، ص 128

[6] - – المصدر نفسه ص 128

المبحث الخامس: موقف القدامى و المحدثين من ثورة ابن مضاء القرطبي :

لقد كانت لدعوات ابن مضاء وردوده صدى قوي، خاصة و أنها بمثابة ثورة عظيمة في مجال النحو حيث اقتحمت قواعده و قوانينه، حين خرج فيها عن المألوف المعتاد وجاء بالجديد ،فتباينت الآراء حوله بين مؤيد ورافض لثورته وقضاياه .

1 ـ آراء القدمـاء من ثورة ابن مضاء القرطبي :

فإذا ذهبنا إلى صفوف القدامى نجد أن هذه الثورة لم تلق اهتماما كبيرا من ناحيتهم، ضانين أن تجاهلهم لها كفيل بالرد عليه نجد منهم:

-ابن خروف (609هـ) :

هو الذي رأى أن ما جاء به في قمة التطاول، وخروج عن أصول النحو لا غير ، إذ قيل فيه :«وقد كانت جرأت ابن مضاء معهودة معروفة بين نحاة عصره لذلك رد عليه ابن خروف في هذا التطاول و الاجتراء،في كتاب أسماه "تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ و السهو " ولما بلغ ذلك ابن مضاء اغتاظ » [1] ، فرد عليه ابن مضاء فقال :«نحن لا نبالي بالكباش الناطحة و تعارضنا أبناء الخرفان »[2] ، وقد كان رده هذا على ابن مضاء خوفا منه على النحو ظنا منه أنه يسعى إلى القضاء على دعائم النحو العربي ، قيل في هذا الشأن « أما رده على ابن مضاء فنابع من فكرته حول كتاب ابن مضاء وخوفه على النحو العربي الذي كان يراه في خطر نتيجة ثورة ابن مضاء القرطبي، حيث ظنه ينادي بالقضاء على النحو و تخليصه من محتواه العام »[3]، كما انه عارض أن مضاء في قضية العامل فقيل فيه: «وكذلك عارض فكرة ابن مضاء في قضية ا لعامل النحوي لذلك نراه يبتكر عوامل جديدة غير التي عرفها النحاة »[4] . فكان ابن خروف بآرائه هاته يظن أن ابن مضاء وبجرأته الكبيرة قد خرج عن أصول النحو، وخالف النحاة، وقد يكون بآرائه يسعى إلى هدم دعائم النحو.هذا لا يعني أن جل العلماء القدامى كانوا غير مهتمين بثورة ابن مضاء ، فهناك من وقف معه، بل حتى تأثر بمذهبه، وما جاء به من قضايا في النحو ،وابرز هؤلاء :

ـ أبي حيان الأندلسي (ت 745 هـ) :

كان موقف أبي حيان من ابن مضاء واضح التأثر، بارز في أقوله ،فابن حيان كان متأثر به إلى حد كبير وخاصة بمذهبه الظاهري الذي دعا إلى تخفيف و تيسير النحو ،خاصة دعوته إلى إلغاء العلل والتعليل فقال: « ولم أر احد من المتقدمين نبه على اطراح هذه التعليل إلا قاضي الجماعة الإمام أبا جعفر احمد ابن مضاء صاحب كتاب (المشرق في النحو) فإنه طعن على المعللين بالعلل السخيفة ورد عليهم ما شحنوا بهم كتبهم من ذلك .وكان ابن مضاء من مقرئي كتاب سيبويه والمعتنين بطريقته وكان من أخر من ختمت بهم المائة السادسة من علماء هذه الملة

[1] - ربيح عمار ابن مضاء القرطبي ثورة في الفقه .....ثورة في النحو.

[2] - السيوطي ، بغية الدعاة ، ص 323 .

[3] ـ فادي صقر ، أحمد عصيدة ، جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي ، (أطروحة مكملة لنيل شهادة الماجيستار في اللغة العربية وأدبها) ،كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح في نابلس ، فلسطين ، 2006 ،ص 137 .

[4] ـ المرجع نفسه ، ن ـ ص .

رحمه الله»[1] . وبذلك يكون أبي حيان قد اثنى على فضل ابن مضاء وجهوده، حيث برع حسب رأيه حين ذهب إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث ورده على النحاة.

2 ـ آراء المحدثين من ثورة ابن مضاء القرطبي :

هذا من ناحية القدامى حيث تباينت الآراء بينهم ،أما من ناحية المحدثين فقد تلقوا هذه الثورة بصدر رحب، وأيدوا هذه الفكرة بحرارة ، حيث رأوا انه من الضروري تيسير النحو والبعد عما يعقده ، ويسرت لهم هذه الدعوة الطريق للتعبير عن ضرورة تسهيل النحو « ومن أشهرهم إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو ،وشوقي ضيف محقق كتاب الرد على النحاة ، الذي دعا إلى تصنيف جديد للنحو العربي، ومهدي المخزومي الذي رفض العلل والعمل بها ، وغيرهم الكثير الذين شاركوا ابن مضاء هم تعقيد النحو والتخلص من كل مالا يفيد نطقا »[2]. فتكون هذه حلقة من علماء اللغة الذين أخذوا عنه كما أخذوا برأيه فتكون استجابتهم لدعوته قوية ومتحمسة ، حيث كان لصنيع ابن مضاء نصيب من الإعجاب والانفعال ، وان ما جاء به أسس لظهور منهج نحوي جديد .

فنجدِ "شوقي ضيف " قد قدم عند تحقيقه لكتابه "الرد على النحاة " بحرارة في مقدمة طويلة عبر فيها عن ضرورة وجوب تيسير النحو، إتباعا لما جاء به ابن مضاء في قضاياه التي عالجها في كتابه هذا فقال: وما من ريب أن من يقرأ كتابا مطولا في النحو كشرح السيرافي على كتاب سيبويه أو شرح أبي حيان على التسهيل يحس أن النحاة أفسدوا النحو بكثرة ما وضعوا فيه من فروع وعلل وأصول و اقيسة ومسائل غير عملية، ومن اجل هذا اثني على هذا الصوت الأندلسي الذي انبعث من القرن السادس للهجرة يهدف نحوا الاقيسة والعلل والتمارين غير العملية في النحو... » [3] . وبهذا يثنيِ "شوقي ضيف "على جهود وثورة ابن مضاء في النحو.

وغير بعيد عن "شوقي ضيف " نجد "أنيس فريحه " الذي اثنى هو الأخر علىِ "ابن مضاء " في سبقه إلى المنهج الوصفي علماء أوروبا فقال: «يظن أصحاب المنهج الوصفي الحديث في الغرب أنهم اكتشفوا شيئا عظيما مستحدثا، وقد قيل لي أن أتحدث في إحدى حلقاتهم عن ابن جني ... وعندما تكلمت عن كتيب صغير لابن مضاء القرطبي" الرد على النحاة "كانت الدهشة اشد وأعظم، فإن هذين اللغويين يعتبران بحق مؤسسي المنهج

[1] . فادي صقر، أحمد عصيدة، جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي، ص 137.

[2] – المرجع نفسه ،ص 126 .

[3] – ربيح عمار ، ابن مضاء القرطبي ثورة في الفقه ... ثورة في النحو.

الوصفي »[1]. كما يرى "احدم أمين " أن ابن مضاء مجتهد في النحو متفرد فيه بآرائه الجديدة، ومذهبه الظاهري الذي وبشكل كبير في تقوية شخصيته وبالتالي أرائه وجهوده النحوية فقال: «أن هؤلاء النحويين جميعهم كانوا يدورون في فلك سيبويه فإن اجتهد احد كابن مالك وأبي حيان، فكالذي نسميه في الفقه اجتهاد مذهب لا اجتهادا مطلقا ،فقد وضع الخليل وتلميذه سيبويه بناء في النحو قوي الدعائم لم يسهل هزه ولا نقضه إنما الذي خرج واجتهد اجتهادا مطلقا هو ابن مضاء الأندلسي القرطبي »[2]. فبذلك يكون ابن مضاء قد خالف المعتاد المقلد ، واتي بالجديد المنفرد وقد تعصب بعض العلماء لإغفال الباحثين لعالم جليل مثل ابن مضاء ،ولم يعطوه حقه إلا في كتب التراجم والبحوث ،فنجد من الثائرين لهذه القضية "ابن فرحون " «وأصيب بفقد سمعته عند استيلاء الروم —دمرهم الله — الله على المرية »[3].

وان فقدان سمعته ضياع كتبه من أيدي الدارسين، فتعصب لذلك لأنه يرى فيه العالم الكفء في الإتيان بالجديد فقال فيه: «فكان احد من ختمت بهم المائة الثامنة من افداد العلماء و أكابرهم ... بصيرا بالنحو مجتهدا في أحكام العربية، متفردا فيها بآراء شذ فيها عن مألوف أهلها.»[4]. وبهذا أشاد ابن فرحون بعظمة آرائه والتي خرج فيها عن المألوف ، وهذا ما ذهب إليه أيضا "محمد عيد "في كتابه أصول النحو العربي حين رأى أنهم قد اغفلوا على ابن مضاء، ولم يعطه الحق الكافي من الاهتمام والدارسة، ذلك لأنهم يرفضون التمرد والثورة على القديم فقال: «ربما كانت الفكرة القائلة إن الناس أصدقاء المألوف وأعداء الجديد صادقة في هذا المقام خصوصا في ذلك العصر _ عصر الموحدين _ الذين كان كثير من فقهائه موتورين من ابن مضاء وأمراء الموحدين »[5] .كما قال أيضا :« إن ابن مضاء قد أغفلوه الباحثون في عصره لان الناس أعداء الجديد ، لاطمئنانهم إلى المألوف المتداول وربما كان أيضا سبب إغفاله بعد عصره مع سبب أخر هو ضياع كتبه في نكبات المرية بأعداء الفكر العربي من العراة »[6].

فهو يرجع سبب هذا الإهمال أو الإغفال إلى ثورته على المعتاد أو ضياع كتبه عند استيلاء الروم على المرية ، وهذا ما أشار إليه ابن فرحون سابقا ثم يستمر في طرح تساؤله كيف لعالم جليل مثل ابن مضاء أن يهمش في كتب وصحائف النحاة ؟ كيف لا وهو من أتى بالجديد وكانت مجهوداته تستحق كل التقدير والثناء فقال: « لماذا اغفل

[1] – المرجع نفسه.
[2] - محمد عيد ،أصول النحو العربي ، ص 43
[3] – المرجع نفسه ص 44 .
[4] - محمد عيد ،أصول النحو العربي ، ص 42 .
[5] - المرجع نفسه ، ص 44 .
[6] - المرجع نفسه ، ص 45 .

كثير من الباحثين ابن مضاء واجتهاده ، فلم تكتب عنه إلا أجزاء متناثرة في كتب التراجم ولم ينل من التقدير ما يستحقه مجتهدا مثله ، هذا مع أن تلك الكتب قد خصصت كثيرا من الصحائف لنحاة لا يرقى محصولهم ألابتكاري إلى مرتبته [1]. فمن خلال ما جاء به محمد عيد يتضح أن ابن مضاء رجل جليل يستحق الصدارة في كتب الباحثين بجدارة، ذلك انه اجتهد وسعى بشغف لإرساء دعائم تيسير وتسهيل النحو.

كما أننا نجد أنِ "سعيد الأفغاني " ذهب عكس ما ذهب إليه العلماء السابقون، حيث يرى أن ما جاء به ابن مضاء ليس بالجديد ، خاصة وانه أخد وتأثر بأستاذه ابن حزم الظاهري حيث أنهم لم يأتوا بجديد العلل وإنما سبقهم إلى ذلك علماء أفذاذ ودخلوا إلى هذا العلم من بابه العريض قبلهم فقال: « فالشك في العلل النحوية إذن ليس من صادرات الأندلس بل تعاوره بأسلوب علمي جهابذة مشارقة مند عهد الخليل »[2]. وبهذا تكون قضية إلغاء العلل درسها العلماء قبله ولم يأتي بجديد فيها هذا من ناحية العلل

إما في قضية إلغاء العامل حين ذهب ابن مضاء يدقق في ما وضعه الأقدمون من قواعد للمتعلمين،وقال بان المتكلم نفسه هو العامل .فيرى سعيد الأفغاني بأن هذا شيء بديهي وأمر مسلم به ولا يحتاج كل هذه الدراسات والتعمق فقال عن هذا في بعض صفحات كتابه من تاريخ النحو: «وأفاض في فلسفة هذه البديهية بملأ طائل تحته ، وإلا فهل يغيب على إن المتكلم هو الذي يرفع وينصب على الحقيقة وان إسناد ذلك إلى العامل اللفظي مجاز وتقريب على المتعلمين »[3]. مضيفا انه لم يأتي بجديد في هذه القضية وإنما تطرق إليها ابن جني قبله فقال: «وهذه البديهية ذكرها عرضا ابن جني ونقلها عنه ابن مضاء نفسه في الصفحة المذكورة بل تلك بديهة لكل مزاولي النحو تعلما وتعليما »[4]. فحسب رأي سعيد الأفغاني إن ابن مضاء بالغ في ما ذهب إليه من إلغاء العلل حين ابقي على العلة الأولى واستغنى عن العلل الثواني والثوالث فهو بذلك ناقض نفسه كم كما ناقض إمامه ابن حزم فقال: «نظرات جزئية في مسائل بعضها سائغ لكنه انتهى به الأمر إلى أن ناقض نفسه وإمامه ابن حزم فقال بالعلة الأولى ونفى العلل الثواني والثوالث وليس هذا مقام التفصيل في نقض كتابه »[5].

فسعيد الأفغاني يرى إن ابن مضاء لم يأتي بالجديد وان كل ما نادى إليه قد درس عند النحاة القدامى ، وأجهد نفسه في ما ذهب إليه على الرغم من أن قضاياه لا تستحق كل ذلك العناء. فالبرغم من تباين الآراء حول كتاب

[1] محمد عيد ،أصول النحو العربي ، ص 44 .
[2] - سعيد الأفغاني،من تاريخ النحو ، ص106
[3] - المرجع نفسه، ص107.
[4] - المرجع نفسه،ن ص.
[5] - سعيد الأفغاني،من تاريخ النحو.ص105.

"الرد على النحاة "لابن مضاء القرطبي، فقد كان الجانب المؤيد أكثر من المعارض خاصة من المحدثين، الذين تفاءلوا خيرا بما جاء به ابن مضاء فشجعوا دعواته من خلال مؤلفاتهم، وذلك تيسيرا منهم للنحو وتخليصه من التعقيدات، إلا أن الجدير بالذكر رغم التفاعل الكبير من طرف الباحثين إلا أننا نجد أن هذه التطبيقات التي تدعوا إلى تيسير النحو على المقبلين عليه لم تلقى نصيبها من التطبيق حاليا .

خاتمة

الخاتمـــــــــــة:

في الأخير نرى أن نحو ابن مضاء و آرائه التي عارض بها النحاة المشارقة، والتي سعى من خلالها إلى هدم أصول النحو التي قام عليها لم يطالب فيها بالتعديل فقط ، بل طالب بالتغيير الجذري في النحو، ذلك حسب رأيه أثقل كاهل النحو و صعب على الدارسين استيعاب جزء كبير منه و ذلك لكثرة تعقيداته ، فادخل النحو الى متاهة من التعقيدات والصعوبات .و يمكن أن نلخص أهم النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة فيما يلي :

_الحركة العلمية في الأندلس في عصر الموحدين كانت مزدهرة ونشطة، ذلك ما ساعدهم على دراسة النحو والاهتمام به.

_نشأ النحو و ترعرع في كنف المشارقة حيث كانت جهودهم نقطة الانطلاق للدراسات النحوية الأندلسية بادئ الأمر ،ومع الازدهار الذي شهده النحو في عصر الموحدين أصبح النحاة يسعون إلى التنافس مع المشارقة في هذا المجال ،بل حتى تجاوزهم .

_ كان ابن مضاء هو العلامة المميزة للنحو الأندلسي خاصة في عصر الموحدين ، لأنه جاء مجددا فيه ،ثائرا على النحو المشرقي لأنه رأى فيه صعوبة وتعقيد على المقبلين عليه.

_أثرت البيئة الأندلسية على نحو ابن مضاء التجديدي فقد كانت مساعدة له في ثورته ، لأنها هيئة له الظروف الملائمة للتغيير و التجديد .

_الحركة الدينية في عصر الموحدين هي التي أثرت بالدرجة الأولى على ثورة ابن مضاء ضد المشارقة ، فقد حاول تطبيق المذهب الظاهري في النحو ، و الأخذ بظاهر النصوص فقط ليكون أيسر و أسهل ، لأنه يبتعد عن كل ما يعقد النحو .

_رد ابن مضاء على النحاة المشارقة فيما ذهبوا اليه في قولهم أن العامل هو المتحكم في الاعراب خطا فادح ،لايصح الاخذ به لانه حسبه لايستند الى حجة مقنعة والى ماينجر عنه من تقديرات وتاويلات تؤدي الى تعقيد النحو ولان العامل في نظره له بعد فلسفي وهو مايرفضه ابن مضاء.

_نادى ابن مضاء بإسقاط العلل الثواني والإبقاء على العلل الأولى باعتبارها هي الأساس لان مردها هو النصوص اللغوية الأصلية وهي التي يؤخذ به،أما العلل الثواني والثوالث لا فائدة ترجى منها،ولا تزيد إلا في كثرة التعليلات والتأويلات التي نثقل كاهل النحو.

_أما إسقاط التمارين فهو يرى بأنها مجرد تمارين ذهنية يحاول النحاة اثباثها لاغير،ولاتزيد ألا في كثرة الخلافات.

_ردود ابن مضاء على النحاة في إلغائه للعامل ، و العلل الثواني و الثوالث ، و إسقاطه للتمارين ، كلها كانت ذات نزعة ظاهرية محضة التي ينادي فيها ابن مضاء بالأخذ بظاهر النص دون التعمق فيه ،و يرى أن هذه القضايا لا حجة مقنعة وراءها ،وان كل ماينجر عنها زيادة لا فائدة ترجى منها.

_كما يظهر رفض ابن مضاء للمذهب الفلسفي رفضا تاما ذلك لكون الفلسفة و مبادئها من منطق و علل وتأويل تعقد من النحو ، فقد كان يسعى من خلال ثورته ضد المشارقة تخليص النحو من الشوائب الفلسفية العالقة به .

و يكون بهذا ابن مضاء قد سعى إلى إلغاء معظم النظريات النحوية المعقدة، و وضع السهل البسيط بدلها فبتناوله لهذه القضايا حاول أن يخفف من أثقال النحو ،ورغم مابدله من جهد والصدى الذي أحدثته دعوته لا نستطيع القول بان دعوته ناجحة لأنها لم تطبق ولم يؤخذ بها.

من خلال ماقدمناه حاولنا الإلمام ولو بالقليل من هذا الموضوع المتشعب ،فمهما حاولنا لن يكون هذا إلا قطرة من بحر العلم الواسع ،وان الكمال لله وحده تعالى ،وكل شئ غيره ناقص.

فكل شئ إذا ماتم نقصان فلا يغتر بطيب العيش إنسان

و ختاما نرجو أن نكون قد وفقنا ولو بقدر قليل في هذا العمل، و إن يكون ختامه مكللا بالنجاح و التفوق.

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع:

1- المصادر:

1. ابن مضاء القرطبي،الرد على النحاة ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ،دار الاعتصام ط1، 1979.
2. أبو بكر بن الخلكان ،وفيات الأعيان و أنباء أبناء زمان، تح=إحسان عباس ،دار صادر ،بيروت ، د-سنة،مجلد3.
3. الحافظ جلال الدين عبد الرحمان السيوطي،بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة،تح:محمد أبو الفضل إبراهيم،مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه،1384هـ_1964م.
4. بكري عبد الكريم ،أصول النحو العربي في ضوء ابن مضاء القرطبي، دار الكتاب الحديث ،ط1، سنة 1999م.
5. محمد عيد ،أصول النحو العربي في ضوء ابن مضاء القرطبي و علم اللغة الحديث ،عالم الكتب ،القاهرة ،ط4، 1989م.

2_المراجع:

1. إحسان عباس ،تاريخ الأدب الأندلسي (عصر الطوائف و المرابطين)،دار الشروق ،د،ط،1997م.
2. أحمد مختار علي، البحث اللغوي عند العرب ،عالم الكتب ، القاهرة ،ط6 ،1988م.
3. خديجة الحديثي ،المدارس النحوية ، دار الأمل للنشر و التوزيع ، الأردن، ط3،سنة 1422-2001م.
4. خضر موسى محمد حمود ،النحو و النحاة_المدارس و الخصائص ،عالم الكتب ، بيروت –لبنان ،ط1،سنة 2003م.
5. خليل السامرائي ،عبد الواحد دنون طه، ناطق صالح مطلوب ،تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس ،دار الكتاب الجديد المتحدة ،بيروت لبنان ،ط1 سنة 2000م.
6. سعيد الأفغاني،في أصول النحو، المكتب الإسلامي ،بيروت ،لبنان ،سنة 1407هـ-1987م.
7. شوقي ضيف ،المدارس النحوية ، دار المعارف ،القاهرة ،ط7 ، 1965م
8. عبد العزيز العتيق ، الأدب العربي في الأندلس ،دار النهضة العربية ،بيرون لبنان د.س.

9. عبده الراجحي ،دروس في المذاهب النحوية،دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية ،2008.
10. فاتن كوكة ،التصنيف اللغوي و الأدبي في عصر المرابطين و الموحدين،منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب،دمشق ،د.ط،سنة 2012.
11. محمد الطنطاوي ،نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة ، دار المعارف ،القاهرة ، ط2، 1995.
12. محمد زكريا عناني ،تاريخ الأدب الأندلسي ، دار المعرفة الجامعية ،د.ط،سنة 1999.
13. محمد مختار علي،تاريخ النحو العربي في المشرق و المغرب ، دار الكتب العلمية ،ط1_2،بيروت لبنان ،1971م
14. يحياوي حفيظة ،إسهامات نحاة المغرب و الأندلس في تأصيل الدرس النحوي العربي خلال القرنين السادس و السابع هجري ، منشورات مخبر الممارسات اللغوية ، الجزائر ،2011.
15. يوسف عيد ، النشاط المعجمي في الأندلس ،دار الجيل ،بيروت ط1 ،سنة 1992هـ

المذاكرات :

1. فادي صقر أحمد عصيدة ، جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي [أطروحة مكملة لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربيـــــة و آدابها] ،كلية الدراسات العليا ،جامعة النجاح ،نابلس –فلسطين-2006م.

المجلات:

1. ربيــع عمار ،ابن مضاء القرطبي ثورة في الفقه ... ثورة في النحو ، مجلة كليـــــة الأدب و العلوم الإنسانية، بسكرة ،جوان 2009 .
2. محمد زهار ،من أعلام الأندلس : السهيلي و كتابه نتائج الفكر ،جامعة بوضياف ،المسيـــلة

المقالات:

- أبو الحسن الجمال،مقالة حول الدكتور محمد إبراهيم البنا،ابريل2015.
- يوسف رزين،لمحة عن الحياة العلمية في الأندلس في عهد الناصر والمستنصر والمنصور،الحوار المتمدن،العدد:14،9311_11_01:36،2012.

الفهرس

الفهـــــــــرس

مقدمة : .....أ

الفصل الاول : الحركات العلمية والفكرية في الاندلس 04

المبحث الأول: الحركة العلمية في الأندلس من عصر الولاة إلى عصر الموحدين: 05

1 – عصر الولاة :.....05

2 – عصر الإمارة:.....06

3ـ عصر الخلافة:.....08

4 – عصر الطوائف :.....11

5 ـ عصر المرابطين :.....12

6– عصر الموحدين:.....14

المبحث الثاني: الحركة الفكرية في الأندلس :.....17

1– الوسائل التي استخدموها في تأسيس الحركة الفكرية والعلمية عندهم : 18

2– دخول النحو إلى الأندلس : 19

3– اهتمام الأندلسيين بالنحو الكوفي قبل البصري: 20

4– الانتقال من النحو الكوفي إلى البصري :.....22

المبحث الثالث : التأليف النحوي في عصر ابن مضاء:.....24

1– حركة التأليف النحوي:.....24

2– أهم نحاة القرن السادس الهجري: 26

المبحث الرابع: الحركة الدينية و الفلسفية في عصر ابن مضاء القرطبي :.....33

1– الحركة الدينية في عصر ابن مضاء القرطبي : 33

2 – الحركة الفلسفية في عصر ابن مضاء القرطبي: 34

الفصل الثاني : التجديد النحوي عند ابن مضاء القرطبي :.....36

المبحث الأول التعريف بابن مضاء القرطبي :.....37

1– تعريفه:.....37

2– مؤلفاتـــــــه :.....38

3– شيوخـــه :.....39

4– تلامذتـــه : 40

المبحث الثاني: وصف كتاب الرد على النحاة :.....41

1– وصف كتاب الرد على النحاة:.....41

2– التعريف بمحقق الكتاب : 42

المبحث الثالث: القضايا التي رد فيها ابن مضاء على المشارقة :.....43

1– إلغاء العامـــل :.....43

2– إلغاء العلل الثواني والثوالث :.....56

3– إسقاط التمارين:.....62

4 – القيـــــاس : 64

المبحث الرابع : أثر البيئة الأندلسية في هذا التجديد:.....67

1 تأثير المذهب الديني الظاهري في ردود ابن مضاء على النحويين المشارقة:.....67

2)– تأثير المذهب الفلسفي في رد ابن مضاء على النحويين المشارقة: 72

المبحث الخامس: موقف القدامى و المحدثين من ثورة ابن مضاء :..... 75

1 ـ آراء القدمـاء من ثورة ابن مضاء القرطبي : 75

2 ـ آراء المحدثين من ثورة ابن مضاء القرطبي : 76

خاتمة : 80

قائمة المصادر والمراجع : 82

الفهرس 84